(يقوم مقام) ومظاهره في النّحو العربيّ
في ضوء النّظريّة الاستبداليّة

إعداد:

سيف الدين الفقراء

كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ جامعة الشارقة

• **الملخّص:**

يـدرسُ البحـثُ تعبير (يقـوم مقام) ومظاهــره في النّحـو العربيّ، ويتناول مفهــومه ومرادفاتـه التـي اسـتعملها النحـاة في الـدرس اللغـويّ للتعبـير عنـه وعـن مظاهـره، ويبـيّن صلتـه بقضايـا مـن النظريـة النحويّـة ممثلـة بالعامـل والإسـناد، ويسـعى لبيـان صلتــه ببعــض الظواهــر اللغويّــة التــي تتّصــل بــه بسـببٍ، لقــد بــرز تعبير(يقــوم مقـام) في مسـائل لغويـة كثـيرة؛ صوتيّـة وصرفيّـة ونحويّـة، وهــو مظهــر مـن مظاهــر الاسـتبدالية في عنـاصر التراكيـب اللغويّـة التـي عـبّر عنهـا العلـماء بمصطلحـات وتعبـيرات متنوعـة، مثـل الحلـول، والاسـتغناء، والسـاد مسـد غـيره، ووضـع موضـع، ونـاب منـاب، ووقـام مقـام، ووضِـع موضـع، وحـلّ محـلّ، وغـير ذلـك مـن التعبيرات الدّالـة عـلى الاسـتبداليّة بـين العنـاصر المكونـة للتركيـب، وبسـبب غـزارة مسـائل هـذا التعبـير وسـعة شـيوع الاسـتعمالات التـي فُسّرت بـه في المصـادر العربيّـة؛ رأيـت أن أجعـل البحـث في المسـتوى النّحـويّ فقـط.

سـعى الباحـث في هــذه الدراسـة إلى الإجابـة عـن أسـئلة البحـث في اسـتنطاق معنـى يقـوم مقـام، ومـا مرادفاتـه التـي استُعملت في المصـادر النحويّـة؟ ومـا مراحـل تطـوّر شـيوع اسـتعماله في الفكـر النّحـويّ عنـد العـرب؟ ومـا مظاهــر اسـتعماله في تفسـير التراكيـب اللغويّـة عنـد العلـماء؟ ومـا صلتـه بالاسـتبداليّة في الـدرس اللسـاني الحديـث؟ ومـا أبـرز ضوابـط هــذا التّعبـير في النّحـو العـربيّ؟

واتّخـذت مـن المنهــج الوصفـيّ التحليـليّ أداة في البحـث لتحقيـق أهــدافه، مـن خـلال رصـد مواطـن اسـتعمال هـذا التعبـير وتصنيفهـا وتحليلهـا.

الكلمات الدالة: «يقوم مقام»، الاستبدال، الإحلال، النّظريّة النحويّة.

*****

المقدمة*:

الحمدُ لله ربِّ العالمَين، والصّلاةُ والسلامُ على سيّدِ الخلق وخاتمِ الأنبياءِ والمرسلينَ، وعلى آلِ بيتِه الأطهار وصحابتِه الكرام، وعلى تابعيه بإحسانٍ،

أمّا بعدُ:

فقد بُنيَ النّحو العربيُّ في نظريته على أصولٍ، ومن هذه الأصول: الإسناد، والعامل، وأقسام الكلام، وأقسام الجملة، والرتبة، والتلازم، وغير ذلك، وحظيت هذه الأصول بدراسات كثيرة ما يُغني الباحثَ عن الخوض فيها، وحسبُنا كتبٌ تحمل هذا العنوان ككتاب (نظريّة النّحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث) لنهاد الموسى، وكتاب المنصف عاشور (دروس في أصول النّظريّة النحويّة العربيّة)، وعندما نظر النحاة في الاستعمالات اللغويّة وجدوا أنّ قسماً منها يخرج عن هذا الأصول فيطلبون له التأويل والتقدير، فبرز الحذف والتقدير، والتّعويض، والاستغناء، والعامل المعنويّ، والحمل على المعنى، والتّوهم وغير ذلك من الظواهر اللغويّة.

وإحدى هذه الظواهر التي لقيت اهتماماً من العلماء في النّظريّة النحويّة هي مسألة الاستبدال بين العناصر التركيبيّة، ولعلّ ذلك سمة في النّظريّة النحويّة العالميّة فجيفري بوول يتحدث عن اختبار التّعويض في المكونات، والعناصر الحشويّة، واستبدال العناصر وقيود الحركيّة، وعن العمل، ويدرس ذلك في لغات العالم[1]، وما هذه العناصر في النّظريّة النحويّة إلّا اللحمة التي قامت عليها مصنفاتُ العلماءِ في التراثِ النّحويّ تليدِه وطارفِه.

وهذا بحثٌ مداره تعبيرُ (يقوم مقام) في النّحو العربيّ ومظاهره في ضوء النّظريّة الاستبداليّة، وقد ألفيتُ هذا التعبير يزاحم تعابير أخرى تقترب منه

(١) بوول، جيفري. **النظريّة النحويّة**. ترجمة مرتضى جواد باقر، مراجعة ميشيل زكريا، ط١، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩م، ص٨٤، ١٨٨، ٤٠٧-٤٠٩.

• أنجز هذا البحث في أثناء إجازة التفرغ العلمي الممنوحة لي من جامعة مؤتة لعام ٢٠٢١/ ٢٠٢٢م.

وتلتقي به، وقد تبتعد عنه في مظاهرَ، ومنها (وضع موضعَ)، و(حلّ محلّ)، و(سَدّ مسدّ)، و(استغنى بغيره)، و(ناب منابَ)، وفي نظرة إلى شيوع هذه التعابير لتقديم مثال على سيطرة هذه القضايا على النّظريّة النحويّة نجد على سبيل المثال أنّ تعبيرَ (يقوم مقام) يتكرّر في كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش في (٣٠٠) موضع تقريباً، ويتكرر تعبير (وضِع موضع) (٤٧٠) مرة، وتتقارب تعابير (سدّ مسدّ) و(ناب مناب) و(حلّ محل) وما يدور في فلكها من اشتقاقات في عدد تكرارها الذي يتراوح عشرات المرات في الكتاب نفسه، ولعلّ في هذا دليلاً على سعة هذه المظاهر وشيوعها في الفكر النحويّ العربيّ.

وإذا أخذنا مثالاً ثانياً للتحقّق من شيوع هذه القضايا في الفكر النحويّ، نجد أنّ تعبير (يقوم مقام) يتكرر في كتاب (التذييل والتكميل) لأبيّ حيّان فيما يزيد على (٢٦٠) مرة، وتجاوز استعمال (وضع موضع) ٦٠٠ مرة، وكذا نجد استعمال (ناب مناب) و(حلّ محلّ)، و(سدّ مسدّ) يتكرّر عشرات المرات في الكتاب نفسه، ناهيك عن تعبيرات واصطلاحات تؤدي المعنى نفسه للتعبير عن هذه المظاهر.

لم يطالعني أحد من الباحثين في تخصيص دراسة لتعبير (يقوم مقام)، وأثره في النّظريّة الاستبداليّة، وإن كانت كثير من مظاهره حاضرة في ظاهرة التّعويض وما فيها من دراسات، وفي ظاهرة النّيابة أو التعاوضيّة التي حظيت بدراسات قيّمة، منها دراسة عبدالله بابعير التي حصل به ا على درجة الدكتوراه، بعنوان (ظاهرة النيابة في العربيّة)[1]، ورسالة محمد عجال صالح (ظاهرة النيابة النحويّة)[2]، ورسالة أيمن الشمايلة الموسومة بـ(النيابة في النّحو العربيّ)[3]، ورسالة غازي

(١) بابعير، عبدالله صالح. **ظاهرة النيابة في العربيّة**. ط١، دار حضرموت للنشر، المكلا، ٢٠٠١م.

(٢) صالح، محمد عجال. **ظاهرة النيابة النحويّة**؛ دراسة وصفيّة تحليلية. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، إشراف مها محمد، ٢٠١١م.

(٣) الشمايلة، أيمن مبارك. **النيابة في النحو العربيّ**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف جعفر عبابنة، ٢٠١١م.

الزناهرة (التعاوضيّة في اللغة العربيّة)[1]، وعلى ما في هذه الرسائل وغيرها ممّا لم أذكره رغبة في الاختصار من فضلِ البحثِ والاستقصاءِ، إلّا أنّ أحداً منهم لم يفرد لتعبير (يقوم مقام) أو (وضع موضعَ) أيّ باب أو فصل، وباعدوا بين دراساتهم وبين الاستبداليّة في ثوبها الطارف.

ولا نعدمُ دراساتٍ تقاربت مع موضوع البحث وابتعدت عن مصطلحاته ومظاهره ومنهجه، مثل رسالة فاتن الضمور(السادّ مسدّ غيره في النّحو العربيّ)[2]، وبحث حسن المالكي (إنابة غير المفعول مناب الفاعل: دراسة نحويّة)[3]، ودراسة عبدالعزيز سفر(إنابة الجملة الفعليّة عن الاسم المفرد: سورة البقرة نموذجاً)[4]، ودراسة عمر عكاشة، وعنوانها (هل تنوب كلّ صفة للمفعول المطلق عنه؟ اكتشاف بنيتين مختلفتين لمركب المفعول المطلق المختص النوعي المبين النوع الموصوف في اللغة العربية)[5]. ولكنّ هذه الدراسات وغيرها ممّا لم أذكره ابتعدت من تعبير (يقوم مقام) و(وضع موضع) و(حلّ محلّ)، وكان لكلّ منها موضوعها ومنهجها وهدفها. ولعلّ الفارق الجوهري بين هذه الدراسات وما نهض به هذا البحث هو اختصاص دراستي هذه بمصطلح (يقوم مقام)، وما حمل عليه من مسائل، وربطه بنظرية النحو العربي ونظرية الإسناد في اللسانيات الحديثة، وهو مصطلح لم يخصص له دراسة مستقلة فيما اطلعت عليه من دراسات.

---

(١) الزناهرة، غازي خضر. **التعاوضيّة في اللغة العربية**. رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، إشراف جعفر عبابنة، ٢٠٠٦م.

(٢) الضمور، فاتن حامد. **السّادّ مسدّ غيره في النحو العربي**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، إشراف سيف الدين الفقراء، ٢٠٠٧م.

(٣) المالكي، حسن حسين. **إنابة غير المفعول مناب الفاعل: دراسة نحوية**، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، مجلد ٤، ع (٣٢) لسنة ٢٠١٣م.

(٤) سفر، عبدالعزيز علي. **إنابة الجملة الفعلية عن الاسم المفرد: سورة البقرة نموذجاً**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع(٥٤)، لسنة ٢٠١٠م.

(٥) عكاشة، عمر يوسف. **هل تنوب كلّ صفة للمفعول المطلق عنه؟** المجلة الأردنيّة في اللغة العربيّة وآدابها، جامعة مؤتة، مج١٠، ع(٣) لسنة٢٠١٤م، ص٢٠٩-٢٥٠.

وثمّة دراسات في موضوعات ذات صلة بهذا المصطلح مثل ظاهرة الاستغناء في العربيّة، التي تقوم على الاستغناء بعنصر عن عنصر آخر في التركيب، ولكّن سيبويه وضع ضابطاً للعنصر المستغنى عنه وهو أن يكون ساقطاً من كلامهم البتة، فقال: «ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطاً»[1]. وقد حظي موضوع الاستغناء بدراسات كثيرة ومن أظهرها رسالة ماجستير قيّمة لعبدالله بابعير بعنوان (ظاهرة الاستغناء في النحو العربيّ) جامعة اليرموك، ١٩٩٣م، وضّح فيها مصطلح الاستغناء وحدوده ومظاهره في النحو وعلاقاته بمرادفاته في الدرس اللغويّ[2]، وكذلك كتاب لزين الخويسكي، بعنوان (ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف)، ١٩٩٦م، ودراسة محمد جاد الكريم وعنوانها (ظاهرة الاستغناء في الدرس النحوي المصدر: مجلة رسالة المشرق، جامعة القاهرة - مركز الدراسات الشرقية، ٢٠٠٥م، ودراسة أحمد علام (ظاهرة الاستغناء في اللغة العربية) مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ٢٠٠٧م، ودراسة محمد فهمي عمر، وعنوانها (ظاهرة الإستغناء في ضوء كتاب سيبويه)، مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، ١٩٩٠م. وغيرها من الدراسات التي عنيت بظاهرة الاستغناء ومسائلها في النحو والصّرف، ونرى فيها ما يغني عن تكرار مسائلها في هذه الدراسة.

أمّا الاستبداليّة وحقلها ففيه من الدراسات ما فيه، سواء منها ما كان في موضوع محدّد من العناصر الاستبداليّة مثل استبدال فعل بفعل، أم ما كان على صعيد موضوعات الاستبداليّة وتطوّرها ومباحثها واتجاهاتها في الفنولوجيا أو في النّحو، أم الاستبداليّة في علم لغة النّص، وعلى مستوى اللغة العربيّة أو على مستوى علم اللغة العام. وقد جاءت هذه الدراسات عارضة في البحث بما لا يحتاج إلى التفصيل فيها في المقدمة.

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(ت: ١٨٠هـ). **الكتاب**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م، ج١، ص ٢٥.

(٢) بابعير، عبدالله صالح. **ظاهرة الاستغناء في النحو العربيّ**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٣، إشراف علي الحمد، ص٥-٧٢.

إنّ إشكاليّة البحث تكمن في أنّ تعبير (يقوم مقام) اصطلاح يشيع في الدرس اللغويّ شيوعاً مفرطاً، إلى جانب عناصر استبدالية تتوافق معه في المعنى، ولم يلتفت إليه أحد بدراسة تكشف أبعاده في النّحو، وتبيّن مرادفاته، ومظاهره، وتربط بينه وبين النّظريّة النحويّة العربيّة، وتسعى لأن تحلّله في إطار النظريات اللسانيّة المعاصرة ومناهجها. وهنا تكمن أهميّة هذه الدراسة في استيفاء ما غاب عن هذا الموضوع من حقّ البحث والتحليل.

أمّا أسئلة البحث فتكمن في: ما معنى تعبير (يقوم مقام)؟ وما صلته بالنّظريّة النحويّة؟ وما مرادفاته؟ وما مظاهره في النّحو؟ وهل له من ضوابط تؤطّر عمله وتقيّد استعماله وتتيح له المقبولية؟

واتّخذت من المنهج الوصفيّ التحليليّ أداة في الدّراسة من خلال استقصاء بعض مواطن تعبير «يقوم مقام» وبعض مرادفاته في الدراسات اللغويّة، وتصنيفها وتبويبها وتحليلها في ضوء النّظريّة الاستبداليّة، وقد رأيت أن اقتصر على النّحو، وابتعدت عمّا (يقوم مقام غيره) في الأصوات والصرف والمعجم، وأن أحلّل ما وصلت إليه في ضوء أصلين من أصول النّظريّة النحويّة وهما: العامل والإسناد، ودافعي في ذلك الاختصار، وعدم الرغبة في الاتّساع الذي قد يجد له مكاناً رحباً في رسالة جامعيّة، أو في كتاب خاص. وكان يحدوني هدف رئيس في الدراسة تنبثق عنه أهداف فرعيّة، وهو الكشف عن أبعاد تعبير (يقوم مقام) في النّحو العربيّ في ضوء النّظريّة الاستبداليّة في اللسانيات المعاصرة.

ولا بدّ من التنبيه على أنّ مظاهر الاستبدالية تمتدّ على مساحة واسعة من الدرس اللغويّ، وفيها ظواهر كثيرة مثل النيابة، والاستغناء، والتعويض، والحلول النحويّ، وغير ذلك من الظواهر التي تبرز جوانب من الاستبدالية النحويّة، وهذا البحث ليس إلاّ حلقة في تلك الجهود التي بحثت في هذه الظواهر، وسمته الأولى والأظهر اختصاصه بمصطلح (يقوم مقام).

المبحث الأول (يقوم مقام): المفهوم والمرادفات

أولاً- مفهوم (يقوم مقام):

تتعدّد دلالة لفظة (قام) وتصريفاتها في معاجم اللغة، فالقيام نقيض الجلوس وَيَجِيءُ الْقِيَامُ بِمَعْنَى الْوُقُوفِ وَالثَّبَاتِ[1]، «وَأَمَّا المَقامُ والمُقامُ فَقَدْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَعْنَى الإقامة، وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى مَوْضِعِ القِيام؛ لأَنّك إِذَا جَعَلْتَه مِنْ قَامَ يَقُومُ فَمَفْتُوحٌ، وَإِنْ جَعَلْتَه مِنْ أَقَامَ يُقِيمُ فَمضْمُوم»[2]، والإقامة في المكان الحلولُ فيه، والمَقامَة والمَقام: المَوْضِعُ الَّذِي تَقُوم فيه. وهذه المعاني اللغويّة هي التي تتّصل بالمفهوم الذي نبحث عنه في الدراسة، فـ(يقوم مقام) يعني أنْ يحلّ شيء مكان آخر ويثبت مكانه، أو أن يحلّ مكانه ويسدّ مسدّه، أو ينزل منزلته ويقوم بوظيفته.

ليس هناك معنى اصطلاحيّ مدوّن في المصادر لهذا التعبير، فهو وسيلة للتعبير عن ظاهرة الحلول أو الاستبدال أو بعض مظاهر النيابة، أو الاستغناء بعنصر عن عنصر غائب في البنى النحوّية، وقد يكون وجهاً من التعاوضيّة، وليس له تعريف اصطلاحي في مصنفات القدامى والمحدثين، والذي يطالعنا من استعمالات القدماء لهذا التعبير يدلّ على أنّه يعني حلول عنصر مكان آخر في اللفظ أو التركيب، أو في الوظيفة، فأَسماءُ الأفعال عمِلَتْ عملَ المصادر، وهي تقوم مقام فِعْلها[3]، أي في العمل والدلالة. فعندما يقوم عنصر مقام آخر فذا يعني أنّنا أمّام مظهرين له: الحلول المكاني (الموضعيّ) وهو ما يدخل في التوزيعيّة وفي نطاق المباني، والحلول المعنوي أو الوظيفي وهذا في نطاق المعاني والوظيفة، فالحلول المكاني ظاهر في حلول نائب الفاعل مكان الفاعل وأخذ أحكامه في

(١) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ). **لسان العرب**. ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٣م، ج١٢، ص ٤٩٦-٤٩٧.

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**. ج١٢، ص ٤٩٨.

(٣) سيبويه، **الكتاب**. ج١، ص ٢٤٣.

الرتبة والسمات اللغويّة مثل المطابقة، وأمّا الحلول الوظيفي المعنويّ، فيتمثل في المعنى والعمل، فمن أمثلته نصب المصدر على الحالية أو على أنّه مفعول به، كما في قولهم: له صوتٌ صوتَ حمار، وقولهم: إنَّما أنت شُرْبَ الإبِلِ، «فإن كان معرفةً كان مفعولاً ولم يكن حالاً، وشركته النكرة. وإن شئتَ جعلتَه حالاً، عليه وقع الأمر، وهو تشبيهه للأوّل، يدلُّك على ذلك أنَّك لو أدخلتَ (مِثْلَ) هنا كان حسناً وكان نصباً، فإذا أخرجتَ (مِثْلَ) قام المصدرُ النكرةُ مقامَ مِثْلٍ؛ لأنّه مِثْله نكرةٌ، فدخولُ مِثْلٍ يَدُّلك على أنّه تشبيه. فإذا قلتَ: فإذا هو يصوتُ صَوْتَ حِمار، فإنْ شئت نصبتَ على أنّه مثالٌ وقع عليه الصوتُ، وإن شئت نصبتَ على ما فسَّرنا وكان غير حال»[1].

إنّ الجانب الوظيفي لدلالة (يقوم مقام) تتجلّى في مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً، فعلى رأي البصريين إذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل في التركيب فليس من الضرورة أن يُقام مقام الحال؛ لأنّهم يرون أنّ المستقبل فعل كما أنّ الماضي فعل أيضاً، فجنس الفعليّة مشتمل عليهما، وأمّا الحال فهي اسم عندهم؛ وليس من ضرورة أن يُقام الفعلُ مقام الفعل، وإنّما يجب أن يقوم مقام الاسم[2]. فقيام الفعل مقام الفعل لم يتجاوز أثره إلى وظيفته في الإعراب والدلالة على الحاليّة.

ويبرز الجانب الوظيفيّ فيما يصلح أن يقوم مقام غيره في التراكيب وما يمتنع، فالجمل الاعتراضية يمتنع أن يقوم مقامها اسم، لأنّها جملة، ولا يصح أن يحلّ محلها اسم ينوب عنها، أمّا الجملة الحاليّة فيقوم مقامها اسم؛ لأنّ الحال اسم في الأصل، وهذا أحد الأمور الفارقة بين الجملة الاعتراضية والحالية[3].

(١) سيبويه، **الكتاب**. ج١، ص ٣٦٠.

(٢) الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. ط١، المكتبة العصرية، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ج١، ص ٢٠٩.

(٣) ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢هـ). **شرح تسهيل الفوائد**. تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ج٢، ص ٣٧٧.

إنّ كثيراً من مسائل (يقوم مقام) تندرج تحت النيابة أو التناوب في النّحو، لأنّ النيابة ظاهرة عامة تندرج تحتها مسائل كثيرة، وتعني أن ينوب عنصر مناب عنصر آخر في التركيب، كنيابة الحروف عن بعضها، أو نيابة المفعول عن الفاعل، أو نيابة غير المصدر عن المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً، ويندرج تحت النيابة من المصطلحات والتعابير المرادفة لها ما تنوء به الدراسة، بسبب الخلط البيّن بين النيابة وغيرها من الظواهر اللغويّة المقاربة لها، وهذه مسألة حظيت بدراسة قيّمة من عبدالله بابعير[1].

كما أنّ بعض مسائل يقوم مقام تندرج ضمن ظاهرة الاستغناء بعنصر عن عنصر في التراكيب النحويّة، كالاستغناء بمرفوع المبتدأ الوصف عن الخبر، نحو أقائم أبواك؟ وإغناء المصدر المؤول في باب أفعال المقاربة عن الخبر نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ (البقرة: أية٢١٦) وإغناء إنّ ومعموليها عن خبر الناسخ، وإغناء المصدر المؤول عن مفعولي أفعال القلوب، وغيرّ ذلك من المسائل التي نصّ العلماء على الاستغناء فيها في البنى النحويّة، وقد أفرد لها عبدالله بابعير رسالة قيّمة فيها من الاستقصاء والتحليل ما يغني عن التكرار هنا[2].

والذي أراه أنّ تعبير (يقوم مقام) فيه من دقة المسائل ما يجعله مخالفاً للنيابة أو التناوب أو الاستغناء، أو التّعويض، إنّه أقرب ما يكون إلى الاستبداليّة المستندة إلى التوزيع بين عناصر التركيب، فعندما يذهب البصريون إلى أنّ الفعل المضارع مرفوع لقيامه مقام الاسم، فإنّ ذلك لا يمتّ بصلة إلى النيابة، ولا إلى الاستغناء، ولا إلى التّعويض، إنّه علّة قائمة بنفسها، فعندما احتج البصريون بأن قالوا: إنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم، اعتمدوا لرأيهم على سببين: «أحدهما: أنّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما

(١) بابعير، **ظاهرة النيابة في اللغة العربيّة**. ص ١٥-٢٥.

(٢) بابعير، عبدالله صالح. **ظاهرة الاستغناء في العربيّة**، ص٧٣-١٧٠.

أشبهه. والوجه الثاني: أنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلمّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم»[1]. وهذا يكشف أنَّ (يقوم مقام) أقرب إلى الاستبداليّة، وليس له صلة هنا بالنيابة أو الإنابة، ولا بالتّعويض والاستغناء أو الاكتفاء أو الاجتزاء.

إنّنا نلمس مظاهر من الاضطراب في استعمال التعابير والمصطلحات المتعلقة بـ(يقوم مقام)، فالتداخل المصطلحي والمفاهيمي سِمَة بارزة في النّحو العربيّ، فقد نجد هذا التعبير في ظاهرة التّعويض، وأظهر أمثلته ما نجده عند ابن فارس في كتابه (الصاحبي) يقول في التّعويض: «من سُنن العرب التّعويض، وهو إقامة الكلمة مقامَ الكلمة. فيقيمون الفعلَ الماضي مقامَ الراهن، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (سورة النمل، الآية: ٢٧) المعنى: أم أنت من الكاذبين. ومنه ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عليها﴾ (سورة البقرة، الآية: ١٤٣) بمعنى: أنتَ عليها. ومن ذلك إقامة المصدر مقامَ الأمر، كقوله جلّ ثناؤه: ﴿فَسُبْحَانَ الله حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ (سورة الروم، الآية: ١٧)»[2].

إنّ الخلط هنا واضح المعالم بين النيابة والتّعويض، إذ استعمل لهما ابن فارس تعبير (يقوم مقام)، وأدرج هذه المسائل في ظاهرة التّعويض على الرغم من البون الشاسع بين إقامة المصدر مقام الفعل وظاهرة التّعويض، ومن مظاهر الخلط ما ذكره العكبريّ في القول بأنّ ميم اللهمّ عوض من أداة النداء إذا استعمل (يقوم مقام) والعوض، والنيابة معاً، يقول: «فإن قيلَ: فما وجه المناسبة بين الميم و (يا) حتى تُقامَ مقامها. قيل: لما كانت (يا) من حروفِ المَدّ، والميمُ فيها غُنَّةٌ

(١) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ج٢، ص ٤٤٨.

(٢) ابن فارس، أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ). **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**. ط١، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ص ١٧٩.

تشبه حرف المدّ، وكانت كلّ واحدة منهما حَرفين، جازَ أن يَنوب أَحدُهما عن الآخَر، ويدلّ على أنّها عوضٌ أيضاً، أنّها في موضعِ غيرِ المُعَوّضِ منه، وهذا شأنُ العوض»[1].

ومن مظاهر الخلط بين يقوم مقام والنيابة قول ابن برهان في أصل الظروف: «واعلم أنّ الأصل في الظرف لـ(في) قال سيبويه و(في) للوعاء، ولذلك قيل للظرفين: مفعول فيه، فإذا ذكرت (في) لم يكن الظرف غيرها، واشتملت على الضمير، وعملت عمل الفعل بحق النيابة، فإن لم تذكر، قام مقامها أسماء الزمان والمكان»[2]. فالنيابة هنا جاءت لتسويغ العمل، واستعمال تعبير (يقوم مقام) للدلالة على الحلول والاستبدال.

إنّ أظهر مثال للفرق بين (يقوم مقام) والنيابة، يظهر في نائب الفاعل، فنائب الفاعل عنصر ينوب عن الفاعل في مسألة الإسناد وفي العلامة الإعرابيّة، ولكنّه لا يقوم مقام الفاعل في المعنى، فنائب الفاعل في الأصل مفعول به، أو ما يقوم مقامه من مكونات الجملة مثل المصدر والظرف وشبه الجملة، وللفاعل أحد عشر رافعاً، فيرفع بالفعل أو اسم الفعل والمصدر والمشتقات وشبه الجملة، والجامد المؤول بمشتق[3]، أمّا نائب الفاعل فلا يرفع إلّا بفعل مبني للمجهول، أو اسم مفعول، فنائب الفاعل محصور في عوامله، ولكنّ ما يقوم مقام الفاعل يأخذ أحكام الفاعل كاملة.

يتوسّع العلماءُ في استعمال المصطلحات توسّعاً قد يصل أحياناً حدّ الاضطراب بين المفاهيم، فـ(يقوم مقام) لا يعني النيابة، وإن كان يلتقي معها في مسائل محدودة،

(١) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت:٦١٦هـ)، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**. تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص ٤٥٠.

(٢) ابن برهان العكبري، أبو القاسم عبد الواحد (ت:٤٥٦)، **شرح اللّمع**. تحقيق فائز فارس، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ج١، ص١٢١.

(٣) ابن حمدون، أبو العباس سيّد أحمد (ت:١٢٣٢ه). **حاشية ابن حمدون على شرح المكوديّ**، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤ه/ ٢٠٠٣م. ص ٢٠٥.

لأنّ النيابة ظاهرة لها مظاهرها ومسائلها وضوابطها الخاصة بها، ولعلّ عبدالله بابعير استوفى مظاهر هذه الظاهرة، وأتى على جلّها في كتابه(ظاهرة النيابة في العربيّة)، ورسم ملامح حدودها ومفهومها[1]. والقول نفسه في استعمال (يقوم مقام) بمعنى الاستغناء، والاستغناء ظاهرة لغويّة واسعة فيها مسائل صرفيّة ونحويّة ودلاليّة، يقول سيبويه: «اعلم أنّهم ممّا يحذفون الكلمَ وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشّيء عن الشّيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً»[2]. وقد حدّد عبدالله بابعير في رسالته عن الاستغناء في النحو العربيّ التي أشرت إليها سابقاً مفهوم الاستغناء وملامحه، واستقصى طائفة من مسائلها بما يكشف أبعادها في النحو العربيّ، وثمّة مسائل فيها تلتقي مع (يقوم مقام) في مفهومه ووظيفته[3].

فقد فرّق سيبويه بين الاستغناء والتّعويض والحذف في قوله: «فممّا حُذف وأصله في الكلام غير ذلك لَمْ يَكُ، ولا أَدْرِ، وأشباه ذلك. وأمّا استغناؤهم بالشّيء عن الشّيء، فإنّهم يقولون: يَدَعُ، ولا يقولون: وَدَع، استغنوا عنها بترَكَ، وأشباه ذلك كثير، والعوضُ قولهم زَنادقةٌ وزَناديقُ، وفَرازنةٌ وفَرازينُ، حذفوا الياء وعوَّضوا الهاءَ، وقولهم: أسْطاع يُسْطيعُ، وإنّما هي أطاع يُطيع، زادوا السينَ عوضاً من ذهاب حركة العين من أَفْعَلَ. وقولهم: اللّهم، حذفوا يا وألحقوا الميمَ عوضاً»[4].

إنّ تعبير (يقوم مقام) يبتعد في مفهومه واستعماله عن النيابة، وإنّ كان يلتقي معها في حدود ومظاهر، ويختلف هذا التعبير كلّ الاختلاف عن التّعويض، فالتّعويض ظاهرة قائمة بنفسها ولها مظاهرها ومعاييرها، وقد توسّع عبدالفتاح

(١) بابعير. **ظاهرة النيابة في اللغة العربيّة**. ص ١٥-٢٥.
(٢) سيبويه. **الكتاب**. ج١، ص ٢٤-٢٥.
(٣) بابعير. **ظاهرة الاستغناء في النحو العربيّ**، ص ٧٣-١٣٢.
(٤) سيبويه. **الكتاب**. ج١، ص ٢٥.

الحمـوز في دراستهـا واسـتقصاء مسـائلها، في كتابـه (ظاهـرة التّعويـض في العربيّـة ومـا حُمـل عليهـا مـن مسـائل)[1]، وكذلـك فعـلَ عبـدالله بابعـير في دراسـته الموسـومة بـ(ظاهـرة التعويـض في النحـو العـربيّ)، التـي أبـرز فيهـا حـدود المصطلـح ودلالـة المفهـوم ومظاهـر التعويـض[2]. ويختلـف أيضـاً عـن الاكتفـاء، لأنّ الاكتفـاء وجـه مـن الحـذف الـذي سـمّاه ابـن فـارس الكـفّ، يقـول: «ومـن سـنن العـرب الكـفُّ، وهـو أن يكـفَّ عـن ذِكْـر الخَـبر اكتفـاءً بـما يـدلّ عليـه الـكلام»[3]. ويختلـف عـن الاجتـزاء الـذي هـو في الأصـل اكتفـاء بالقليـل عـن الكثـير، كالاجتـزاء بالكسـرة عـن اليـاء في قولهـم: يـا أبـتِ.

لقـد عـدّ الزركـشي الاكتفـاء صراحـة قسـماً مـن أقسـام الحـذف، فقـال: «الاكْتِفَـاءُ وَهُـوَ أَنْ يَقْتَـضِيَ الْمَقَـامُ ذِكْرَ شَـيْئَيْنِ بَيْنَهُـمَا تَـلَازُمٌ وَارْتِبَاطٌ فَيُكْتَفَى بِأَحَدِهِـمَا عَـنِ الْآخَرِ وَيُخَـصُّ بِالارْتِبَـاطِ الْعَطْفِـيِّ غَالِبـاً، فَـإِنَّ الارْتِبَـاطَ خَمْسَـةُ أَنْـوَاعٍ: وُجُـودِيٌّ وَلُزُومِـيٌّ وَخَـبَرِيٌّ وَجَـوَابِيٌّ وَعَطْفِـيٌّ. ثُـمَّ لَيْـسَ الْمُـرَادُ الِاكْتِفَـاءَ بِأَحَدِهِـمَا كَيْـفَ اتُّفِـقَ؛ بَـلْ لِأَنَّ فِيـهِ نُكْتَـةً تَقْتَـضِي الِاقْتِصَـارَ عَلَيْـهِ. وَالْمَشْهُـورُ فِي مِثَـالِ هَـذَا النَّـوْعِ قَوْلُـهُ تَعَالَى(سَرَابِيلَ تَقِيكُـمُ الحـر) أَيْ وَالْـبَرْدَ هَـكَذَا قَـدَّرُوهُ»[4]. ومثـل ذلـك فعـل التهـانويّ في تعريفـه لـه بأنّـه نـوع مـن أنـواع الحـذف، وهـو أن يقتـضي المقـام ذكـر شـيئين بينهـما تـلازم وارتبـاط، فيكتفـى بأحدهـما عـن الآخـر لنكتـة[5].

(١) الحموز، عبدالفتاح أحمد. **ظاهرة التعويض في العربيّة وما حُمل عليها من مسائل**. ط١، دار عمّار، عمّان، ١٤٠٧ه/ ١٩٨٧م.

(٢) بابعير، عبدالله صالح. **ظاهرة التعويض في النحو العربيّ**. مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، م ٢١، ع١، ٢٠٠٣م.

(٣) ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ص ١٩٧.

(٤) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد (ت: ٧٩٤هـ). **البرهان في علوم القرآن**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م، ج٣، ص ١١٨.

(٥) التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي (ت: بعد ١١٥٨هـ). **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**. تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م، ج١، ص٢٤٩.

إنّ الخلط بين الحذف والتّعويض والسادّ مسدّ و(يقوم مقام) بيّنٌ في التراث النّحويّ، ففي تأويل قوله تعالى: ﴿فإنَّ الجَحيم هي المَأْوى﴾ (النازعات: آية ٣٩) جعل الكوفيون الألف واللام **عوضاً** من الضمير المحذوف، على أنَّ العائد على المبتدأ «مَن» في ﴿فأمّا مَن طغى وآثرَ الحياة الدُّنيا﴾ (النازعات: آية ٣٧، ٣٨) محذوف، والتقدير: هي المأوى له. فـ(مَن) اسم موصول في موضع رفع على الابتداء وخبره «فإنّ الجحيم هي المأوى[1]». وذهب الجرجاني إلى أنَّ الألف واللام **تسدّ مسدّ** الضمير، واستعمل لتوضيح ذلك تعبير «يقوم مقام»، يقول: «لأجلِ أنَّ **قيام** الألف واللام **مقام** الضمير من حيث إنّه يعاقب الإضافة، فكما يقوم مقام الضمير هنا، كذلك يقوم مقام الظاهر في قولك: الغلامُ والرّجل؛ لأنّك لا تقدر على أن تضيفهما إلى شيءٍ، كما يكون ذلك إذا لم تأتِ الألف واللام نحو: غلامِ زيدٍ ورجل عمرٍو، وإنّما يُطلب الضمير في الصِّفة، لأنّه يعود إلى الموصوف فيُعْلَمُ أنّها له، نحو مررتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وجهها، وليست الألف واللام بضمير فيعودُ إلى شيء»[2].

إنّ تعبير (يقوم مقام) لا يعني أنّه نظير للحذف أو مرادف له، فالحذف أسلوب استعماليّ يعني الاختصار، وهو مظهر تأويلي له أوجه بلاغيّة، وقد يقوم الحذف على الإسقاط دون تعويض، اكتفاء بالسياق والمقام وعلم المخاطب أو غير ذلك، أمّا (يقوم مقام) فهو توجيه نحويّ، وهوعنصر بديل حاضر في التركيب يحلّ محلّ عنصر آخر لا بدّ من وجوده في الأصل الافتراضي، ولذلك يلتقي مع (السادّ مسد غيره) في الوظيفة النحويّة. والحذف يقوم على التقدير أمّا (يقوم مقام) فلا بدّ فيه من أن يكون حاضراً نصاً في التركيب. والحذف ظاهرة صرفيّة ونحويّة، أمّا (يقوم مقام) فظاهرة تركيبية نحويّة، وإن توسّع العلماء في ذكرها في باب الصّرف كما سنرى.

(١) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت : ٦١٦هـ). **التبيان في إعراب القرآن**. تحقيق: علي محمد البجاوي، منشورات عيسى البابي الحلبي وشركاه. ج٢، ص٩٢٢.

(٢) الجرجاني، عبدالقاهر(ت:٤٧١ه). **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م، ج١، ص٥٤٤.

إنّ أقرب المصطلحات إلى ما عبّر عنه العلماء العرب بـ(يقوم مقام) هو الاستبداليّة، لأنّ العنصر الذي يقوم مقام العنصر الغائب في التركيب هو وجه من الاستبدال، أي استبدال عنصر أو أكثر بآخر يقوم مقامه في العمل والوظيفة، ولعلّ أقرب الاستعمالات إليه في التراث النّحويّ هو (السادّ مسدّ غيره)؛ لأنّ (يقوم مقام) يعني أنّ يسدّ عنصر مسدّ آخر في التركيب. ولعلّ كثيراً من مسائل السادّ مسدّ التي درستها فاتن الضمور[1] تلتقي مع (يقوم مقام)، في التّراث النّحوي الذي عاقب بين هذين الاستعمالين في توجيه التراكيب والاستعمالات اللغويّة.

إنّ المفهوم الذي يدلّ عليه تعبير (يقوم مقام) يعني أنّ يحلّ عنصر أو أكثر محلّ عنصر آخر في التركيب ليس له أصالةً، ويؤدي العنصر الجديد دور العنصر الأصلي في التركيب وظيفة ودلالة. أي أنّه استبدال عنصر أو أكثر بعنصر آخر يحلّ مكانه ويؤدي وظيفته. وهو بذلك يفارق الحذف الذي يقوم على التقدير، وقد لا يُذكر العنصر المحذوفُ، ولا يحلّ محلّه عنصر آخر، ويخالف الاستغناء الذي يعني سقوط المستغنى عنه من الاستعمال البتة كما وصفه سيبويه، ويختلف عن الاكتفاء؛ لأنّ الاكتفاء وجه من أوجه الحذف في النحو، ويفارق التّعويض؛ لأنّ للتعويض ضوابط ومظاهر خاصة، ويقوم على توظيف عنصر استعاض به عن آخر غير موجود، وهو ظاهرة مشتركة بين الصرف والنّحو، والأصل في التّعويض التبادل في الموقعيّة في الغالب، ويخالف التناوب، لأنّ التناوب ظاهرة أوسع من (يقوم مقام) وقد تشمل مسائل صرفيّة كالتناوب بين المصدر والمشتقات، وقد تنطوي ظاهرة التناوب على مسائل دلالية فحسب، مثل نيابة اسم الفاعل عن المفعول في قولهم: الطاعم الكاسي. وهذا كلّه لا يدخل في مفهوم تعبير (يقوم مقام).

إنّ المفهوم الذي يطالعنا في الدرس اللساني للاستبدال يتّسع كثيراً ليشمل مظاهر من الاتّساق والترابط النصيّ، فهو عمليّة تتمّ داخل النص على أنّها تعويض عنصر في النص بعنصر آخر، وهي في مستويين: نحويّ ومعجميّ[2]. وقد انطلق

(١) الضمور، فاتن حامد. **السّادّ مسدّ غيره في النحو العربي**، ص ١٠٨ وما بعدها.

(٢) خطابي، محمد. **لسانيات النص؛ مدخل إلى انسجام الخطاب**، ط١، المركز الثقافي العربيّ، بيروت، ١٩٩١م، ص ١٩.

اللسانيّون العرب المحدثون في تعريف الاستبدال من وصف هاليداي ورقية حسن له بأنّه: تعويض عنصر في النص بعنصر آخر[1]، وهو به ذا المفهوم النصّي يتجاوز ما يطالعنا من استعمالات لتعبير (يقوم مقام) في الدرس النّحويّ عند العرب، لأن الاستبداليّة كانت موجهة في علم اللغة النصي لتحقيق الترابط والاتّساق، ونجد «يقوم مقام» يذكر في النّظريّة النحويّة لاستيفاء الجملة لأركانها القواعديّة واستكمال عناصر مكوناتها، أي أنّه مظهر من مظاهر نحو الجملة عند العلماء العرب القدامى، وترابط الجملة وصحتها شرط أساس للترابط في نحو النّصّ.

إنّ ما يطالعنا من أمثلة (يقوم مقام) يدلّ على أنّ العنصر الجديد لا بدّ أن يكون مكافئاً للعنصر الغائب ومماثلاً له في بعض خصائصه، وليس من الضروري أنّ يكون مساوياً له، «قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُمَاثَلَة والمُساواة أَن المُساواة تَكُونُ بَينَ المختلفين في الجنْس والمتَّفقين، لأَنّ التَّساوي هوَ التكافُؤُ في المِقْدار لَا يَزِيدُ وَلَا ينقُص، وأَمّا الْمُمَاثَلَة فَلَا تَكُونُ إلا في الْمُتَّفِقِينَ، تَقُولُ: نحوُه كنحوِه وفقهه كفقهه ولونُه كلونِه وطعمُه كطعمِه، فإِذا قِيلَ: هوَ مِثْله عَلَى الإِطلاق فَمَعْنَاه أَنه يسدُّ مسدَّه»[2]، إنّ هذه المماثلة هي التي جعلت العلماء يعترضون على قيام بعض العناصر اللغوية مقام عناصر غائبة، ويضعون ضوابط للعنصر الذي يخلف العنصر الغائب ويحلّ محله، كما سنرى.

استُعملَ (السادّ مسدّ) مرادفاً لتعبير (يقوم مقام) في التراث النّحويّ، ومن أمثلة ذلك ما ذكره الصبان من استعمال العوض و(سدّ المسد) و(يقوم مقام) بمعنى واحد، كما في قوله في مسألة سدّ جواب لولا مَسَدّ الخبر: «قوله: وسدّ جوابها مسدّه أي هو عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض، ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمُقدّر نحو: ﴿لَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُون﴾ (الفتح آية:٢٥) أي لأُذن لكم في الفتح، وإن لزم في الثاني حذف العوض والمعوض معاً؛ لأنّ القرينة تجعله في قوة المذكور والمراد بسدّ الجواب مسدّه: قيامه مقامه وحلوله محله»[3].

(1) Halliday and Ruqaiya Hassan. Cohesion in English, London, Longman, 1976 , p88.

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، ج ١١، ص ٦١٠.

(٣) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت: ١٢٠٦هـ). **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ج١، ص ٢١٥.

ولكنّنا لا نعدم أمثلة على فروق دقيقة بين التعبيرين، ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن السراج في قوله: «وأصحابنا يجيزون: إنّ قائماً زيدٌ، وإنّ قائماً الزيدان، وإنّ قائماً الزيدون، ينصبون (قائماً) بإنَّ، ويرفعون (زيداً) بقائم على أنّه فاعل. ويقولون: الفاعل سدّ مسدّ الخبر، كما أنّ (قائماً) قام مقام الاسم»[1]. والفرق بين التعبيرين يبرز هنا في قوله: إنّ الفاعل سدّ مسدّ الخبر وأغنى عنه في تحقيق عنصري الإسناد للجملة، ولكنّ تعبير (قام مقام) قصد به حلول المشتقّ محل الاسم في وقوعه اسماً للحرف الناسخ. فـ(سدّ مسدّ) هو استحضار للعنصر الغائب في معادلة التركيب الجملي، ولكنّ (يقوم مقام) تعبير عن تناوب بين أنماط من الأبنية في الوظيفة في أنساق لغوية خاصّة، وبذلك يكون تعبير (يقوم مقام) ذا سمات خاصّة به وظيفيّاً.

إنّ هذا الجانب الدقيق في الفرق بين التعبيرين نلمحه عند الخضري في تعبيره عن المبتدأ الذي له فاعل سدّ مَسَدّ الخبر: «وليسَ المرادُ أنَّ له خبراً محذوفاً، وهذا قام مقامه؛ لأنّه لا يستحقّ حينئذ خبراً، بل إنّه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدّة شبه ه بالفعل»[2]. فـ(سدّ المسدّ) تعبير عن حالة من عدم حاجة التركيب إلى عنصر تركيبي في الجملة لوجود ما يغني عنه. وقد عبّرت الضمور عن مفهوم الساد مسدّ غيره تعبيراً دقيقاً يخرج الاستغناء والتّعويض والحذف والاستبدال من حيزه، فهو عندها نمط من التراكيب لا تتوافر فيه العناصر الافتراضية للتركيب الجملي، ومع ذلك يحسن السكوت عليه دلالياً، ويقوم عنصر آخر من عناصر التركيب مقامه في الإسناد والدلالة، ولا يجوز تقدير هذا العنصر المفقود أو التّعويض عنه بشيء، وبذلك يخرج من دائرة سدّ المسدّ التّعويض والحذف والاستغناء[3].

(١) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: ٣١٦هـ). **الأصول في النحو**. تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١، ص ٢٣٢.

(٢) الخضري، محمد بن مصطفى، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**. ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٧ه/ ٢٠٠٦م، ج١، ص٨٨.

(٣) الضمور، **الساد مسدّ غيره في النحو العربيّ**، ص ٤٢.

إن تعبير (يقوم مقام) يستعمل في تفسير أبنية صرفيّة لها وظائف نحويّة، وليس فيها استبدال عنصر بعنصر، بل هو نمط من استعمال عنصر إلى جانب عنصر قياسيّ يشاركه المعنى والوظيفة، مثل قيام اسم المصدر مقام المصدر، يُقَالُ: بَلَّغْتُ القومَ بَلَاغاً، اسْمٌ يَقُومُ مَقَامَ التبْلِيغ[1]، والأَذانُ: اسمٌ يَقُومُ مقامَ الإِيذانِ، وَهوَ الْمَصْدَرُ الْحَقِيقِيُّ[2]، واللقاح: اسم لما يقوم مقام المصدر، وهو الإلقاح[3]، والنبات اسم يقوم مقام المصدر[4]، والإغارة مصدر حقيقي، والغارة اسم يقوم مقام المصدر[5].

وبقي أن نبيّن أنّ تعبير (يقوم مقام) وجه من التلازم والتّضام بين عنصرين في التركيب اللغويّ، يقتضي أحدهما الآخر تركيبياً لاستيفاء المكونات اللازمة للجملة التي تحقّق المعنى، وتلبية متطلبات صحة التركيب قواعدياً، وهو وجه من الاتّساع في التبادل بين العناصر اللغويّة الذي يتيح فسحة في استبدال عنصر بآخر لتحقيق هذا التلازم التركيبي. وقد حظي موضوع التضام بدراسات كافية تغنيّ عن التفصيل فيه في هذا البحث[6].

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، ج٨، ص ٤١٩.

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٣، ص ٩.

(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، ج٢، ص ٥٧٩.

(٤) ابن منظور، **لسان العرب**، ج٢، ص ٩٥.

(٥) ابن منظور، **لسان العرب**، ج٥، ص ٣٨.

(٦) انظر: حسّان، تمام. **اللغة العربيّة مبناها ومعناها**. دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م، ص ٢١٦-٢٢٠. وبودانة، طه الأمين، **قرينة التضام بين التراث اللغوي العربي ولسانيات النصّ**، مجلة دراسات، الجزائر، مجلد٧، ع(٢)، لسنة ٢٠١٨، ص١٥٧-١٦٧. **وقرينة التضام في النحو العربي -دراسة نظرية في ضوء المنهج الوصفي-** مجلة الآداب والعلوم الإنسانيّة، مجلد ١٢، ع(١)، لسنة٢٠٢٠م، ص٨-٢٤. النجار، نادية رمضان، **التضام والتعاقب في الفكر النحوي**، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مجلد٣، ع(٤)، ٢٠٠٠م، ص٩٧-١٧٣

ثانياً- مرادفات تعبير (يقوم مقام):

حظي موضوع مرادفات (يقوم مقام) بدراسة جيدة من أحد الباحثين الذي تناول مصطلحات اللسانيين الأوائل التي تدخل في حيز الاستبدال مثل: التّعويض، والإبدال، والنيابة، والبدل[1]، ولكنّه أغفل كثيراً من تعبيراتهم الدّالة عليه، وقد تنوعت تعبيرات العلماء في الدلالة على الاستبداليّة بين العناصر المكونة للجملة، وحلول بعضها محلّ بعض، فإلى جانب استعمال الصيغة الفعليّة كقولهم (يقوم مقام) نجدهم يستعملون الصيغة الاسميّة للتعبير عن الاستبداليّة، ومن ذلك قولهم: «قائماً مقام» أو لقيامه مقام، وقد يستعملون تعبير (حلّ محله) وقد اجتمعت هذه التعبيرات في قول الأنباريّ في تعليل رفع الفعل المضارع: «لا يجوز أن يقال: إنّه مرفوع **لقيامه مقام الاسم**؛ لأنّه لو كان مرفوعاً **لقيامه مقام الاسم** لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوباً، كقولك: كان زيد يقوم؛ لأنّه قد **حلّ محلّ** الاسم إذا كان منصوباً»[2].

إنّ هذا التعبير نجد له مرادفاً آخر وهو (يقع موقع) كما في قول المبرّد في تعليل رفع الأفعال المضارعة وتسميتها: «وَإِنَّمَا قيل لها مضارعة؛ لأَنَّها تقع مواقع الْأَسْمَاء فِي الْمَعْنى، تَقول: زيد يقوم وَزيد قَائِم، فَيكون الْمَعْنى فيهمَا وَاحِداً»[3]. وهو تعبير استعمله أيضاً في باب قيام الصفة مقام الموصوف في الوظيفة النحويّة[4]. وفي باب التناوب بين حرفي: (أو) و (بل)[5].

---

(١) عبدالله، وليد حسين. **دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف نهاد الموسى، ٢٠٠٢م، ص١٢-٢١، ص ٣٢-٣٩.

(٢) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**. ج٢، ص ٤٤٨.

(٣) المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ). **المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، عالم الكتب، بيروت، ج٢، ص ١.

(٤) المبرّد. **المقتضب**. ج٤، ص ٢٩٤.

(٥) المبرّد. **المقتضب**. ج٣، ص ٣٠٤.

إنّ استعمال تعبير (حلّ محله) (الحلول/ الإحلال) ومرادفاته للدلالة على قيام عنصر لغوي مسألة شائعة في الدرس النّحويّ ومنها ما ذكره المبرّد: «فَإِن قَالَ قَائِل فَمَا بَال زيد مُوجبا، وَأحد كَانَ منفيا أَلا حلّ مَحَله، قيل قد حلّ مَحَله فِي الْعَامِل وَإِلَّا لها مَعْنَاهَا»[1]. ومن ذلك قول المبرد في باب النداء: «وَإِذا كَانَت الصّفة لَازِمَة تحلّ مَحلّ الصِّلَة فِي أَنّه لَا يَسْتَغْنِي عنها لإبهام الْمَوْصُوف لم يكن إِلَّا رفعاً؛ لِأَنَّهَا وَمَا قبلها بِمَنْزِلَة الشَّيْء الْوَاحِد؛ لِأَنَّك إِنَّمَا ذكرت مَا قبلها لتصل بِهِ إِلَى ندائها فَهِيَ الْمَدْعُو فِي الْمَعْنى، وَذَلِكَ قَوْلك: يَا أَيها الرجل أقبل»[2].

ومنه ما ذكره ابن هشام في شروط عمل المصدر: «من الْأَسْمَاء العاملة عمل الْفِعْل الْمصدر، وَهُوَ الِاسْم الدَّال على الْحَدث الْجَارِي على الْفِعْل كالضرب وَالْإِكْرَام، وَإِنَّمَا يعْمل بِثَمَانِيَة شُرُوط أَحدهَا أَن يَصح أَن يحلّ مَحَله فعل مَعَ أَن، أَو فعل مَعَ مَا»[3]. وقريب منه ما ذكره خالد الأزهري في رفع (أفعل) التفضيل للظاهر: «ويطرد ذلك الرفع للظاهر إذا حَلَّ أفعل التفضيل محلّ الفعل مع موافقة المعنى، والفعل يرفع الظاهر، فكذلك ما حلّ محله»[4]، ومثل ذلك ما عبّر عنه ابن يعيش في تعليل عدم تثنية الفعل والمصدر وجمعهما، «فلم يُثَن «أفعلُ» ولم يُجمع، ولم يؤنّث؛ لأنّه مضارعٌ لـ (بَعْض) الذي يقع للتذكير، والتأنيث، والواحد، والاثنين، والجمع، إذ كان بعضاً لِما أضيف إليه، ولا يكون إلّا نكرة، كما أنّ الفعل كذلك، إذ حلّ محله»[5].

(١) المبرّد. **المقتضب**. ج٤، ص ٣٩٥.

(٢) المبرّد. **المقتضب**، ج٤، ص ٢١٦.

(٣) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ). **شرح قطر الندى وبل الصدى**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣ه، ص ٢٦٠.

(٤) الأزهري، خالد بن عبد الله (ت: ٩٠٥هـ). **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ج٢، ص ١٠٤.

(٥) ابن يعيش، أبو البقاء علي بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ). **شرح المفصل للزمخشري**. قدم له إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م، ج٢، ص ١٥٩.

لقد حظي موضوع الإحلال بدراسة مختصرة تناولت مظاهر منه في الدرس النّحويّ، والمسائل التي درست في هذا البحث نجدها في كثير من المصادر تندرج تحت تعبير (يقوم مقام)، ومنها: الإحلال في الفعل المبني للمجهول(نائب الفاعل)، وإحلال النعت محلّ المنعوت، وإحلال الضمائر محلّ الأسماء، وإحلال المصدر محلّ الفعل، وقد عدّت هذه المواضع الاستبداليّة وسائل للترابط النصّيّ[1].

إن استعمال النيابة بمعنى (يقوم مقام) مظهر متوافر في الدّرس النّحويّ، كنيابة أسماء الأفعال عن الأفعال لقيامها مقامها في العمل[2]، والتوسّع في مصطلح النيابة والتناوب والإنابة في التراث النّحوي والبلاغي وتداخله مع المصطلحات الأخرى مسألة استوفى عبدالله بابعير الحديث فيها[3].

لقد استعمل العلماء تعبير (وضِعَ موضعَ) رديفاً لـ(يقوم مقام)، وهو استعمال أكثر من أن يحصى في المصنفات النحويّة، ومن ذلك ما ذكره ناظر الجيش في وضع أسماء الأفعال موضع الأفعال وهي مسألة عبّر عنها العلماء بتعبير (يقوم مقام) كما ذكرت سابقاً، يقول: «ودونك، بمعنى: خذْ، ووراءك بمعنى: تأخّرْ، وأمامك بمعنى: تقدّمْ، إلى آخر كلامه - أنّ من هذه الكلمات ما وضِعَ موضع فعلٍ متعدٍّ، ومنها ما وضِع موضعَ فعلٍ لازم، فيكون حكم اسم الفعل في التعدي واللزوم حكم الفعل الذي هو بمعناه»[4].

وهذا التعبير نجده في مسألة قيام الجملة مقام المصدر، وقد عبّر عنه أبو حيّان بـ(وضع موضع)، يقول: «فلمّا كان وضع الجملة موضع المصدر غير

(١) بدوي، حنفي أحمد. **الإحلال النحوي بين التنظير والتطبيق**. مجلة الثقافة والتنمية، القاهرة، العدد٨٩، ٢٠١٥م، ص ٩١-١١٦.

(٢) الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، ج٣، ص ٢٨٨.

(٣) بابعير. **ظاهرة النيابة في العربيّة**. ص ١٨-٢٥.

(٤) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت: ٧٧٨هـ). **شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»**. دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٨هـ ج٨، ص١٩٨.

منقاس، إنّما يتّبع فيه السماع امتنع من جواز وضع (إنّ) واسمها وخبرها موضع المصدر؛ لأنّه لم يسمع وقوعها موقع المصدر في موضع. قال ابن عصفور: والصحيح عندي أنّ ذلك جائزٌ، لأنّ وضع الجملة موضع المصدر بعد أسماء الزمان قد صار مطرداً؛ فجاز لذلك أن يقاس في (إنّ) وإن لم يسمع ذلك فيها، قياساً على غيرها من الجمل الاسميّة»[1].

إنّ استعمال هذا التّعبير يرتبط بتوجيه المسائل النحويّة وموقعيّة العناصر في التركيب، ففي توجيه الشاهد المشهور(وما الدهر إلّا منجنوناً بأهله) استعمل أبو حيان تعبير(وضع موضع) إلى جانب تعبير(وقع موقع) للدلالة على الحلول النّحويّ للفظ محلّ عنصر مفقود استعيض عنه بغيره، يقول: «وقيل: منجنون اسم وضع موضعَ مصدرٍ وضعَ موضعَ الفعلِ الذي هو خبر (ما) تقديره: وما الدهر إلا يجنّ جنوناً، ثم حذف (يجن)، فقيل: وما الدهر إلا جنونا، على حدّ: ما أنت إلا شرباً، ثم أوقع «منجنون(موقع) جنون»[2].

إنّ التبادل القائم على وضع عنصر موضع آخر يندرج تحته ظواهر بارزة في النّحو، منها: وضع الضمير المتّصل موضع المنفصل، ووضع الضمير المنفصل موضع المتّصل[3]، ووضع بعض المشتقات موضع المصدر[4]، ووضع الظاهر موضع المضمر[5]، ووضع المثنى موضع المفرد[6]، أو العكس، ووضع الجمع

(١) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت:٧٤٥هـ). **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ج٥، ص ٩٤.

(٢) أبو حيان الأندلسي. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. ج٤، ص ٢٧٤.

(٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ). **الاقتراح في أصول النحو وجدله**. حققه وشرحه: محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص٢٠٠- ٢٠١.

(٤) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. ج٩، ص ٣٦.

(٥) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: ٣٧٧هـ). **التعليقة على كتاب سيبويه**. تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م. ج١، ص٢١٠.

(٦) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. ج٢، ص ٨٧.

موضع المفرد، وغيرها كثير من المسائل. وقد عدّ بعض العلماء وضع عنصر موضع آخر من باب التّعويض كما فعل عبد الفتاح الحموز[1]، على الرغم من التفاوت البيّن بين التّعويض والاستبداليّة، ولكنّ هذا يدخل في باب التّوسّع في استعمال المصطلحات وتداخلها في التراث النّحويّ.

إنّ واحداً من أشهر الاستعمالات المرادفة لـ (يقوم مقام) وتتفق معه في المفهوم هو تعبير(سدّ مسدّ) الذي جاء مصاحباً لمصطلح النيابة في بعض المواضع، ومن ذلك ما ذكره أبو حيّان في تقدير خبر كان واسمها، يقول: «وقال ابن هشام: وتدخل (كان) على هذا، فيقال: ما كان نولك أن تفعلَ، برفع (نولك) اسماً لكان، ونصبه خبراً لها مقدماً، ونولك بمعنى الواجب، أي: ما كان الواجب أن تفعل. ويجوز فيمن رفع نولك أن يضمر الأمر، ويكون (أن تفعل) فاعل (نولك)، وينوب الرافعُ والمرفوعُ مناب الجملة الفعليّة التي يفسر بها الأمر والشأن. ويجوز فيمن رفع أن يكون اسم كان، والفاعل يسدّ مسدّ الخبر لكان، كما يسدّ مسدّ خبر المبتدأ»[2].

ومثل هذا الاستعمال لسدّ مسد في موضع (يقوم مقام) نجده في تفسير المنصوب بعد(حبّذا ولا حبّذا) «فما انتصب بعده من نكرة فتفسير للمبهم، وقيل فيه مشتقّاً حال، وجمعوا بينه وبين ذا؛ لأنّه مبهم، والمبهم قد يسدّ مسدّ المضمر» أي يقوم مقامه في الوظيفة النحويّة[3]. إنّ مثل هذه المسائل شائعة في الحال والفاعل اللذين يسدّان مسدّ الخبر، وسدّ الجواب مسدّ الخبر بعد لولا، وغيرها من المسائل التي حظيت بدراسة تفصيلية متميزة[4].

(١) الحموز. **ظاهرة التعويض في العربيّة وما حُمل عليها من مسائل**، ص١٢٥-١٢٦.

(٢) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. ج٤، ص ١٢٩.

(٣) الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (ت: ٦٠٧هـ). **المقدمة الجزولية في النحو**. تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه حامد أحمد نيل وفتحي محمد أحمد جمعةط١، مطبعة أم القرى، ص ١٦٣.

(٤) الضمور، **السّادّ مسدّ غيره في النحو العربي**، ص ١٠٨ وما بعدها.

لا يحسب القارئ أنّ سدّ المسدّ صالحاً لأنّ يكون مثيلاً مطابقاً لـ (يقوم مقام) على إطلاق الترادف بينهما، نعم، يوجد أمثلة مشتركة بينهما إلى حدّ كبير، وتصلح أن تكون شواهد للتعبير عنهما في كثير من المواضع، ولكنّ الفرق الدقيق بينهما أنّ تعبير (يقوم مقام) -كما سنرى في مظاهره هو وسيلة استبدالية لتدارك غياب عنصر يجوز أن يظهر في التركيب، ولكن هناك ما يقوم مقامه في الوظيفة، أمّا في سدّ المسدّ فنجد أنفسنا أمام تراكيب أصلية ليست من الفروع، لا يصح معها إظهار العنصر الغائب، ففي قولنا: شربي الماء بارداً، سدّت الحال مسدّ الخبر الذي لم يعد التركيب في حاجة إليه، لأنّ الحال سدت مسدّه تركيبياً ووظيفياً، أمّا عندما نقول: إنّه يجوز أن يقوم الماضي مقام المستقبل، فهذا يعني أنّنا نفسّر التركيب بما يستقيم مع القاعدة مع إمكانية استعمال الأصل، فتعبير يقوم مقام جاء لتوجيه استعمال ليس أصلاً بل فرع في الغالب.

وثمّة استعمال نادرالشيوع يطالعنا مرادفاً لـ(يقوم مقام) وهو المعاوضة وقد عبّر به ناظر الجيش عن قيام بعض المشتقات مقام بعضها في الدلالة، يقول: «وأشار بقوله قد يُقام أحدهما مقام الآخر وغيرهما مقامهما، إلى أنّ المعاوضة قد تحصل بين فعّال وفاعِل، وإلى أنّ غيرهما يقوم مقامها، فمثال قيام فعّال مقام فاعل، أي: يراد بفعّال صاحب كذا كما يراد بفاعل،....، ومثال قيام فاعِل مقام فعّال: قولهم: حائِك في معنى حوّاك؛ لأنّ الحياكة من الحرف والصنائع، ومثال قيام غيرهما مقامهما، قولهم: رجل طَعِم ولَبِس وعَمِل، بمعنى ذي طعام، وذي لباس، وذي عمل»[1].

وفي ختام هذا المبحث لا بدّ أن نعرج على ترادف الاستغناء مع تعبير (يقوم مقام) في استعمالات بعض النحاة، لأنّ في الاستغناء مثالاً لقيام العنصر المُستغنى به مقام المستغنى عنه في التركيب، ومثل هذا التداخل نجده عند سيبويه في قوله: «واعلم أنّهم لم يستعملوا عسى فعلُك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما

(١) ناظر الجيش، شرح التسهيل، ج٩، ص ٧٣٨.

استغنى أغلب العرب بـ(عسى) عن أن يقولوا: عسيا وعَسَوا... فترك هذا؛ لأنّ من كلامهم الاستغناء بالشّيء عن الشّيء»[1].

ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو الفداء في الاستغناء عن الضمير بواو الحال في جملة الحال، «والجملة الاسميّة إذا وقعت حالاً لزمها الواو، كقولك: جاء زيد ويده على رأسه، وحذف الواو معها استغناء بالضمير شاذّ، وحذف الضمير استغناء بالواو فصيح كقولك: جاءني زيد وعمرو منطلق، وقد وردت بالضمير وحده كقولك: كلّمته فوه إلى فيّ وهو شاذّ»[2]. فهذا يدخل في باب قيام الواو مقام الضمير في الربط، وليس في باب الاستغناء؛ لأنّ الضوابط التي وضعها العلماء للاستغناء تقتضي سقوط المستغنى عنه من كلامهم البتة كما قال سيبويه، ومصطلح الاستغناء حُدّد أطاره ومفهومه بشكل جليّ يحقق تأصيله بما يميّزه عن غيره من الظواهر فقال فيه سيبويه: «ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطاً»[3]. وقد أشرت سابقاً إلى الدراسات التي تناولت هذا المصطلح ومظاهره بما يلا يحتاج إلى إعادة ذكرها.

ومن التعبيرات التي استعملت بمعنى (يقوم مقام) تعبير (جرى مجرى) ومنه ما ذكر في عمل بعض أسماء الأفعال، يقول ابن يعيش: «وهو (شتّانَ) مبني لوقوعه موقع الفعل المبني، وهو (بَعُدَ)، ويقع الاسمُ بعدها مرفوعاً بها ارتفاع الفاعل بفعله، لأنّها **جارية مجرى** الفعل، فاقتضت فاعلاً كاقتضائه الفعلُ»[4]، ومثله ما سبقه إليه ابن الوراق في باب توكيد الضمير المتّصل، «الْأَحْسَن إِذا أردْت التوكيد بِالنَّفْسِ لِلْمَرْفُوعِ أَن تقدم (أَنْت)، لما بَيناه من اخْتِلَاط الْفِعْل

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص ١٥٨.

(٢) أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ). **الكناش في فني النحو والصرف**. دراسة وتحقيق رياض بن حسن الخوام. المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م، ج١، ص ١٨٥.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٢٥.

(٤) ابن يعيش. **شرح المفصّل**. ج٣، ص ١٩.

للْفَاعِل، وَأَن النَّفس قد تسْتَعْمل غير مُؤَكدَة، كَقَوْلِك: خرجت نَفسه، فَلَمَّا جرى مجرى مَا لَا يكون تَابعاً، استقبحوا أَن يتبعوها مَا قد جرى مجْرى بعض الْفِعْل حَتَّى يؤكدوا ذَلِك، فيقوى بالتوكيد، كَمَا ذكرنَا فِي الْعَطف»[1].

إنّ تعبير (جرى مجرى) لا يصلح أن يكون معاقباً لـ(يقوم مقام) في الحالات كلّها، فكثير من استعمالاته تدخل في باب المشابهة أو النظائر في بعض الخصائص أو الأحكام، وقد لا يدلّ على الاستبدالية كما في عمل اسم الفاعل، يقول الفارسيّ: «وإذا كان منوناً جرى مُجرى الفعل، وكذلك إذا لم ينوَّن جرى مجرى المُنَوَّن في باب تفسيره للمضمر، والمنون يجرى مجرى الفعل فهذا أيضاً يجرى مجراه»[2]. وقد حظي تعبير(جرى مجرى) بدراسات تغني عن التوسّع فيه[3].

إنّ هذه الاستعمالات المترادفة لهذه التعابير والمصطلحات تدخل في حيّز الاتّساع في استعمال المصطلحات من جانب، وتتّصل بسبب إلى تداخل المسائل وعدم استقرار المصطلح في التعبير عن مفاهيمها من جانب آخر، ولعلّ اتفّاق بعض المسائل في مظهرها يسمح بإدراجها تحت أكثر من ظاهرة من ظواهر العربيّة، فمن البدهي أن يتداخل التّعويض مع الحذف، ومع الاستغناء، ومع الاكتفاء، ومع النيابة، وأن يعبرّ عنه بـ(يقوم مقام) أو (يوضع موضع)، أو (يحلّ محلّ) أو(ينوب منابه)، أو (يجري مجرى) أو غير ذلك من التعبيرات الدّالة على المسألة الواحدة.

(١) ابن الوراق، **علل النحو**، ص ٣٥٨.

(٢) أبو علي الفارسي، **التعليقة على كتاب سيبويه**، ج١، ص ١٢٢.

(٣) التميمي، علاء عبده. **تعبيرات (يجري مجرى، بمنزلة، يحلّ محلّ) في التأليف النحوي، نصوص المقتضب لأبي العباس المبرد، أنموذجاً**، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العام الخامس، ع (٤٢)، ٢٠١٨م، ص ١٤٧-١٦٠.

المبحث الثاني

تطوّر شيوع تعبير (يقوم مقام) في الدّرس النّحويّ:

إنّ البحث في هذا الموضوع لا يعني أنّ ثمّة تطوّراً في المفهوم لاستعمال (يقوم مقام)؛ لأنّ هذا الاستعمال المتداخل مع ظواهر لغويّة مسألة امتدّت على مساحة كبيرة من المصنفات النحويّة عبر العصور التاريخيّة للنحو العربيّ بالمفهوم نفسه، ولكنّه يعني بيان مدى التطوّر في شيوع هذه المسألة والاعتماد عليها في توجيه التراكيب، وكيف أصبحت بعض المسائل تتّخذ مفهوماً خاصاً؟ أيّ أنّه محاولة للمح بروز الاستبداليّة في الفكر النّحويّ ورسوخها فيه في العصور المختلفة.

ففي كتاب سيبويه استعمالات لا تتجاوز عدد أصابع اليد لتعبير (يقوم مقام)، جاءت مقترنة بالاستغناء أو الحذف، ومن ذلك قوله: «وقد يلحقون في الوقف هذه الهاء الألَف التي في النداء؛ والألف والياء والواو في الندبة؛ لأنّه موضع تصويت وتبيين، فأرادوا أن يمدوا فألزموها الهاء في الوقف لذلك، وتركوها في الوصل؛ لأنّه يستغنى عنها كما يستغنى عنها في المتحرك في الوصل، لأنّه يجيء ما يقوم مقامها»[1]. فسيبويه يربط بين الاستغناء بمعنى الاكتفاء وبين (يقوم مقام) بالمعنى نفسه، ولا يرقى التّعبير عنده إلى حدّ التّمييز بين هذه الاستعمالات.

وتتجلّى الاستبداليّة في ذهن سيبويه في استعمال تعبير (يقوم مقام) في توضيح النصب في قول العرب: له صوتٌ صوتَ حمار. وقولهم: إنّما أنت شُرْبَ الإبِل. يقول: «إذا مُثّل بقوله: إنّما أنت شُرْباً. فما كان معرفةً كان مفعولاً ولم يكن حالاً، وشركته النكرة. وإن شئتَ جعلتَه حالاً عليه وقع الأمر، وهو تشبيهه للأوّل، يدلُّك على ذلك أنّك لو أَدخلتَ (مِثْلَ) ههنا كان حسناً وكان نصباً، فإذا أَخرجتَ (مِثْلَ) قام المصدرُ النكرةُ مقامَ مِثْلٍ؛ لأنّه مِثْله نكرةٌ، فدخولُ (مِثْل) يَدُّلك على أنّه تشبيه»[2].

(١) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ١٦٥-١٦٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٦٠.

ومثل هذا الفهم للوظيفة الاستبداليّة الدّالة على حلول عنصر مكان آخر في تعبير (يقوم مقام) تطالعنا عنده في توجيه نصب وحدَه في قولهم: «مررت به وحدَه، وصار (وَحْدَه) بمنزلة خمستَهم في قولهم: مررتُ بهم خمستَهم؛ لأنّه مكانَ قولك: مررتُ به واحِدَه، فقام وَحْدَه مقامَ واحِدَه»[1]. ومثل ذلك قوله بقيام أسماء الأفعال مقام أفعالها في العمل[2].

إنّ المواضع التي ذكرها الفراء (ت:٢٠٧هـ) من تعبير (يقوم مقام) لا تتجاوز ما ذكره سيبويه من حيث العدد، ومن ذلك قوله: «وكلّ موضع مشتقّ من فعل فهو يقوم مقام الفعل»[3]. وكذلك اتّسم استعمال الأخفش (ت:٢١٥هـ) لهذا التعبير بالندرة، ومنه قوله في توجيه الضمّ في القاف في لفظة (لقوا): ﴿وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُوا آمَنَّا﴾ (البقرة: آية١٤) «فأذهب الواو؛ لأنّه كان حرفاً ساكناً لقي اللام، وهي ساكنة فذهبت لسكونه ولم تحتج إلى حركته؛ لأنّ فيما بقي دليلاً على الجمع. وكذلك كلّ واو ما قبلها مضموم من هذا النّحو. فاذا كان ما قبلها مفتوحاً لم يكن بدٌّ من حركة الواو؛ لأنّك لو ألقيتها لم تستدل على المعنى نحو ﴿اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ﴾ وحُرّكت الواو بالضم؛ لأنّك لو قلت: «اشترُ الضلالة» فألقيت الواو لم تعرف أنّه جمع، وإنّما حركتها بالضمّ؛ لأنّ الحرف الذي ذهب من الكلمة مضموم، فصار يقوم مقامه»[4].

وإذا ما انتقلنا إلى المبرّد (ت:٢٨٥هـ) وجدناه يستعمل هذا التعبير ستة أضعاف استعمال سيبويه له، أي أنّ مواضع استعمال (يقوم مقام) قارب

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٣٧٨.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٢٤٣.

(٣) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ). **معاني القرآن**. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ج٢، ص ٤٤.

(٤) الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي (ت: ٢١٥هـ). **معاني القرآن للأخفش**، تحقيق هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠ م، ج١، ص ٥٠-٥١.

ثلاثين موضعاً في (المقتضب)[1]، وهذا تطوّر ظاهر في شيوع هذه المسألة، ومنها على سبيل المثال ما ذكره في تفسير الاستثناء المنقطع: «وَتَفْسِير رَفعه على وجهيْن: أَحدهمَا أَنَّك إِذا قلت مَا جَاءَنِي رجل إِلَّا حمَار، فكأَنّك قلت: مَا جَاءَنِي إِلَّا حمَار، وَذكرت رجلاً وَمَا أشبهه توكيداً، فَكَأَنَّه فِي التَّقْدِير: مَا جَاءَنِي شَيْء رجل وَلَا غَيره إِلَّا حمَار، والوجه الآخر أَن تجْعَل الْحمار (يقوم مقَام) من جَاءَنِي من الرِّجَال على التَّمْثِيل»[2]. ومن أمثلة استعمال هذا الاستبدال ما ذكره المبرّد في إقامة الصفة مقام الموصوف، «فَإِذا أَقمت الصّفة مقَام الْمَوْصُوف أوقعتها على من يعقل، وَإِقَامَة الصّفة مقَام الْمَوْصُوف كَقَوْلِك: مَرَرْت بظريف، ومررت بعاقل، فَإِنَّمَا حدّ هَذَا أَن يكون تَابعا للاسم وأقمته مقامه»[3]. لقد برز استعمال هذا التعبير عنده في باب الألفاظ التي تنوب عن الفاعل، وعن إقامة الصفة مقام الموصوف، وإقامة المضافة إليه مقام المضاف، وإقامة العوامل مقام بعضها.

وأكثر ما تتجلّى هذه الاستعمالات عنده في نائب الفاعل، «لم يجز أَن تقيم الْمصدر مقَام الْفَاعِل إِذا كَانَ معه مفعول على الْحَقِيقَة، ولكنّه قد يجوز أَن تقيم المصادر والظروف من الْأَمْكِنَة والأزمنة مقَام الْفَاعِل إِذا دخل الْمَفْعُول من حرف الْجَرّ مَا يمنعه أَن يقوم مقَام الْفَاعِل، وَذَلِكَ نَحْو قَوْلك: سير بزيد سير شَدِيد، وَضرب بزيد عشرُون سَوْطاً، الْمَعْنى بِسَبَب زيد وَمن أَجله وسير بزيد يَوْم الْجُمُعَة، وَاخْتلف بِهِ شَهرَان، ومضي بِهِ فرسخان، ومشي بِهِ ميلان، أَقمت هَذِه الْأَشْيَاء مقَام الْفَاعِل وَقد يجوز نصبها فِي هَذَا الْموضع، وَإِن كَانَ الْمَفْعُول مجروراً على مَا أصف لَك»[4].

(١) انظر: المبرد، المقتضب. ج٢، ص٢٠، ج٤، ص ٥١، ٥٨، ٥٩، ٤١٣، ٤٥٣.
(٢) المبرد. المقتضب، ج٤، ص ٤١٣.
(٣) المبرد. المقتضب، ج٤، ص ٢١٨.
(٤) المبرد. المقتضب، ج٤، ص ٥١.

وما أن نصل إلى القرن الرابع الهجريّ حتى نجد هذا الاستعمال يرتقي إلى مستوى الظاهرة، ففي كتاب (الأصول في النّحو) لأبي بكر بن السراج (ت:٣١٦هـ) نجد الاستعمالات لهذا التعبير (يقوم مقام) دون مرادفاته الأخرى يتجاوز مئة موضع[١]، ونجد استعمال (يقع موقع) يجاريه في الشيوع، وتطالعنا استعمالات نادرة لتعبير (حلّ محلّ)، وكذلك تعبير (ينوب مناب)، ونجد سعة في استعمال تعبير (وضع موضع) يتجاوز (٢٥٠) مرة. ومن أمثلة استعمال ابن السّراج لهذا التعبير قوله في التعقيب على قولهم: نعم رجلاً قام ويقوم. «قال أبو بكر: وهذا عندي، لا يجوز من قبل أنّ الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم، وإنّما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، والفعل إذا وصفنا به فإنّما هو شيء وضع في غير موضعه، يقوم مقام الصفة للنكرة، وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتّساع في اللغة»[٢].

إنّ هذا الشيوع الذي يرتقي إلى الظاهرة نجد له دليلاً عند أبي علي الفارسي الذي استعمل هذا التعبير فيما يزيد على خمسين موضعاً في كتابه (التعليقة على كتاب سيبويه)، وأصبحنا نجد عنده ضوابط لما يقوم مقام غيره، وقد جعل هذه الظاهرة من خصائص العربيّة، يقول نقلاً عن أبي بكر بن السراج: «وكان أبو بكر يقول في هذا: ليس إقامتهم الاسم [يقصد المشتقّ] هنا مقام الفعل بأعْجَب من إقامتهم الحرف مقام الاسم، بل إقامة الاسم مقام الفعل أقرب؛ لأنّه من لفظِه، وليس الحرف كالاسم»[٣].

لقد أخذ هذا التعبير منحى فلسفياً في النّظريّة النحويّة، ففي باب النداء نجد هذا التعبير حاضراً في تفسير العمل النّحويّ، هذا بابُ النِّداء يقول: «قال

(١) انظر: ابن السراج. **الأصول في النحو**، ج١، ص٨١، ١٧٤، ٢٢١، ٤٤٠، ج٢، ص١٥٨، ٢٩٩، ٣٣١.
(٢) انظر: ابن السراج. **الأصول في النحو**، ج١، ص١١٨.
(٣) الفارسي. **التعليقة على كتاب سيبويه**، ج١، ص٢٤٢.

أبـو بكـر: أُقيـمَ العمـلُ في النِّـداء عنـدي مقـام العبـارة عنـه[أي ناديـت]، فنُصـب الاسـم بعـد العمـل كـما ينتصـب بعـد العبـارة عنـه. قـال: وإنّـما جـاز إقامـة العمـل مقـامَ العبـارة، لأنّ العمـل نُطْقِـيٌّ»[1].

غـدا هـذا التّعبير مـن متعلّقـات النّظريّـة النحويّة ومستلزماتهـا ويتّصل بظواهـر لغويّـة أخـرى منهـا ظاهـرة الأصـل والفـرع، ففـي التعليـق عـلى نصـب(مثلهـم) في قـول الفـرزدق[2]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهـمْ إذْ هـمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلهمْ بَشَرُ

فقـد روى الفـارسيّ أنّ سـيبويه قَـدَّر انتصـاب (مِثْلهـم) في بيـت الفـرزدق هـذا أنّـه خـبر لمـا نُصـب مُقَدَّمـاً كـما يُنصـب مؤخـراً، وقـدّره المـازنيّ عـلى أنّـه مُنتصـبٌ عـلى الحـال للخـبر المُضمـر، كأنّـه في التقديـر: وإذ مـا في الدنيـا أو في الوجـود مثلهـم بَـشَر، كـما يقـول: فيهـا قائـماً عمـر. «فـإن قـال قائـل: أَلَيْـسَ قـد قـال سـيبويه إنّهـم إذا أعملوا شـيئاً مظهـراً أعملـوه مضمـراً؟ قيـل لـه: قـد قـال ذلـك، إلا أنّ ذلـك لا يلـزم إضـماره هـنا وإعمالـه، وذلـك أنّـه قائـم مقـام شيء محـذوف، والمحـذوف هـو الأصـل، وهـذا فـرع وقائـم مقامـه»[3].

إنّ اسـتقرار هـذا التّعبـير في النّظريّـة النحويّـة ورسـوخه في الفكـر النّحـويّ في القـرن الرابـع الهجـري يؤيّـده اسـتعمال ابـن الـوراق (ت: ٣٨١هـ) لـه في التّعليـل النّحـويّ فيـما يزيـد عـلى سـتين موضعـاً في كتابـه (علـل النّحـو)، ومـن أمثلـة توظيـف هـذا التعبـير عنـده في التّعليـل قولـه في تعريـف (أجمعـين)، «لأن جمعـه أقيـم مقَـام الْإِضَافَـة، أَي: مقَـام إِضَافَتـه إِلَى مَـا يعرفـه، إِذْ كَانَ الأَصْـل أَن تَقـول: مَـرَرْت بالقـوم أجمعهـم، فَحـذف لفـظ الضَّمِـير، وأقيـم الْجمـع بِالْـوَاو وَالنُّـون

(١) الفارسي. **التعليقة على كتاب سيبويه**، ج١، ص٣٢٧.

(٢) الفرزدق. **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧ه/ ١٩٨٧م، ص١٦٧. الرواية برفع مثلهم.

(٣) الفارسي. **التعليقة على كتاب سيبويه**، ج١، ص ٩٧.

مقامه»[1]. ومنه ما ذكره في تعليل جواز وقوع المصدر موقع الحال وفيها الألف واللام، «فَفِي ذَلِك جوابان: أَحدهمَا: أَن يكون الْمصدر مَنْصُوباً بِفعل من لَفظه، وَذَلِكَ الْفِعْل فِي مَوضِع الْحَال، فَلَمَّا حذف الْفِعْل قَامَ الْمصدر مقامه، فَجَاز أَن يُقَال: إِنَّه فِي مَوضِع الْحَال، كَقَوْلهم: (أرسلها العراك)، فالتقدير: أرسلها تعترك العراك، فالعراك نصب على الْمصدر، والمصادر تكون معرفَة ونكرة، وتعترك: هوَ الْحَال، فأقيم (العراك) مقامه. والوجه الثَّاني: أَن المصادر الَّتِي فيهَا الْألف وَاللَّام، قد تقوم مقَام فعل الْأَمر، كَقَوْلهم: الحذرَ الحذرَ، وَالْأَفْعَال مَعَ فاعلها جمل، والجمل نكرات، فَلَمَّا جَازَ أَن يقوم الْمصدر الَّذِي فيه الْألف وَاللَّام مقَام الْفِعْل فِي الْأَمر، جَازَ أَن يقوم مقَام الْحَال لما ذَكرْنَاه»[2].

لقد ذكرت في مطلع هذا البحث أنّ استعمال سيبويه لهذا التعبير كان محدوداً، وهذه المحدوديّة ألقت بظلالها على شروح الكتاب فالرماني (ت:٣٨٤هـ) لم يذكر هذا التعبير في توجيه المسائل اللغوية في شرحه للكتاب إلّا في حدود عشرين موضعاً، منها على سبيل المثال قوله: «ولا يجوز أن تجري (إلا) مجرى (غير) إذا لم يكن الموصوف مذكوراً؛ لأنّها تضعف عن أن تقوم مقام الموصوف»[3]. غير أنّ هذا الحكم لا ينطبق على شرح السيرافي (ت:٣٦٨) الذي كان معاصراً للرمانيّ، فقد استعمل تعبير (يقوم مقام) في توجيه المسائل اللغوية في حدود (١٧٠) موضعاً[4].

(١) ابن الوراق، **علل النحو**. ص ٣٨٩.

(٢) ابن الوراق، **علل النحو**، ص٣٦٤.

(٣) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ). **شرح كتاب سيبويه**. [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ص٥٠٤.

(٤) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ). **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ج٢، ص١٠٥.

وما أن نختم القرن الرابع الهجري بابن جني (ت:٣٩٢هـ) حتى يظهر لي أنّ هذا التعبير أصبح راسخاً تماماً في الفكر النّحويّ، وأصبح أداة فاعلة في توجيه الاستعمالات اللغويّة، وقد بدا هذا الأمر جلياً في كتابه (سرّ صناعة الإعراب) الذي برز فيه هذا الاستعمال في حدود عشرين موضعاً[١]، وضعفُ هذا العدد تقريباً نجده في كتابه (المحتسب)[٢]، وكتابه (الخصائص)[٣] ونجد بعض المظاهر له في كتابه (علل التثنية)[٤]. وقد نجد عنده أبواباً كاملة تحمل في طياته مظاهر من التناوب وقيام عنصر مقام آخر كما فعل في (باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض).

ونجد في العصور اللاحقة تفاوتاً في استعمال المصطلح ففي القرن السادس نرى استعمالات قلية لهذا التعبير في كتاب (ملحة الإعراب) للحريري (ت:٥١٦هـ)، مثل إقامة الواو مقام مع في نصب المفعول معه[٥]، والقول نفسه في كتاب (المفصل) للزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، مثل حديثه عن إقامة (إذا) مقام الفاء في جواب الشرط[٦]، ولعلّ ذلك يفسر بمنهج الكتابين وقيامهما على الاختصار والإجمال، ولكنّ هذه الندرة تتلاشى في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري (ت:٥٧٧هـ)، ونجد

(١) انظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ). **سرّ صناعة الإعراب**. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ج١، ص١٦٠، ٢٦٩، ٢٩٢، ج٢، ص٣٤٢، ٣٤٥.

(٢) انظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ). **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**. ط١، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ج١، ص٢٧٤، ج٢، ص١٥٧، ٣٢٩.

(٣) انظر: ابن جنّي؛ أبو الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ). **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦م، ج١، ص٣٦، ٤٧، ٢٦٥، ج ٢، ص٤٠٥، ٣٧٣.

(٤) انظر: ابن جنّي؛ أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ). **علل التثنية**. ط١، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، ص ٦٥، ٦١، ٩٣.

(٥) الحريري، القاسم بن علي (ت: ٥١٦هـ). **ملحة الإعراب**. ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص ٤٤٠.

(٦) انظر: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو (ت: ٥٣٨هـ). **المفصل في صنعة الإعراب**. تحقيق: علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٤٤٠.

شيوعاً له يصل إلى أربعين موضعاً تدلّ على مدى اتّكاء العلماء على هذا التعليل في بناء الأحكام النحويّة والأدلة أو نقضها[1].

إنّ استقرار هذا التعبير في النّظريّة النحويّة ورسوخه في توجيه المسائل النحويّة، واتساع دائرته في المصادر النحويّة مسألة يُثبتها تضخّم استعماله في المصادر اللاحقة، ففي كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) تجاوز تكرار هذا الاستعمال مئة وستين موضعاً، ويطالعنا في مئة موضع في كتاب شرح التسهيل لابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، ويتجاوز هذا الاستعمال عند أبي حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ) في كتابه (التذييل والتكميل) مئتين وخمسين موضعاً، وهذا أظهر دليل على تقدّم شيوع هذا التعبير مع تقدّم المصنفات النحويّة واتّساع مباحثها، ويكشف أثر هذا التعبير في بروز ظاهرة الاستبداليّة في التفكير النّحويّ عند العرب. ناهيك عن استعمال مرادفات التعبير التي تبلغ في تكرارها مبلغ تعبير (يقوم مقام) أو قد تزيد عليه، لا سيما استعمالهم تعبير (وضع موضع)، أو (وقع موقع).

(١) انظر: الأنباري. **الإنصاف في مسائل الخلاف**. ج١، ص١١٤، ٢٠٩، ج٢، ص٣٩٩، ٤٤٩.

المبحث الثالث

من مظاهر (يقوم مقام) في النّحو العربيّ:

إنّ تعبير (يقوم مقام) وجه من الاستبداليّة في النّحو، وبرز هذا التعبير على أنّه مظهر تأويلي يقصد منه تطويع الاستعمال لقواعد نحويّة منطلقة من أصول النّظريّة النحويّة في العامل، والرتبة، والتقسيم الجملي، والإسناد، وثنائية العمدة والفضلة، والتلازم، وثمّة توسّع من العلماء في استعمالاتهم هذا التعبير ومرادفاته وما يلتقي معه من الظواهر اللغويّة، وهو توسع قد يصل حدّ التداخل والاضطراب والخلط.

إنّ الحديث عن مظاهر هذا التعبير في النّظريّة النحويّة يتطلب منّا الوقوف عند النّظريّة الاستبداليّة والتعريف بها باختصار، فالاستبداليّة هي مظهر من مظاهر التوزيعيّة، وهي المرحلة الثانية من مراحل تطوّرعلم اللغة الوصفي في أمريكا، وهو ما يُسمى البنيوية الأمريكية، التي أرسى (هاريس) دعائمها في خمسينيّات القرن العشرين، وانطلق هاريس من أنّ التحليل اللغويّ يقوم على أنّ العلاقة بين مكونات التركيب ليست اعتباطية فكلّ عنصر يحتلّ مواقع معيّنة قياساً بالعناصر الأخرى، وثمّة قيود تركيبة تحدد توزيع هذه العناصر في الأداء الكلاميّ، ويعرف (هاريس) التوزيع بأنّه: «أي توزيع لغويّ هو مجموع كلّ السياقات (environments) التي ورد فيها، أي مجموع المواقع (positions) التي يقع فيها العنصر اللغويّ بالقياس إلى العناصر الأخرى»[1].

لقد كان للمفهوم التوزيعي مركز رئيس في نظرية بلومفيلد التوزيعية، ويعني به شبكة المواقع والمحيطات التي يظهر فيها عنصر لسانيّ ما في مدونة كلاميّة تحددّ وظيفته اللسانيّة الشكليّة، غير أنّ لهاريس فضلَ السبق في تطوير النّظريّة

(١) نحلة، محمود أحمد. **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**. ط١، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٢م، ص٢٠٤.

التوزيعية وصياغة مفهوم التوزيع صياغة رياضية، وأسهم الروسي ماركوف في برهنة كفاية هذه النّظريّة في التّحليل النّحويّ[1]. ويشير خليل عمايرة إلى أنّ هاريس كان يرى أنّ المنهج التوزيعي ليس كافياً لحلّ كثير من قضايا اللغة، وعدل عنه دون أن يصرح بذلك إلى المنهج التحويلي الذي تأثر به تلميذه تشومسكي وأرسى دعائمه في النّظريّة اللسانيّة المعاصرة[2].

نلمس أنّ التحليل التوزيعي بدأ صرفيّاً في البحث عن توزيع الفونيمات والمورفيمات في الألفاظ والاستبدال بينها، ولكنّه سرعان ما تحول إلى التوزيع التركيبي لمكونات الجملة، وهذه الفكرة بدأها بلومفيلد وتلقاها بقوة وإعجاب هاريس، الذي كان يرى أنّ التحليل اللغويّ يجري بخطوتين، هما تعيين العناصر، وتوزيع هذه العناصر بالنسبة لبعضها بعضاً[3]، وفي رِحم هذه التوزيعيّة ولدت الاستبداليّة بين العناصر في التّراكيب.

إنّ ثمّة فرقاً في البحث اللساني بين الإبدال (mutation) الذي هو إبدال فونيم مكان فونيم آخر أو قلبه إليه بتأثير المجاورة، وبين الاستبدال (substitution) الذي يعني إحلال عنصر لغويّ محلّ آخر في سياق لغويّ واحد.

وهذه الاستبداليّة لها ثلاثة أنماط[4]:

أ- التوزيع الحرّ، ويتحقّق حين تتطابق السياقات التي ترد فيها وحدتان لغويتان(أ) و(ب) مثلاً تطابقاً تاماً، ويجوز استبدال إحداهما بأخرى في أي سياق لغويّ.

(١) بوقرة، نعمان. **إطلالة على اتجاهات البحث اللساني الحديث؛ من لسانيات اللغة إلى لسانيات الاستعمال.** ط١، كنوز المعرفة، عمّان، ١٤٤١ه/ ٢٠٢٠م، ص ١٨٠.

(٢) عمايرة، خليل أحمد. **في نحو اللغة وتراكيبها**، منهج وتطبيق. ط١، عالم المعرفة للنشر، جدّة، ١٤٠٤ه/ ١٩٨٤م، ص ٤٨.

(٣) روبنز. **موجز تاريخ علم اللغة في الغرب.** ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، الرسالة رقم ٢٢٧، ١٩٩٧م، ص ٣٠٥.

(٤) نحلة. **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، ص٢٠٥-٢٠٦.

ب- التوزيع التقابلي، ويتحقّق حين يتطابق السياقان اللغويان تطابقاً جزئياً، ويتميز هنا نوعان من التوزيع: الأول أن تطابق السياقات التي ترد فيها (أ) عدداً من السياقات التي ترد فيها (ب)، أي أنّ (ب) تحلّ في كلّ السياقات محلّ (أ)، و (أ) لا تحلّ إلا في بعض سياقات(ب). أمّا النوع الثاني فيعني أن تختلف بعض السياقات التي ترد فيها (أ) عن بعض السياقات التي ترد فيها (ب)، بمعنى أنّ (أ+ ب) تحلّ محلّ بعضهما في بعض السياقات فقط، فبينهما علاقة اشتمال.

ت- التوزيع التكاملي: ويتحقّق عندما لا تتّحد السياقات اللغويّة التي ترد فيها وحدتان لغويتان، فلا تحلّ إحداهما محلّ الأخرى في أي سياق.

وثمّة تصنيف آخر للتوزيع يطالعنا عند بعض الباحثين الذين يرون أنّ أنواع التوزيع نوعان: التوزيع المتكافئ الذي تمثله العلاقة التّعويضية بين الفونيمات التي تأخذ نفس التوزيع، أو تظهر في السياق نفسه. والتوزيع التكاملي الذي يتحقّق عبر العلاقة التركيبيّة، بحيث لا يظهر الفونيم في ذات السياق الذي يظهر فيه آخر[1].

إنّ الخوض في غمار هذا المبحث أمر خارج عن أهداف البحث هنا[2]، وقد كفانا باحثون متميزون عناء الحديث عن المنهج التوزيعيّ، وتقديم نماذج كافية عليه في اللغة العربيّة، كما فعل منذر عياشي في كتابه (قضايا لسانيّة وحضارية)[3]. زيادة على ذلك يتوافر في مكتبتنا العربيّة دراسات كافية عن جهود العلماء العرب في الاستبداليّة، كما فعل لطيف الزاملي في دراسته (منهج الاستبدال النّحويّ في كتاب سيبويه) فقد قام الباحث بأخذ

(١) بوقرة. **إطلالة على اتجاهات البحث اللساني الحديث**، ص ١٨٠.

(٢) للمزيد عن نشأة الاستبدالية وتطورها في علم اللغة الغربي، انظر: **وليد حسين. دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها**، ص١٢-٢١.

(٣) عياشي، منذر. **قضايا لسانيّة وحضاريّة**، ط١، دمشق، دار طلاس، ١٩٩١م، ص ١١٤-١٣٩.

العناصر الاستبداليّة التي ذكرها محمود نحلة في كتابه (آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر)[1]، وهي: (في موضع) و(وقع موقع) و(بمنزلة) و(بدل) و(جرى مجرى) و(كأنّه قال/ كأنّك قلت) وطبّقها على ما ورد في الكتاب من مسائل لغويّة استعملت فيها هذه التعبيرات[2]. غير أنّ الزاملي أهمل تعبير «يقوم مقام» إهمالاً مطلقاً، وأقحم (كأنّك قلت/ كأنّه قال) في الاستبداليّة، وهي إلى التأويل والتمثيل أقرب منها إلى الاستبدال، ثمّ نهضت إحدى طالباته بإعداد رسالة ماجستير سنة ٢٠١٥م وبإشرافه عن الاستبدال النّحوي في كتاب سيبويه[3].

لقد انتهى العلماء إلى أنّ الاستبداليّة تعني إحلال عنصر لغويّ محلّ آخر في سياق لغويّ واحد[4]، ويعرّفه (هوكيت) بأنّه شكل لغويّ يتمّ استبداله أو إحلاله محلّ أشكال لغويّة من طبقة شكل معينة تسمى مجال البديل (سياقه)[5]. وقد حدّد كولنز وظيفة العناصر الاستبداليّة بقوله: إنّ الاستبدال يتحقّق عندما نستبدل عنصراً بعنصر آخر قد يستعملا بديلاً عن ذلك العنصر، أو يحلّ محلّه، ويأخذ المستبدل من المستبدل منه موقعه ووظيفته (أحكامه)[6]. إنّ هذا التعريف بحدوده المذكورة قد يخرج منه بعض مظاهر (يقوم مقام) فالحال التي تقوم مقام الخبر في قولهم: شربي الماء بارداً، ليس لها وظيفة الخبر في السياق، ناهيك على أنّ سياق الجملة يختلف كلياً عن سياق الجملة التي يقدرها النحاة في الأصل الافتراضي، الأمر الذي يدعونا

(١) نحلة. **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، ص ٢٠٧.

(٢) الزاملي، لطيف حاتم. **منهج الاستبدال النحويّ في كتاب سيبويه دراسة وتحليل**. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، مج ١١، ع(٢)، ٢٠١٢م، ص ٥-١٤.

(٣) عبد، عذراء سعيد. **الاستبدال النحويّ في كتاب سيبويه**. رسالة ماجستير، جامعة القادسية، إشراف لطيف الزاملي، ٢٠١٥م.

(4) R.H. General, Robins, Linguistic, An Introductory Survey, Hong Kong, 1978, P. 192.

(5) Hockett, F. Charles. Accurse in Modern Linguistics. Macmillan, New York, 1958. P. 253-254.

(٦) انظر: وليد حسين. **دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها**. ص١٠.

إلى القول إلى أنّ (يقوم مقام) ليس دائماً من ضوابطه أن يكون العنصر الذي يقوم مقام غيره له السياق نفسه.

قسّم هاليداي ورقية حسن الاستبدال إلى أقسام: الاستبدال الاسمي، الذي تحلّ فيه مجموعة مقولات اسميّة محلّ الاسم وتؤدي وظيفته في التركيب، والاستبدال الفعلي الذي تحلّ فيه مجموعة مقولات فعليّة محلّ الفعل وتؤدي وظيفته في التركيب، والاستبدال التركيبي (الجملي/ القولي) الذي تحلّ فيه مجموعة مقولات تركيبية محلّ تركيب معيّن وتؤدي وظيفته[1]. وقد قدّم العلماء أمثلة كافية على هذه الأقسام[2].

إنّ هاليداي ورقية حسن تحدثا عن الاستبدال في مجال الاتّساق النصّي؛ لأنّ الاستبدال أصبح واحداً من عناصر الاتّساق في علم اللغة النصّي، وهو تطوّر وظيفيّ في اللسانيات الحديثة للعناصر الاستبداليّة، والحقيقة أنّ الاستبدالية أقرب إلى نحو الجملة منه إلى نحو النصّ، غير أنّ شرط صحة التراكيب واتساقها وموافقتها للقواعد أمرّ أساس في الترابط النّصّي الذي يبحث عنه علماء نحو النّصّ.

شهد الاستبدال تطوراً في المنهج التوليديّ والتحويليّ على يدّ تشومسكي، عندما أصبح الاستبدال عنصراً تحويلياً إلى جانب عناصر التحويل الأخرى، وهي: الترتيب، والحذف، والزيادة، والتمدّد أو التوسّع، والاختصار والتقلّص، وهذا موضوع حظي أيضاً بكثير من الدراسات تغنينا عن الخوض فيه[3]. ولعلّ التطور الأحدث في توظيف الاستبدال في نحو النّص، يكمن في النظر إليه على أنّه عنصر اتّساق وترابط

(1) Halliday and Ruqaiya Hassan. Cohesion in English, London, Longman, 1976, p.89.

(٢) انظر: الشاوش، محمد، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحويّة العربية**، ط١، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ٢٠٠١، ج١، ص ١٣٣. وليد حسين. دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها. ص٢١-٢٢.

(٣) انظر: حسن، عرفة عبدالمقصود. **ظاهرة الاستبدال في نحو الجملة ونحو النص**. شبكة الألوكة الإلكترونية، ٢٠١٤م. ص٢١-٢٦.

نصّي، وهذا التطوّر يتوافق مع تطوّر اتّجاهات البحث اللسانيّ من نحو الجملة إلى نحو النصّ، وهذا الموضوع حظي بدراسات وافية تغني عن التكرار هنا[1].

وعوداً إلى موضوع بحثنا في دراسة مظاهر (يقوم مقام) في ضوء النّظريّة الاستبداليّة، فقد رأيت أنّ مظاهر مصطلح (يقوم مقام) في النّحو تندرج تحت أصول هذه النّظريّة والمتمثلة في: العامل، والإسناد، والرتبة، والتقسيم الجمليّ، وأقسام الكلام، والتلازم، وسأعرض تالياً بعض مظاهر من تعبير (يقوم مقام) وما يضارعه من التعبيرات وفقاً لبعض هذه الأصول.

أولاً- (يقوم مقام) ونظرية العامل:

لا ريب أنّ نظريّة العامل من أبرز أصول النّظريّة النحويّة العربيّة، وقد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالعلامات الإعرابيّة وتسويغها، وتتّصل بسبب قويّ إلى الموقعيّة (الرتبة) النحويّة، وقد برز تعبير(يقوم مقام) في تسويغ العمل النّحويّ، ومن أظهر الأمثلة على ذلك ما ذهب إليه البصريون من أنّ الفعل المضارع يرتفعُ لقيامه مقام الاسم، وردّ الكوفيون هذا الرأي؛ لأنّه لو كان الفعل المضارع مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يُنصب إذا كان الاسم منصوباً، كقولك: كان زيد يقوم؛ لأنّه قد حلّ محلّ الاسم إذا كان منصوباً وهو -قائماً-، ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم، والاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً؟ ولوجب أن يعرب بإعراب الاسم رفعاً ونصباً وخفضاً[2].

---

(١) انظر: النحاس، مصطفى. **نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب**، ط١، دار السلاسل، الكويت، ٢٠٠١م، ص ٧٦. الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحويّة العربية**، ج١، ص ١٣١-١٣٣. حسن، **ظاهرة الاستبدال في نحو الجملة ونحو النص**. ص٢٦-٣٥. عبدالنبّي، ناصر عليّ. **الاستبدال الدلالي دراسة تطبّيقيّة على الفعل (أتى) في القرآن الكريم**، مجلة كلّة الآداب، بنها، العدد: ١٠، ٢٠٠٤م، ص ١٥-٧٦. سمّرة، قاسم. **الاستبدال في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، إشراف عبدالقادر البار، ٢٠١٥م. الطبطبائي، عبدالمحسن أحمد. **أثر الاستبدال الفعلي في تماسك النص القرآني**. حوليات آداب جامعة عين شمس، المجلد٤٦، سنة٢٠١٨م، ص ٨٨ -١١٧.

(٢) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ج٢، ص ٤٤٨.

ويتجلّى توظيف «يقوم مقام» في تعليل الرفع عند البصريين فيما استندوا إليه من حُجج، وهي: أنّ قيامه مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبه الابتداء، والوجه الثاني: أنّه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلمّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يُعطى أقوى الإعراب، وهو الرفع؛ فلهذا كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم[1].

والذي نستنتجه من هذه الحجج أنّ (يقوم مقام) تعبير عن قضية معنويّة في هذه المسألة، تتمثّل في الشبه في الابتداء (موقعيّة)، والشبه في تحصيل أقوى علامة إعرابيّة (تماثل معنويّ). وهذا يدفعنا إلى القول إنّ تعبير (يقوم مقام) لا بدّ له من علاقة سببيّة في مسألة الاستبدال والحلول، اي أنّ هناك رابطاً بين المستبدل والمستبدل به.

وعندما تتلاشى العلاقة (القرينة) السببيّة الرابطة بين المستبدل والمستبدل به، يُعدم قيام اللفظ مقام غيره، والرابط هنا بين الفعل المضارع والاسم هي العلامة الإعرابية (الرفع) التي لا بدّ لها من عامل حسب النّظريّة النحويّة، فالبصريون ينفون الرفع عن الفعل الماضي، وإن كان يقوم مقام الاسم، ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعاً؛ «لأنّه إنّما لم يكن قيام الفعل الماضي مقام الاسم موجباً لرفعه، وذلك لأنّ الفعل الماضي ما استحقّ أن يكون مُعرباً بنوع ما من الإعراب؛ فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة عدمه في وجوب الرفع؛ لأنّ الرفع نوع من الإعراب، وإذا لم يكن يستحقّ أن يُعرب بشيء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعاً؛ لأنّه نوع منه، بخلاف الفعل المضارع؛ فإنّه استحقّ جملة الإعراب بالمشابهة التي بيّنّاها، فكان قيامه مقام الاسم موجباً له الرفعَ»[2].

إنّ هذه المسألة يؤكدها السيوطيّ في قوله: «قيام الفعل مقام الاسم إنّما يكون موجباً للرفع إذا كان الفعل مُعرباً، وهو الفعل المضارع نحو يكتب،

(١) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ج٢، ص ٤٤٩.
(٢) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ج٢، ص ٤٤٩.

و(كَتَبَ) فعلٌ ماضٍ، والفعلُ الماضي لا يستحقّ شيئاً من الإعراب، فلمّا لم يستحقّ شيئاً من جنس الإعراب مُنعَ الرفعُ الذي هو نوع منه، فكأنّا قلنا: هذا الفعل المستحق للإعراب قام مقام الاسم فوجب له الرفع»[1]. فضابط الاستبدال هنا الإعراب، وهذا الإعراب لا بدّ له من عامل، والعامل المشترك بين الفعل المضارع والمبتدأ هو الابتداء والتعريّ من العوامل، فلذا قام المضارع مقام الاسم ليأخذ حكمه في الرفع.

علينا أنّ ندرك أثر العلامة وتسويغها في هذا الاستبدال، فلم يقل العلماء: إنّ فعل الأمر أو الفعل الماضي يقومان مقام الاسم لانتفاء السببية الإعرابية، وهي العلامة المشتركة بين الفعل المضارع والاسم، ولم يقولوا إنّ أياً من الحروف تقوم مقام الاسم لانتفاء العلامة المشتركة، وإن كانت تقوم مقام الفعل في الوظيفة لتوافر الوظيفة المشتركة وهي العمل النّحويّ، ولم يقولوا إنّ الاسم يقوم مقام الفعل المضارع، فالاسم أقوى من الْفِعْل؛ لِأَنَّه يُمكن أَن يسْتَغْنى بِالِاسْمِ عَن الْفِعْل فِي الْفَائِدَة، وَلَا يُمكن أَن يُسْتَغْنى بِالْفِعْلِ[2]، أي أنّ الاسم أصل في عرف النحاة، ولهذا قالوا بقيام الفرع وهو الفعل المضارع مقام الأصل وهو الاسم.

وهنا لنا أن نتوقف عند مسألة المصطلح والمفهوم لتعبير (يقوم مقام) في النصوص السابقة، فهو ليس استبدالاً؛ لأنّنا لم نستبدل عنصراً بآخر، وهو ليس تعويضاً فليس ثمّة حذف وتعويض، ولا استغناءً، ولا إبدالاً بين عنصرين، ولا عنصر سادّ مسدّ عنصر آخر، إنّه تعليل بالمشابهة في الموقعيّة (الحلول) وفي العلامة الإعرابيّة، وهذا يجعلنا نطمئن إلى أنّ تعبير (يقوم مقام) استعمله العلماء بدلالة لها خصوصيّة في مفهومه، قد تلتقي في بعض الأحيان مع بعض المصطلحات والتّعابير دلالةً، ولكنّها لا ترتقي إلى حدّ التماثل والتكافؤ في المفهوم.

(١) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، ص ٣٠٦.

(٢) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي (ت: ٣٨٤هـ). **رسالة منازل الحروف**. تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط١، دار الفكر، عمان، ص ٧١.

ونضرب مثلاً ثانياً على ارتباط تعبير (يقوم مقام) بنظرية العامل من قضية إعراب المصدر النائب عن فعله، فواحدة من قواعد هذا الباب أنّه قد يقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره معه، وهو نوعان: ما لا فعلَ له، نحو: ويل وويح. وهذا قد يأتي بالرفع، فيدخل في حيز الجمل الاسمية، وقد يأتي منصوباً فيقدر له عامل من معناه على حدّ قولهم: قعدت جلوساً. ولم يقدروا له فعلاً من لفظه؛ لأنّه لا فعلَ له، ولم يقولوا فيه إنّه يقوم مقام الفعل للسبب نفسه. وهذا النوع لا يندرج تحت تعبير (يقوم مقام).

أمّا النوع الثاني فهو ما له فعل، وهو قسمان: واقع في الطلب، وهو الوارد دعاء، نحو: سقياً ورعياً، وجدعاً، أو أمراً أو نهياً، نحو: قياماً لا قعوداً، وهذا النوع له ضوابط للحذف منها التكرار، نحو: صبراً في مجال الموت صبراً، أو مقروناً باستفهام توبيخي، نحو: أتوانياً وقد جَدّ قُرناؤك؟ والقسم الثاني من هذه المصادر الواقع خبراً، وهي إمّا مصادر مسموعة شاع استعمالها، ودلت القرائن على عاملها، كقولهم: (حمداً وشكراً لا كفراً) و: (صبراً لا جزعاً)، وقد يكون تفصيلاً لعاقبة قبله، نحو قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ (محمد، الآية: ٤). أو أن يكون مكرراً، أو محصوراً، أو مستفهماً عنه، وعامله خبر عن اسم عين، نحو: (أنت سيراً سيراً) و: (ما أنت إلا سيراً) و: (إنّما أنت سيرَ البريد) و: (أأنت سيراً)؟ وقد يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره؛ فالأول الواقع بعد جملة هي نصٌّ في معناه، نحو: (له عليّ ألفٌ عرفاً) أي: اعترافاً، والثاني: الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره، نحو: (زيد ابني حقاً) و:(هذا زيد الحقَّ لا الباطلَ) و (لا أفعل كذا البتةَ). وقد يأتي فعلاً علاجياً تشبيهيّاً، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه، كـ: (مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، وبكاءٌ بكاءَ ذات داهية)[1].

(١) انظر تفصيل هذه المسألة في: ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ج٢، ص ١٨٩- ١٩٤.

لقد عبّر العلماء صراحة عن قيام هذه المصادر مقام أفعالها، فأفعالها إمّا غير مستعملة أصلاً (لا فعل لها)، وهذه مسألة فيها آراء كثيرة حظيت باستقصاء جيد من عبداللع بابعير[1]، وعليها تحفظات، لأنّ بعض الأفعال ثبت استعمالها عن العرب[2]، وإمّا أن يكون فعلها مستعملاً ولكنّه قواعدياً محذوف وجوباً في السياقات التي لخصّتها في الفقرة السابقة، والحقيقة أنّ المسألة تتعلّق بتسويغ عامل النصب في هذه المصادر، فإذا جاءت مرفوعة انتفى مبدأ قيامها مقام أفعالها، أمّا النصب فيعني وجود ناصب لها، وهو الفعل الذي تقوم مقامه، وثمّة سببيّة في الربط بين هذه المصادر وأفعالها، لأنّها تقوم مقامها في المعنى، فالمصدر يتضمن الحدث أصلاً. وقالوا: إنّها تقوم مقامه؛ لأنّ هذا الفعل لا يجوز إظهاره البتة في التراكيب التي ذكروا سياقاتها، وقد خصّها سيبويه بباب سمّاه باب (ما يُنْصَبُ من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره). وقد برّر الحذف بقوله: «وإنَّما اختُزل الفعلُ هَا هنا لأنَّهم جعلوه **بدلاً من** اللفظ بالفعل، كما جُعل الحَذَرَ بدلاً من احذرْ. وكذلك هذا كأنَّه بدلٌ من سَقاك الله ورَعاك الله، ومِن خَيَّبَك الله. وما جاء منه لا يَظهر له فِعلٌ فهو على هذا المثال نُصب، كأنّك جعلت بهراً بدلاً من بهرَك الله، فهذا **تمثيلٌ ولا يُتكلَّم** به»[3].

فالمسألة تتعلّق بتسويغ العامل للنصب وتفسير معنى الفعل المتضمّن في المصدر الذي يقوم مقام فعله، والدليل على ذلك أنّ سيبويه استعمل تعبير (جعلوه -أي المصدر- بدلاً من الفعل) أكثر من مرة[4]، وهو التّعبير موازٍ لتعبير (يقوم مقام) عند غيره، وأخرج سيبويه الأنماط الاسميّة في هذه الألفاظ وتراكيبها من دائرة تقدير الفعل العامل، يقول: «وممَّا يدلّك أيضاً على أنَّه على

(١) انظر تفصيل هذه المسألة في: بايعير، ظاهرة النيابة في اللغة العربيّة، ص ٤٨٣- ٥١٠.

(٢) انظر الفقراء، سيف الدين طه. **المشتقات التي لا أفعال لها**. مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ، ع(٩٣)، لسنة ٢٠١٧م، ص ٢١٦- ٢٣٥.

(٣) سيبويه. **الكتاب**. ج١، ص ٣١٢.

(٤) سيبويه. **الكتاب**. ج١، ص ٣١٥.

الفعلِ نُصب، أنّك لم تَذكر شيئاً من هذه المصادر لتَبنَى عليه كلاماً كما يُبنى على عبدالله إذا ابتدأتَه، وأنّك لم تجعله مبنيًّا على اسمٍ مضمَر في نِيّتك، ولكنّه على دُعائِك له أو عليه»[1].

وتتّضح المسألة أكثر عند أبي علي الفارسي في الربط بين المصدر والعمل، وهو الذي ذهب إلى «أنّ (ذلك) في قولك: (هنيئاً له ذلك) مرفوع بـ (هنيئاً) القائم مقام الفعل المحذوف؛ لأنّه صار عوضاً منه، فعمل عمله، كما أنّك إذا قلت: زيد في الدار رفع المجرور الضمير الذي كان مرفوعاً بمستقر؛ لأنّه عوض منه، ولا يكون في هنيئاً ضمير؛ لأنّه قد رفع الظاهر الذي هو اسم الإشارة. وإذا قلت: (هنيئاً) ففيه ضمير فاعل بها، وهو الضمير الذي كان فاعلاً لثبت، ويكون (هنيئاً) قد قام مقام الفعل المختزل مفرّغاً من الفاعل»[2]. وللعلماء آراء متفاوتة في مسألة الرفع بـ(هنيئاً) في هذا السّياق[3].

إنّنا سنختم هذا الموضوع بأمثلة مختصرة؛ لئلّا يطول بنا المقام في الحديث عن تعبير (يقوم مقام) والعامل، الأول في مسألة نصب (إيّاك) واختصاصها بأن لم يستعملوا معها الْفِعْل، ويبرّر ابن الورّاق ذلك بقوله: «(إياك) **أقاموها مقَام** فعل الْأَمر، فَلم يجز إِظْهَار الْفِعْل معها، أمّا غَيرها من الْأَسْمَاء فَلم **يقم مقَام** الْفِعْل معه، فَجَاز إِظْهَار الْفِعْل معه، وَإِنَّمَا خص (إياك) به ذَا، لِأَنَّه اسْم لَا يَقع إِلَّا عَلامَة للمنصوب، فَصَارَ لَفظه يدل على كَونه مَفْعُولاً، وَأمّا غَيره من الْأَسْمَاء فَيصحّ أَن يَقع مَنْصُوباً أَو مَرْفُوعاً أَو مجروراً، فَلَمَّا لم يخْتَص من الْأَسْمَاء اخْتِصَاص النصب الَّذِي يَقْتَضِيه الْفِعْل الناصب، لم يقم مقامه، وَلما اخْتصّت (إياك) به ذَا الْمَعْنى، جَازَ أَن تقوم مقَام الْفِعْل»[4].

(١) سيبويه. **الكتاب**. ج١، ص ٣١٢.
(٢) أبو حيان الأندلسي. **التذييل والتكميل**. ج٧، ص ٢٢٤.
(٣) ناظر الجيش. **شرح التسهيل**. ج٤، ص ٨٧٤.
(٤) ابن الوراق. **علل النحو**، ص ٣٠٠.

إنّ تعبير (يقوم مقام) هنا يأتي لتسويغ النّصب واختصاص (إيّاك) بحذف العامل، ولفظة (إيّاك) ضمير يدخل في خانة الاسمية، ولا يعمل البتة. ولكن ثمّة حالات يأتي الاسم بعدها منصوباً، وهي في موضع نصب دائماً، فتعبير يقوم مقام يحلّ مسألتين في النّظريّة النحويّة: الأولى نصبها كما يُنصب المصدر النائب عن فعله، ولكنّها تختلف عنه في كونها مفعولاً به فقط، والثانية تعليل نصب ما بعدها؛ لأنّها تقوم مقام فعل أمر، ولهذا خصّوها بقيامها مقام فعل أمر.

إنّ هذا مثال ظاهر على الربط بين اللفظ وما يقوم مقامه لعلة العمل النحويّ، فالعلماء هنا يسوّغون النصب للضمير والنصب به بالاستبدال تفسيراً للحركة الإعرابية، مع الاهتمام بضابط الإحلال، وهو المعنى الذي يجمع بين (إياك) وفعل الأمر في سياق مجيء اسم منصوب بعده، أمّا إذا جاء فعل فالمشكلة تتلاشى؛ لأنّ الضمير منصوب بما بعده نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ، وإِيَّاكَ نَسْتَعِين﴾.

وأمّا المثال الثاني على أثر العامل في الاستبداليّة بما عبّر عنه العلماء ب(يقوم مقام) ففي عمل أسماء الأفعال وهيَ أَسمَاء قَامَت مقَام الْأَفْعَال في الْعَمَل، وهي تتّسم بأنّها «غير متصرّفة لَا تصرّفَ الْأَفْعَال، إِذْ لَا تخْتَلف أبنيتها لاخْتِلَاف الزَّمَان، وَلَا تصرّفَ الْأَسْمَاء إِذ لَا يسند إليها فَتكون مُبتَدأَة أَو فاعلة، وَلَا يخبر عنها فَتكون مَفْعُولاً بها أَو مجرورة، وَبِهذَا الْقَيْد خرجت الصِّفَات والمصادر، فَإِنَّها وَإِن قَامَت مقَام الْأَفْعَال فِي الْعَمَل إِلَّا أَنَّها تتصرّف تصرّفَ الْأَسْمَاء؛ فَتَقَع مُبتَدأَة وفاعلاً ومفعولاً»[1].

إنّ العمل معيار مهمّ في تصنيف هذه الألفاظ وتسميتها، فهي تحمل من خصائص الأسماء ملامح، ولها من الأفعال سماتٌ، والسمة الفعليّة الأبرز فيها هي العمل، زيادة على بعض السمات الشكلية مثل البناء، ف(هيهاتَ) تعمل

(١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: ٩١١هـ). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج٤، ص ٨٨.

عمل الفعل وتبنى بناءه، يقول ابن يعيش: «وهو مبنيّ لوقوعه موقع الفعل المبني، وهو (بَعُدَ)، ويقع الاسمُ بعدها مرفوعاً بها ارتفاع الفاعل بفعله، لأنّها جارية مَجرى الفعل، فاقتضت فاعلاً كاقتضائه الفعلُ»[1]. واستعمل ابن يعيش تعبير (جارية مجرى)، وهو مرادف لتعبير يقوم مقام كما رأينا في نصّ السّيوطيّ في الفقرة السابقة، وهذا لتعليل عمل هيهات الرفع، وتعبير البناء.

إنّ هذا ينطبق على غير (هيهات) من أسماء الأفعال، ف(شتّان) بُني لوقوعه موقع الفعل المبني، وهو الماضي، نحو: (افترقَ)، و (بُعدَ)[2]، فهذا تعليل للبناء استَعملَ فيه العلماءُ تعبير (يقوم مقام) أو أحد مرادفاته في تعليل الاستعمالات اللغويّة انطلاقاً من نظرية العامل النحويّ. فقد اقترن تعبير (يقوم مقام) في أسماء الأفعال بالعمل وتفسير العامل، وهذا يبرزه تعدّد الآراء في تفسير بناء هذا النوع من الألفاظ، فذهب الزجّاج إلى أنّه بُني؛ لأنّه على زنة (فَعْلَان)، فهو مخالفٌ لأخواته، فليس في المصادر ما هو على هذه الزّنة، فبُني لذلك. وهذا ضعيفٌ عند ابن يعيش؛ لا يؤيده الاستعمال، وقيل: إنّما فُتح لأنّ الفتحة حركةُ مسمّاه، وهو الفعل الماضي. وزعم أبو حاتم أنّ (شتان) كـ (سُبْحَانَ) وهو وَهمٌ عند ابن يعيش؛ لأنّ (شتان) مبني، و(سبحانَ) معربٌ[3].

وفي قولهم: (أُفّ)، ومعناه: أتضجَّرُ، يرى النحاة أنّه اسمٌ لهذا الفعل ونائب عنه، وهو مبني **لوقوعه موقعَ** الفعل مطلقاً، إذ الفعلُ أصله البناء[4]. وكذلك (هلُمَّ) وهو اسمٌ من أسماء الأفعال، ومسمّاه (إيتِ)، و «تَعالَ»، وهو مبنى **لوقوعه موقع** الفعل المبنيّ[5]، فالتعبيرات المستعملة في تعليل العامل هنا هي (يجري مجرى) ويقوم مقام، ويقع موقع، وهي مترادفات لها المفهوم نفسه

(١) ابن يعيش. **شرح المفصّل**. ج٣، ص ١٩.
(٢) ابن يعيش. **شرح المفصّل**. ج٣، ص ٢١.
(٣) ابن يعيش. **شرح المفصّل**. ج٣، ص ٢١.
(٤) ابن يعيش. **شرح المفصّل**. ج٣، ص ٢٤.
(٥) ابن يعيش. **شرح المفصّل**. ج٣، ص ٢٩.

الذي يدلّ على الاستبداليّة بين عناصر التركيب ومكوناته، وما يترتّب على هذا الاستبدال من أخذ الحكم النحويّ للعنصر الجديد.

إنّ المسألة تتجاوز حدود تسويغ حركة النصب إلى تعليل حركة البناء على الكسر في صيغ أخرى في باب أسماء الأفعال، ففي بناء(فَعالِ) من أسماء الأفعال نجد مسألة الاستبدال حاضرة في تسويغ الكسر، فأحد أبرز توجيهات العلماء لتعليل البناء هو وقوع هذه الألفاظ موقع فعل الأمر، ثمّ يأتي بعد ذلك تعليل الكسر وهو تعليل يرتبط بموقعية هذه الألفاظ ودورها الوظيفي في التركيب، ولعلّ ابن يعيش يختصر لنا آراء العلماء في التعليل في قوله في تسويغ البناء: «أن يكون اسمًا للفعل في حال الأمر مبنياً على الكسر، وذلك قولك: نَزالِ، وتَراكِ، ونحوهما. وإنّما بُني لما ذكرناه من **وقوعه موقعَ** فعل الأمر، وهذا تقريبٌ. والحقُّ في ذلك أنّ علّةَ بنائه إنّما هي لتضمُّنه معنى لام الأمر. ألا ترى أنّ (نَزال) بمعنَى (انْزِلْ)، وكذلك (صَه) بمعنَى (اسْكُتْ)؟ وأصلُ (اُسْكُتْ) و (انْزِلْ): (لِتَسْكُتْ) و (لِتَنْزِلْ)، كما أنّ أصلَ (قُمْ): (لِتَقُمْ)، وأصلَ (اُقْعُدْ) (لِتَقْعُدْ). يدلّ على ذلك أنّه قد جاء على الأصل في قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ (يونس: آية ٥٨). فلمّا تضمّنتْ هذه الأسماءُ معنى لام الأمر، شابهت الحروفَ، فبُنيت كما بُنيت كَيْفَ، وكَمْ»[1].

ثمّ يعلّل ابن يعيش الكسر في هذه الاستعمالات تعليلاً يرتبط بالاستبدالية، فكان الكسرُ أوْلى لوجهيْن: لأنّ (نزَالِ) وبابه مؤنّثٌ، والكسرُ من عَلَم التأنيث، فحُرّك بأشكل الحركات به. والوجه الآخر: أنه كُسر على لالتقاءُ الساكنين، ثمّ يصرح بعلّة التغيير في هذه الألفاظ وينصّ على الاستبدالية في قوله: «وإنّما أُتي بهذه الأسماء لما ذكرناه من إرادة الإيجاز والمبالغة في المعنى، فنَزالِ أبلغُ في المعنى من (انْزِلْ)، وتَراكِ أبلغُ من (اتْرُكْ) وإنّما غُير لفظُ الفعل **الواقعَةِ** هذه الأسماءُ **موقعه**، ليكون ذلك أدَلَّ على الفعل، وأبلغَ في إفادة معناه»[2].

(١) ابن يعيش. **شرح المفصّل**. ج٣، ص ٤٦.

(٢) ابن يعيش. **شرح المفصّل**. ج٣، ص ٤٦-٤٧.

إنّ الأمر لا يتوقف عند حدّ تعليل بناء هذه الألفاظ، بل يتجاوزه إلى حدّ تبير عملها، ومن هنا تبرز مسألة الربط بين العامل والاستبدالية في العمل النحويّ، ولعلّ نصّ ناظر الجيش في هذه المسألة لا يحتاج إلى مزيد بيان وهو يقول: «ثم إذا كانت هذه الكلمات **نائبة عن الأفعال وقائمة مقامها** وجب أن يكون حكمها في التعدي واللزوم حكم الأفعال النائبة هي عنها»[1].

إنّ الاستبدالية لا تتوقف عند حدّ تعليل العلامة الإعرابية في بعض الأنساق اللغويّة، بل يتجاوزه إلى الدور الوظيفي في التعدي واللزوم، فبعض أسماء الأفعال ما وضِع موضعَ الفعل المتعدّي، ومنها ما وضِعَ موضعَ الفعل اللازم، فيكون حكمُ اسم الفعل من حيث التعدي واللزوم حكمَ الفعل الذي هو بمعناه، والذي وضع موضع فعل متعدّ: عليك ودونك، وكما أنت في قولهم: كما أنت زيداً، ولديك وكذاك، في قول الشاعر:

يَقُلنَ وَقَد تَلاحَقَتِ المَطايا كَذاكَ القَولَ إنَّ عَلَيكَ عَينا[2]

ومن هذه الألفاظ ما وضِع موضعَ فعلٍ لازم، مثل: وراءكَ، وأمامكَ، وإليكَ، ومنها ما وضِع تارةً موضعَ فعلٍ متعدٍّ، وتارة موضعَ فعلٍ غير متعدٍّ وهو: مكانكَ وعندكَ، وقيل إنّ (عليك) وضِعت موضعَ فعلٍ متعدٍّ إلى واحد تارة، وموضع متعدٍّ إلى اثنين تارة أخرى. فمثال الأول: عليك زيداً، ومثال الثاني: قول العرب: عليّ زيداً: الأصل فيه: اعطف عليّ زيداً واردد عليّ زيداً، فحذف العامل وأنيب (على) منابه، وضمّن الكلام معنى: ناولني زيداً[3].

(١) ناظر الجيش. **شرح التسهيل**. ج٨، ص ٣٨٣٨.

(٢) البيت لجرير، انظر: ناظر الجيش. شرح التسهيل. ج٨، ص٣٨٦٠. والمراديّ، ابن أم قاسم (ت٧٤٩هـ). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١، ج٢، ص ١١٦٤.

(٣) ناظر الجيش. شرح التسهيل. ج٨، ص٣٨٩٢.

إنّ الأمر لا يحتاج إلى مزيد شرح في الربط بين هذه التعليلات بوضع موضع ونائب مناب وأقيم مقام وبين العلامة الإعرابية لمعمول هذه الألفاظ رفعاً أو نصباً، وهي تعليلات وظّفت فيه الاستبدالية توظيفاً يخدم التعليل النحوي المنطلق من نظرية العامل النحويّ، وذلك بتقدير أفعال عاملة حلّت محلها هذه الألفاظ ونابت عنها في الأدوار.

ومن الأمثلة على الاستبدالية المرتبطة بالعامل ما قاله العلماء في تفسير النّصب في باب الإغراء والتحذير، فقد جعلوا التكرير يقوم مقام الفعل العامل، الحاضر معنوياً الغائب لفظياً، «فإن كرّرت الاسم قام تكريرُه مقام إظهار الفعل، ولم يجز إظهارُه، كقولك: (الأسدَ الأسدَ)، وللمُجِدِّ في سيرِ:(السُّرعةَ السُّرعةَ، النَّجاءَ النَّجاءَ)، ومنه قولُ الخطيب: (الله الله عِبَادَ الله)؛ وكان الأصل: (اتّقوا الله) فقام التّكريرُ مقام الفعل المحذوف»[1]. إنّ هذه التعليل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعامل الذي لا بدّ من وجوده أو تأويل ما يقوم مقامه لتسويغ العلامة الإعرابيّة.

إنّنا نجد الاستبدالية حاضرة في تفسير نصب لفظة (وحدَه) في الاستعمالات اللغويّة، وهو تفسير يستند إلى نظرية العامل، فقد ذكر العلماء آراء في توجيه النّصب وتعليله، ومنها إنّه منصوبٌ على الظرفية. وقيل: نُصبَ على المصدَرية، ووضِع موضعَ الحال، ولا فعلَ له من لفظه. وهذا التعليل يدخل في الاستبدالية، وقال أبو حيّان: «هو اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، فـ (وحده) موضوع موضع (إيحاد) الموضوع موضع (موحد)»[2]. إنّ القول ب(وضع موضع) في هذا التعليل تسويغ للنصب الذي يقتضي عاملاً قد يكون غير موجود في بعض السياقات، كما في قولنا: محمد وحدَه متفوّق. فلا عامل للنصب في التركيب إلّا القول بالاستبدالية.

(١) ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن (ت: ٧٢٠هـ). اللمحة في شرح الملحة. تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م، ج٢، ص ٥٣١.

(٢) ابن فرحون، بدر الدين أبو محمد عبد الله. العُدّة في إعراب العُمدَة. تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، ط١، دار الإمام البخاري، الدوحة، ج ٣، ص١٣٣.

ولعلّ هذه الأمثلة وغيرها كثير ممّا لم يسمح المقام بذكره يدلّ على أنّ تعبير (يقوم مقام) يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية العامل في النحو، فالاستبدالية الظاهرة في السياقات السابقة ما هي إلاّ لتسويغ العلامة الإعرابية، وتعليل السياقات التي وردت مُعربة وتحتاج عاملاً يبرّر العلامة، ويربط بينها وبين المعنى ما أمكن.

ثانياً-(يقوم مقام) ونظرية الإسناد:

الإسناد واحد من أبرز أصول النّظريّة النحويّة عند العرب، ويقوم على توافر ركنين في التركيب: مُسند فعل في الجملة الفعلية أو خبر في الجملة الاسمية، ومُسند إليه فاعل أو مبتدأ حسب نوع الجملة، وثمّة مقتضيات للإسناد تتّصل بالرتبة والتلازم وحقّ الصدارة وغيرها، وقد يقوم مقام أحد ركني التركيب عناصرُ أخرى تحلّ محلها وتنوب عنها، وحظي الإسناد في الدّرس اللغويّ بدراسات كثيرة، وفيها ما يغني عن التكرار في بسط ضوابط الإسناد ومعطياته، ومن ذلك رسالة ماجستير بعنوان (قضايا الإسناد في الجملة العربيّة) لعلي البشير، جامعة الموصل، عام ٢٠٠٦م. وفيها حديث مفصّل عن الإسناد[١]. ويوجد رسالة أخرى عنوانها (أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحويّة)، وهي رسالة ماجستير بجامعة مؤتة ٢٠٠١م، وفيها حديث مفصّل عن الإسناد أوسع ممّا ذُكر في رسالة علي البشير[٢]، وثمّة بحث لجمعان عبد الكريم بعنوان (الإسناد في النّحو والخطاب) منشور في مجلة اللسانيات العربيّة ع(١)، لسنة ٢٠١٥م.

لقد حظي موضوع، الإسناد بدراسات ضمن مباحث الجملة العربية ومكوناتها وتقسيماتها؛ كما فعل فاضل السامرائي في كتابه (الجملة العربية: تأليفها وأقسامها)[٣]،

(١) بشير، علي كنعان. **قضايا الإسناد في الجملة العربيّة**. رسالة ماجستير، إشراف طلال الطوبجي، جامعة الموصل، ٢٠٠٦م.

(٢) الشمري، عماد الدين نايف. **أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النّحويّة**. رسالة ماجستير، إشراف يحيى عبابنة، جامعة مؤتة، ٢٠٠١م.

(٣) السامرائي، فاضل صالح. **الجملة العربيّة: تأليفها وأقسامها**. ط٢، دار الفكر، عمّان، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م،

وكذلك حماسة عبد اللطيف في الفصلَ الأول من كتابه (بناء الجملة العربيّة)[1]، وحسين الشيخ في كتابه (الجملة العربيّة مفهومها وتقسيماتها النحويّة)[2]. يضاف إلى هذا دراسة محمود نحلة في كتابه (بناء الجملة العربيّة)[3]، وثمة دراسة لجمعة الفرجاني فيها استعراضٌ لجهود العلماء في دراسة الجملة العربيّة عند القدامى والمحدثين[4]، ويوجد كتاب متميز لأحمد المتوكل عنوانه (الجملة المركّبة في اللغة العربيّة)، صادر في من دار عكاظ، عام ١٩٨٧م. وكذلك كتاب حسين العقيلي الموسوم بـ(الجملة العربيّة في دراسات المحدثين) الصادر عام ٢٠١٢م عن دار الكتب العلميّة ببيروت. والقولُ نفسُه مع رسالة الماجستير للباحث محمد يزيد سالم الموسومة بـ(جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربيّة)[5].

استقرّ في النّظريّة النحويّة منذ سيبويه ومن قبله أنّ الجملة تتكوّن من مُسند ومُسند إليه، ولا بدّ من توافرهما في التركيب ليتحقق شرط الجمليّة، وهذا الأمر نصّ عليه سيبويه صراحة في قوله: «هذا باب المُسند والمُسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌّ من الآخرِ في الابتداء»[6].

ص ١٣-٣٠، و١٥٧-١٨٧.

(١) حماسة، عبد اللطيف، محمد. في بناء الجملة العربيّة. ط٢، دار العلم، الكويت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص١٢. وانظر: **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، دار العلوم، القاهرة، ص٨٧.

(٢) الشيخ، حسين موسى. **الجملة العربيّة: مفهومها وتقسيماتها النّحوية**، ط٢، دار الفكر، عمّان، ١٤٢٧ه/ ٢٠٠٧م، ٢٣-٣٠، و١٥٧-١٨٧.

(٣) نحلة، محمود أحمد. **بناء الجملة العربيّة**. ط ٢، دار الفكر، عمّان، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م، ص ١٠-٢٥.

(٤) الفرجاني، جمعة العربي. **مفهوم الكلام والجملة والتركيب عند القدامى والمحدثين**، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، العدد١٥، المجلد ٢، ص ٥٢-٧٠.

(٥) سالم، محمد يزيد، **جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربيّة**، رسالة ماجستير، إشراف محمد خان، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٥-٤٠.

(٦) سيبويه. **الكتاب**. ج١، ص١٣.

لقد رسم النحاة العناصر التوزيعيّة لمكونات الجملة التي يسمح بها النظام النّحويّ، وهذه مسألة نختصرها بنصّ للسيوطي لا يخلو من الطول، نقتبس منه لأهميته، يقول فيه: «وَالْحَاصِل أَن الْكَلَام لَا يتأتى إِلَّا من اسْمَيْنِ أَو من اسْم وَفعل، فَلَا يَتَأَتَّى من فعلين، وَلَا حرفين، وَلَا اسْم وحرف، وَلَا فعل وحرف، وَلَا كلمة وَاحِدَة؛ لِأَنّ الإفادة إِنَّمَا تحصل بِالإِسْنَاد، وَهُوَ لَا بُدّ لَه من طرفين مُسند ومُسند إِلَيْهِ، وَالِاسْم بِحَسب الْوَضع يصلح أَن يكون مُسندا وَمُسندا إِلَيْهِ، وَالْفِعْل لكَونه مُسنداً لَا مُسنداً إِلَيْهِ، والحرف لَا يصلح لأَحَدهمَا، فالاسمان يكونَان كلَاماً؛ لكَون أَحدهمَا مُسنداً وَالْآخر مُسنداً إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الِاسْم مَعَ الْفِعْل؛ لكَون الْفِعْل مُسنداً وَالِاسْم مُسنداً إِلَيْهِ، والفعلان وَالْفِعْل والحرف لَا مُسند إِلَيْهِ فيهمَا، وَالِاسْم مَعَ الْحَرْف إِمَّا أَن يفقد مِنْهُ مُسند أَو مُسند إِلَيْهِ، والحرفان لَا مُسند إِلَيْهِ فيهمَا وَلَا مُسند»[1].

وعندما لحظ العلماء أنّ أحد العناصر الإسنادية في الجملة قد يكون غائباً ذهبوا إلى التأويل والتقدير لتطويع الاستعمال لهذه النّظريّة الإسنادية، فبرز عندهم الإسناد الأصلي، والإسناد غير الأصلي الذي يسدّ في عنصر آخر مسدّ الفعل أو الاسم، حسب العنصر المفقود، نحو: أقائم الزيدان؟ ومنهم من جعل الإسناد تاماً أو ناقصاً، وفق توافر عناصر الإسناد في التراكيب، وهذه المسائل فيه تفصيل طويل من العلماء لا نريده أن يبتعد بنا عن موضوع البحث[2].

ولاستيفاء عناصر الإسناد في التركيب وجدنا مظاهر للتأويل ماثلة في الحذف والتقدير، والنيابة، والتّعويض، والاستغناء، والإحلال محلّ، والسادّ مسدّ غيره، ووضع موضع، ومن هذه التعابير التي استعملت في تأويل العناصر الإسنادية (يقوم مقام) الذي قد يكون متعاقباً مع تعابير واصطلاحات أخرى في استعمالات النحاة.

(١) السيوطي. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. ج١، ص٥٢.
(٢) السامرائي. **الجملة العربيّة: تأليفها وأقسامها**. ص ٢٤- ٣٠.

لعلّ مسألة نائب الفاعل واحدة من أظهر القضايا التي تتّصل بالتأويل في باب الإسناد، واستعمل فيها تعبير(يقوم مقام) عند أكثر النّحويين، وقد شهد هذا الموضوع تفاوتاً للآراء قلّ نظيره في المسائل الأخرى، وسنكتفي هنا بما يدخل في حيز موضوع البحث رغبة في الاختصار، فالجملة الفعلية لا بدّ من توافر عنصري الإسناد فيها، وهما الفعل والفاعل، والفاعل قد يكون مستتراً وجوباً، ولا يظهر في الصورة الشكلية للسياق اللغويّ، ولكنّه موجود في الأصل الافتراضي، ففي فعل الأمر والفعل المضارع المبدوء بهمزة المتكلم أو نون المتكلمين أو تاء الغائبة نحو: أدرسُ، وندرسُ، وهند تدرسُ، وفعل الأمر: ادرسْ، والفعل المبدوء بتاء المخاطب: أنت تدرس، وحالات أخرى معروفة في النّحو. لهذا عبّر العلماء عن هذه الحالات بالاستتار تلافياً للقول بالحذف الذي يمنعه النظام النّحوي المحكوم بالإسناد ووجوب توافر ركنيه، ولكنّ هذا الحذف مباح في حالات وهو حذف من الناحية الشكلية؛ لأنّ المحذوف موجود حكماً وافتراضاً[1].

ونائب الفاعل واحد من الصور التي ظهر فيها تعبير (يقوم مقام) للدلالة على أنّ ثمّة عناصر استبدالية تحلّ محل الفاعل، فالفاعل قد يحذف في مواضع لغرض لفظي أو معنويّ[2]، ولكن هذا الحذف محظور ما لم يدخل في حيز الاستتار أو التقدير، فهو موجود وإن حُذف لفظاً[3]، وهذا يدخل في باب التلازم بالتقدير لضرورة تلازم ركني الإسناد[4]. ويلخص ابن يعيش مسألة لزوم حضور الفاعل في الإسناد الفعلي بقوله: «فكلّ فعل يُبنى لما لم يسمّ فاعله، فلا بُدّ فيه من عملِ ثلاثة أشياء: حذفِ الفاعل، **وإقامةِ المفعول مقامه**، وتغيير

(١) السيوطي. **همع الهوامع**. ج١، ص ٥٧٧.

(٢) انظر هذه المواضع: في السيوطي. **همع الهوامع**. ج١، ص ٥٨٣-٥٨٥.

(٣) الملخ، حسن خميس، ونعجة، سهى فتحي. **المحظورات اللغويّة**. ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٥م، ص ١٥.

(٤) الملخ، ونعجة. **المحظورات اللغويّة**.، ص ٤٣.

الفعل إلى صيغة «فُعِلَ»»[1]. ولهذا إذا حُذف الفاعل، وجب رفعُ المفعول أو ما ينوب منابه في التركيب، وإقامتُه مقام الفاعل؛ لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل، «فلهذا وجب أن يُقام مقامه اسمٌ آخر مرفوع، ألا ترى أنّهم قالوا: مات زيدٌ، وسقط الحائطُ، فرفعوا هذين الاسمين، وإن لم يكونا فاعلَين في الحقيقة»[2].

يقوم المفعول به مقام الفاعل عند تحويل الجملة للمبني للمجهول، وله الأفضلية المُطلقة في ذلك، مثل: كُسر الزجاجُ، فإذا كان الفعل يتعدّي إلى مفعول واحد، حذفت الفاعل، وأقمت المفعول به مقامه، وبقي التركيب بلا منصوب، وإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولَيْن فرددته إلى ما لم يسمَّ فاعله، قام أحد المفعولين مقام الفاعل، وبقي منصوبٌ واحدٌ تعدّى إليه هذا الفعل[3].

ثمّة مواضع اتفق النحاة على نيابتها مناب الفاعل، مثل المفعول به، وشبه الجملة والمصدر والظروف والمجرور بالحرف الزائد وفق ظوابط وأحكام خاصة، وثمّة مواضع امتنع إقامتها مقام نائب الفاعل مثل الحال والمستثنى والمفعول معه، وثمّة مواضع فيها خلاف بين النحاة من حيث صحة قيامها مقام نائب الفاعل وهي التمييز، والمجرور بحرف الجرّ غير الزائد، والمفعول لأجله[4]، وهذا موضوع حظي بدراسات تغنينا عن التفصيل فيه[5]، فالمفاعيل سواءٌ في إقامتها مقام الفاعل، سواء كان مفعولاً به، «نحوِ: ضُرب زيدٌ، وأُعطي

(١) ابن يعيش. **شرح المفصل**. ج٤، ص ٣٠٦.

(٢) ابن يعيش. **شرح المفصل**. ج٤، ص ٣٠٧.

(٣) ابن يعيش. **شرح المفصل**. ج٤، ص ٣٠٩.

(٤) انظر تفصيل ذلك في: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٧٦- ٨١، وابن الوراق. **علل النحو**. ص٢٨٣-٤٨٥. السيرافي. **شرح كتاب سيبويه**. ج١، ص٤١٧، والعكبري. **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص١٥٩-١٦٤. وابن يعيش. **شرح المفصل**. ج٤، ص ٣٠٩-٣١٢. وأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥ هـ). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨ م. ج٣، ص ١٣٢٥-١٣٤٠.

(٥) المالكي، **إنابة غير المفعول مناب الفاعل**، ص ١٨٨٥-١٩٣٠. وانظر بابعير: ظاهرة النيابة في اللغة العربيّة، ص٢٨٠-٢٩٤.

عمرٌو درهماً، وأُعطي درهمٌ عمراً، وأُعلم زيد عمراً خيرَ الناس، أو مصدراً من نحو: سِيرَ بزيدٍ سيرٌ شديدٌ، إذا لم يكن معه مفعولٌ به، أو ظرفَ زمان، أو ظرف مكان، من نحو: سِيرَ به يومُ الجمعة، وسير به فرسخان، إلّا ما استثناه، وهو المفعول الثاني في باب(علمت)، والثالث في باب(أعلمت)؛ لأنّ المفعول الثاني في باب (علمت) قد يكونَ جملة من حيث كان في الأصل خبر المبتدأ، لأنّ هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر»[1].

من المسائل المهمة في باب إقامة المفعول مقام الفاعل أنّ بعض المفاعيل لا يصحّ أن تنوب عن الفاعل مثل المفعول الثاني في باب (علمت)، والثالث في باب (أعلمت)، وقد علّل العلماء ذلك بعلة تتّصل بالإسناد نفسه، فالمفعول الثاني في باب (علمت) لا يصحّ وقوعه نائب فاعل، لأنّه قد يكونَ جملة؛ لكونه في الأصل خبر المبتدأ، فهذه الأفعال داخلة على جملة اسميّة، والفاعل لا يأتي جملة، فكذلك ما يقع موقعه ويقوم مقامه، وكذلك المفعول الثالث لا يقع نائب فاعل؛ لأنّه المفعول الثاني في باب (علمت)، وتمتنع الحال والتمييز والمفعول له والمفعول معه، أن يقوم شيء منها مقام الفاعل. ويعلل العلماء ذلك بأنّ الحال والتمييز، لا يكونان إلّا نكرتين، والفاعلُ وما قام مقامه قد يُضْمَر، والمضمر لا يكون إلّا معرفة، «وكذلك المفعول له، لا يجوز أن تردّه إلى ما لم يُسمّ فاعله، لا يجوز: غُفر لزيد ادخارُه، على معنَى: لادّخاره، لأنّك لما حذفت اللام على الاتّساع، لم يجز أن تنقله إلى مفعول به، فتتصرفَ في المَجاز تصرُفاً بعد تصرُف؛ لأنّه يبطل المعنى بتباعدُه عن الأصل. وأمّا المفعول معه، فلا يجوز أيضاً أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يسمّ فاعله، لأنّهم قد توسّعوا فيه، وأقاموا واو العطف فيه مقامَ (مَعَ)، فلو توسّعوا فيه، وأقاموه مقامَ الفاعل، لبُعد عن الأصل، وبطلت الدلالة على المصاحبة، ويكون تراجُعاً عمّا اعتزموه، ونقضاً للغرض الذي قصدوه»[2].

(١) ابن يعيش. **شرح المفصل**. ج٤، ص ٣١٠.

(٢) ابن يعيش. **شرح المفصل**. ج٤، ص ٣١٠-٣١١.

وثمّة ضوابط في نيابة المصدر (المفعول المُطلق) وبعض الظروف عن الفاعل، فالمصادر، وظروف الزمان والمكان لا يُجعل شيءٌ منها مرفوعاً في هذه السياقات «فالمصادر تجيء على ضربين: منها ما يُراد به تأكيد الفعل من غير زيادةِ فائدة، ومنها ما يُراد به إبانةُ فائدة. فما أُريد به تأكيد الفعل فقط لم تجعله مفعولاً على سعة الكلام، ولا يُقام مقام الفاعل، وما كان فيه فائدةٌ جاز أن تجعله مفعولاً على السّعة وأن تقيمه مقام الفاعل،...، وكذلك لا يجوز أن تُقيم من الظروف مقام الفاعل إلّا ما يجوز أن تجعله مفعولاً على السعة، نحوَ: اليوم، والليلة، والمكان، والفرسخ، وما أشبهها من المتمكنة؛ فأمّا غير المتمكنة نحو: إذْ، وإذَا، وعِنْدَ، ومُنْذُ، فلا يجوز التوسع فيها وجعلها مفعولاً على السعة، فلا يجوز إقامتُها مقام الفاعل»[1].

لقد أشرت إلى أنّ الخلافات بين النحاة فيما يقوم مقام الفاعل في باب الفعل المبني للمجهول كثيرة وتفصيلاتها طويلة، وهذه مسألة فصّل القول فيها أبو حيان في كتابه (الارتشاف)[2]. والذي يعنينا من هذه المسألة أمران، أمّا الأول فهو استعمالهم تعبير (يقوم مقام) في النيابة عن الفاعل في هذه المواضع بشكل يصعب إحصاؤه، والثاني أنّهم استندوا إلى ضوابط الإسناد فيما يقوم مقام الفاعل، فما لا يصحّ أن يكون مُسنداً إليه لا يصحّ أن ينوب عن مُسند إليه عند جمهور النحاة. فالنظام النّحويّ في العربيّة لا يسمح بأن يختلّ موضع مُسند إليه بتفريغه من ركن الإسناد، وعلى العنصر الذي يقوم مقام الفاعل أن يأخذ أحكامه أو بعضها، وهذا يتوافق مع توزيع العناصر في النّظريّة الاستبداليّة، فمن المواضع التي يقوم فيها اللفظ مقام الفاعل نيابة الاسم المجرور سواء بحرف جرّ أصلي أم بحرف جرّ زائد، ومع هذا ذكر النّحاس أنّ الاتفاق على أنّ هذا الجار والمجرور لا يجوز أن يتقدّم على الفعل، فلا يجوز: بزيد سِيرَ، وعلى زيد

(١) ابن يعيش. **شرح المفصل**. ج٤، ص ٣١١-٣١٢.

(٢) أبو حيان الأندلسي. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. ج٣، ص ١٣٢٥-١٣٣٦.

غُضبَ، ولا زيد منه تُعجّب[1]، وأحسب أنّ هذا المنع جارٍ على حكم الفاعل في عدم جواز تقديمه على الفعل وهذا واحد من ضوابط الإسناد.

إنّ مسألة ضرورة توافق الأحكام بين العناصر الاستبداليّة تبرز في قضية امتناع إقامة المفعول له مقام الفاعل؛ «فلأنّه قد يكون علّة لأفعال متعدّدة، تقول: ضربت وأكرمت وأعطيت إكراماً لزيد؛ فلو أقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان، إمّا أن يقام مقام الجميع، أو مقام أحدها، وعلى كلّ حال يلزم خلو بعض الأفعال من الفاعل أو يُضمر، وهو باطل، فلمّا لم تطّرد هذه القاعدة للعرب امتنعوا عن إثباتها في هذا الموضع الذي لا يتعدّد فيه الأفعال لذلك»[2]. والتوافق الحكمي فيما يقوم مقام الفاعل يظهر في تعليل عدم قيام الحال مقام الفاعل، فالعلّة أنّ «كلّ فَاعل يجوز أَن يضمر، فَلَو أقمت الْحَال مقَام الْفَاعل لجَاز إضمارها، وكل مُضْمر بعد ذكره يجب أَن يكون معرفَة، وَهي لَا تكون إِلَّا نكره، فَلهذَا لم يجز أَن تقوم مقَام الْفَاعِل»[3].

وقد كان الإسناد حاضراً في التّعليل لما يقوم مقام الفاعل من العناصر الاستبداليّة، فقد علّل العكبريّ جواز إِقَامَة حرف الجرَّ والظرف والمصدر مُقام الْفَاعِل لتساويها في ضعفها عَن الْمَفْعُول بِهِ، «وأنّ الظّرْف يُقَام مقَام الْفَاعِل إِذا جعل مَفْعُولاً على السعَة؛ لأَنَّه إِذْ كَانَ ظرفاً كَانَ حرف الجرِّ مقدَّراً مَعه وَهوَ(فِي) و(فِي) يَقع فِيهَا الْفِعْل لَا بهَا؛ ولأَنَّ الْفِعْل يصل إِلَى الْفَاعِل بِغَيْر وَاسِطَة فَلم يُشبهه الظَّرْف؛ ولأَنَّ الْمَفْعُول بِهِ يصحّ أسناد الْفِعْل إِلَيْهِ وَإِذا قدَّر مَعَ الظَّرْف (فِي) لم يصحّ إِسْنَاد الْفِعْل إِلَيْهِ»[4].

ونجد هذا التعالق بين الإسناد و(يقوم مقام) في مسألة تقدير الفاعل قال أبو سعيد السيرافي: «اعلم أنّك إذا قلت: ذُهب بزيد، فالباء في موضع رفع؛ لأنّه

(١) أبو حيان الأندلسي. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. ج٤، ص ٦١٩-٦٢٠.

(٢) ناظر الجيش. **تمهيد القواعد**. ج٣، ص ٣٣٧.

(٣) ابن الوراق. **علل النحو**. ص ٢٨٠.

(٤) العكبري. **اللباب في علل البناء والإعراب**. ج١، ص ١٦١.

لا بدّ للفعل من فاعل أو ما **يقوم مقام الفاعل**، فلما لم يكن غير الباء، **أقيمت الباء مقام الفاعل**. وإذا قلت: ذهبت بزيد، فالباء في موضع نصب لا غير؛ لأنّ التاء قد ارتفعت بالذهاب»[1].

وفي الشكل الآتي توضيح للعناصر الاستبداليّة للفاعل، وبعضها مُجمع عليه من النحاة، وقسم منها عليه تحفظات، وفيه اختلاف في المنع والإجازة، مثل الحال والتمييز والمفعول معه وبعض المفاعيل وبعض المصادر. إنّ إجازة استعمال بعض المحظورات في النيابة يبرز مدى أهمية توفير عنصر استبدالي للفاعل مهما كان نوعه، لتحقيق مقتضيات ركني الإسناد في التركيب، ولهذا نجد من يجيز نيابة هذه المحظورات مناب الفاعل على الرّغم من عدم صلاحيتها للنيابة على النحو الذي برز في إنابة التمييز والمفعول لأجله مناب الفاعل[2].

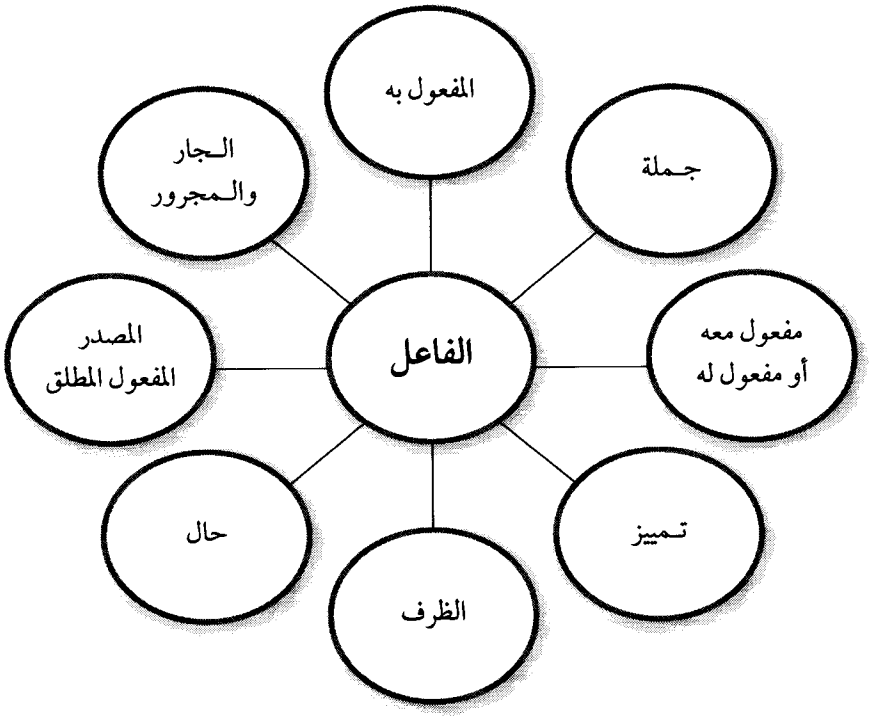

(١) السيرافي. **شرح كتاب سيبويه**. ج١، ص٤١٧.

(٢) المالكي. **إنابة غير المفعول مناب الفاعل**، ص ١٩٢٢ ومت بعدها.

وإذا تجاوزنا النائب عن الفاعل إلى مظهر آخر في التراكيب لبيان التعالق بين الإسناد وتعبير)يقوم مقام(نجد أنّ هذا التعبير حاضر في باب كان، فكان فيها خلاف في بنائها للمفعول، وفي خبرها خلاف في نيابته عن الفاعل، فمنهم من منع ذلك ونسبه الشاطبيّ والسيوطي إلى البصريين، ونسبه ابن عصفور وأبوحيان إلى أبي عليّ الفارسيّ، واختاره أبو حيّان، ومن النحاة من أجاز ذلك وذكر ذلك ابن السراج، ونسبه ابن عصفور وأبو حيان إلى سيبويه والكوفيين: ومنهم: الكسائي والفراء وهشام، ونُسب إيضاً إلى الزجاجي، واختاره ابن عصفور[1]. ففي (كان) نظام إسنادي مستند إلى الجملة الاسمية في عرف النّحاة، فهي في الأصل جملة اسمية تتكوّن من مبتدأ وخبر، أي من مُسند ومُسند إليه، بالتالي لا بدّ من توافر الركنين في تركيبها، ولهذا قال العكبري: «أمّا قيامه مقام الفاعل فلا يجوز لما يلزم فيه من حذف الخبر؛ لأنّ (كان) لا بدّ لها من خبر، وقيام خبرها مقام الفاعل يحيل ذلك»[2]. لقد كان الإسناد واضحاً في تسويغ هذه المسألة عند العكبري، «وأنَّما لم يقم خبر كَانَ مقَام اسمها لوجهيْن: أحدُهما أَنَّه هوَ الِاسْم فِي الْمَعْنى، وَالثَّانِي أَنَّ الْخَبَرَ مُسند إِلَى غَيره فَلَا يسند إليه»[3]. وهذا يعني أنّ الاستبداليّة لها ضوابط ومحظورات، تتّصل بالإسناد نفسه، وهذه مسألة سنأتي عليها لاحقاً.

وقد يتجاوز تعبير (يقوم مقام) حدود الإسناد القائم على ركني الجملة إلى ما هو في حكم الفضلات في العرف النّحويّ، فواحدة من مقتضيات التوزيع في عناصر التركيب أن يكون لكلّ مكون في الجملة وظيفة، وهذه الوظيفة الشكلية أو المعنويّة يجب أن تتناسب مع الأدوار المنوطة بالوحدات اللغويّة، فمثلاً لا يجوز أنّ نقول: اسأل البيت، إلا على معنى اسأل أهل أو صاحب البيت، أي على تقدير عنصر محذوف ليستقيم المعنى، وإن استقام التركيب النّحويّ إسنادياً،

(١) انظر تفصيل ذلك في: المالكي. إنابة غير المفعول مناب الفاعل، ١٨٩٢-١٨٩٨.

(٢) العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**. ص ٣٠١.

(٣) العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص١٦٣.

ولهذا وجدنا تعبير)يقوم مقام(حاضراً في النّحو العربيّ في إقامة العناصر مقام غيرها في إطار قواعدية التوزيع، فقد تقوم الصفة مقام الموصوف، ويقوم المضاف إليه مقام المضاف، وشبه الجملة مقام فعل أو اسم على اختلاف في التعلّق بين البصريين والكوفيين.

إنّ هذا الاستبدال الذي يصحّ تسميته (الفوق إسنادي) يظهر جليّاً في مسائل من الحذف الذي أدرجه العلماء تحت باب الاتّساع الذي هو ضربٌ من الحذف، ولكنّك تقيم المذكور مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، مع بقاء العاملُ فيه بحاله. يقول ابن السراج: «فأمّا الاتّساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قوله:﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾(يوسف: آية٨٢) تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ، يريدون: أهل الطريقِ وقوله:﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِالله﴾(البقرة: آية ١٧٧) إنّما هو برّ مَنْ آمنَ بالله. وأمّا اتّساعهم في الظروف فنحو قولهم:)صيدَ عليه يومانِ(وإنّما المعنى: صيدَ عليه الوحش في يومين، وولدَ له ستونَ عاماً، والتأويل: ولدَ له الولد في ستين عاماً»[1].

إنّ ضوابط الإسناد وتلازم عناصر التركيب في بعض الأنساق اللغويّة دعاهم إلى تقدير عنصر يقوم مقام عنصر آخر لاستيفاء شرط الإسناد ومكملاته، ففي باب العطف بعد)إياك(عُدّ التركيب من عطف المفرد لضوابط إسنادية، «وليس العطف بعد إيّاك من عطف الجمل، خلافاً لابن طاهر وابن خروف، ولا من عطف المفرد على تقدير: اتّق نفسَك أن تدنو من الشر، والشر أن يدنو منك، بل هو من عطف المفرد على تقدير: اتّقِ تلاقي نفسِك والشرَ، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا شكّ في أن هذا أقل تكلفاً، فكان أولى. ويساوي التحذير في كلّ ما ذكرته الإغراء، نحو: أخاك أخاك، بإضمار الزم وشبهه»[2].

(١) ابن السراج. **الأصول في النحو**. ج٢، ص٢٥٥.
(٢) أبو حيان. **التذييل والتكميل**. ج٧، ص ٥٢.

إنّ مكملات الإسناد تظهر في الضوابط التي وضعها النحاة للاستبدال، فلا يجوز تقدير ما لا يصحّ تركيبه في باب الإسناد والتلازم، فلا يصحّ أن تقدّر فعلاً في بعض السياقات اللغويّة، وحكم ما بعده مضاف إليه؛ لأنّ الفعل لا يضاف، يقول ابن السراج: «وقوم يجيزون ضربَ زيدٍ، وأنت تريدُ: ضرباً زيداً، ثم تضيف، وهذا عندي قبيحٌ؛ لأنّ ضرباً قامَ مقامَ اضربْ واضربْ لا يضاف»[1].

إنّ تعبير (يقوم مقام) كان حاضراً في مسألة الإسناد في باب المبتدأ والخبر، فكلّ مبتدأ لا بدّ له من خبر، وهذا من التلازم الذي لا يحيدون عنه، وقد يقوم مقام الخبر عنصر لغويّ في سياقات لا تحتمل وجود الخبر بحدوده وضوابطه المعروفة، وهذا يظهر في أنماط لغويّة كثيرة منها: قيام الفاعل أو نائبه مقام الخبر: في قولهم: أقائم الزيدان؟ أو أمدروس الكتابان؟ ومنها الحال التي تسدّ مسدّ الخبر أو تقوم مقامه في قولهم: شربي الماء بارداً. وقيام جواب لولا أو لوما مقام الخبر، نحو: لولا عليّ لأكرمتك، وسدّ واو العطف وما بعدها مسدّ الخبر، في قولهم: كلّ رجل وضيعته. وقيام جواب القسم مقام الخبر في قولهم: عَمْرَكَ اللهَ لأفعلنّ، ومنها قيام الصفة مقام الخبر في قولهم: خطيئةٌ يوم لا أصيد فيه[2]. إنّ هذه الحالات وغيرها أدرجها العلماء في باب الساد مسدَّ غيره، وفيها تفصيلات وتفريعات طويلة أتت عليها فاتن الضمور في رسالة ماجستير متميّزة[3].

إنّ ثمّة إدراكاً للعناصر الاستبداليّة في التراكيب في ذهن القدماء، فالاستبدال محكوم بضوابط القواعدية والمقبولية، فالنحاة يفرّقون بين المبتدأ والفاعل، فمرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل، والفاعل وفعله يسدّان مسدّ الخبر نحو: زيدٌ قام أبوه،

(١) ابن السراج. **الأصول في النحو**. ج٢، ص ١٧٢.

(٢) الفارسيّ، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ). **شرح الأبيات المشكلة الإعراب (إيضاح الشعر)**. تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧، ص ٩٤.

(٣) الضمور. **الساد مسدّ غيره في النحو العربيّ**. ص ١١٢-١٦٨.

ولا يوجد مبتدأ وخبر يسدّان مسدّ الفعل ولا مسدّ الفاعل، ويجوز أن ينعكس الفاعل مبتدأ، والمبتدأ لا ينعكس فاعلاً في كلّ موضع[1].

إنّ هذه التراكيب التي يقوم فيها عنصر مقام آخر في إطار الاستبداليّة والتوزيع بين العناصر، يمكن أن ندخلها في باب الإسناد الناقص، أو ندخلها حيز الإسناد غير الأصلي، فثمّة عناصر إسنادية تتجاوز حدود المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل، فابن عقيل يخرج الوصف المشتق مع فاعله من دائرة الجملة، يقول: «والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة»[2]، وما قاله فيه العلماء من السدّ مسدّ إلّا لتوفير مقتضيات الإسناد، والاتّساق مع التقسيم الجملي الذي استخلصه العلماء من الاستعمالات اللغويّة، وفي دراسة بابعير عن الاستغناء في النحو العربيّ تفصيل قيّم لمسألة قيام مرفوع المبتدأ المشتق مقام الخبر، يبيّن تفاوت العلماء في النظر إلى هذه التراكيب وتحليلها[3].

إن تعبير يقوم مقام وحلّ محلّ ووضع موضع وسدّ مسدّ، هي أمثلة على الاستبدال لعنصر أصيل بعنصر بديل يحلّ محله ويقوم مقامه لا سيما من الناحية التركيبية الشكلية، أمّا المعنى فلا، ففي قولهم: شربي الماء بارداً، (بارداً) حال سدت مسد الخبر إسنادياً، وهو ما عبّر عنه أبو حيّان بعبارة قام مقام[4]، ولكنّها ليست خبراً؛ لأنّها تفقد مواصفات الخبر ومعناه ووظيفته. ولا نعدم من العلماء القدامى من فهم هذه العلاقة الاستبداليّة على حقيقتها، فالخضري في حاشيته فسّر معنى سدّ الفاعل مسدّ الخبر بقوله: «ليسَ المراد أنَّ له خبراً

(١) البطْليوسي، عبدالله بن محمد، (ت:٥٢١هـ). **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، تحقيق: سعيد عبدالكريم، ط١، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م، ص١٤٧.

(٢) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت : ٧٦٩هـ). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ج٢، ص ١٩٣.

(٣) بابعير، **ظاهرة الاستغناء في النحو العربيّ**، ص٧٤-٧٩.

(٤) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج٣، ص ٣١٢.

محذوفاً وهذا قام مقامه؛ لأنّه لا يستحقّ حينئذٍ خبراً، بل إنّه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدّة شبهه بالفعل»[1].

إنّ ما قيل في قيام لفظ ما مقام الخبر في سياقات لغويّة محدّدة يمكن أن ينسحب على نواسخ المبتدأ والخبر، فثمّة ما يقوم مقام أخبارها في بعض السياقات[2]، كما في قولهم: ليس قائماً الطالبان؟ فالفاعل مرفوع قام مقام منصوب، وقد أوضح الصّبّان طبيعة الاستبدال في هذه التراكيب بقوله: «وإدخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنياً عن خبر مبتدأ في الأصل، وكذا يقال في خبر ما الحجازية، ثمّ في إغناء الفاعل عن خبر (ليس) أو (ما) إغناء مرفوع عن منصوب، ولا ضرر في ذلك. ويظهر أنّه لا يقال هذا الفاعل في محل نصب باعتبار إغنائه عن خبر (ليس) أو (ما)؛ لأنّه ليس لـ(ليس أو ما) في هذه الحالة خبرٌ محلّ الفاعل، بل الذي تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر»[3].

إن ضوابط الإسناد كانت حاضرة في تقدير صلاحية العنصر المؤول في بعض السياقات اللغويّة، فحجّة من أجاز كسر همزة (إنّ) بعد (مذ) و (منذ) مستندة إلى جواز وقوع الجملة الاسمية أو الفعلية بعدهما نحو: ما رأيته مذ قام زيد، ومنذ زيد قائم. أمّا حجة من منع الكسر فتستند إلى أنّ الجمل بعدهما تتقدر بمصدر والتقدير: منذ قيام زيد، «ووضع الجملة موضع المصدر إنّما جاء بعد أسماء الزمان أو (ذي) في قولهم: «اذهب بذي تسلم» أو (آية) في قولك: ائتني بآية يقوم زيد، .... ولا ينقاس فيما عدا ذلك، لا يجوز: بلغني يقوم زيد، ولا: عجبت من يقوم زيد، تريد: بلغني قيام زيد، ومن قيام زيد. فلما كان وضع الجملة موضع المصدر غير منقاس إنّما يتّبع فيه السماع امتنع من جواز وضع (إنّ) واسمها وخبرها موضع المصدر؛ لأنّه لم يسمع وقوعها موقع المصدر في موضع، قال ابن

(١) الخضري، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، ج١، ص ١٢٣.
(٢) انظر ما يسدّ مسدّ خبر النواسخ في: الضمور، السادّ مسدّ غيره في النحو، ص ١٦٩-١٩٠.
(٣) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**. ج٥، ص ٩٤.

عصفور: والصحيح عندي أنّ ذلك جائز؛ لأنّ وضع الجملة موضع المصدر بعد أسماء الزمان قد صار مطّرداً؛ فجاز لذلك أن يقاس في (إنّ) وإن لم يسمع ذلك فيها قياساً على غيرها من الجمل الاسمية»[1].

فعلى الرغم من تأرجح الإجازة والرفض إلى ضوابط السماع والقياس في المثال السابق، فإنّ العنصر الأبرز في مسألة التقدير بالنسبة لنا في هذه الدراسة يكمن في مدى صلاحية الحلول للعنصر المقدّر، ومدى سماح النظام اللغويّ بتقدير عنصر يتوافق مع متطلبات الإسناد، وهذا يبرز في ضابط الرفض المبني على عدم صلاحية حلول الجملة محلّ المصدر في هذا التركيب.

إنّ الفصل بين الإسناد ونظرية العامل في الاستبدالية مسألة بعيدة المنال، فالتلازم بين العامل والإسناد والتقسيم الجملي، وأقسام الكلام عناصر متلازمة في النظرية النحويّة، وقد كان هذا التلازم حاضراً في تقدير العنصر الذي ينوب عن عنصر غائب إمّا لتسويغ العمل النحويّ، أو لإصلاح بنية التركيب، ففي قولهم: قعدَك الله وقعيدَك، قيل: هما مصدران بمعنى المراقبة، وانتصابهما بتقدير أقسم، أي: أقسم بمراقبتك الله. وقيل: قعد وقعيد بمعنى الرقيب الحفيظ، ونصبه ما بتقدير أقسم مُعدّى بالباء، ثم حذف الفعل والباء، فانتصبا، وأبدل منهما الله. وقال أبو الحسن بن سيده: المعنى: أسألك بقعدك الله، وتقعيدك الله ومعناه: بوصفك الله بالثبات والدوام، وقيل: هما على القسم كقولهم: قعدك الله لأفعلن. ويحتمل أن يكون بمعنى عمرك الله في الدعاء، أي :أثبتك الله، وإن لم يتكلم له بفعل من لفظه بمنزلة بهراً، وهو عند سيبويه بمنزلة: عمرك الله، وكأنّه وضع موضع فعل، كأنّه قيل: قعدتك الله، أي: سألتك ببقاء الله وثباته»[2].

في التقديرات السابقة جميعها كانت الاستبدالية حاضرة في البحث عن عنصر يحقّق تفسير العمل النحويّ، ويسوّغ صلاحية الحلول للعنصر المقدّر، ويتوافق

(١) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل. ج٣، ص ٣١٢.
(٢) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل. ج١١، ص ٣٤٠.

مع قواعد الإسناد، على الرغم من أنّ السياق سياق قسم سماعيّ يمكن تأطيره في خانة من أقسام الجمل كما فعل كثير من العلماء في تقسيماتهم، ونستخلص لها سمات شكلية وأخرى معنويّة تحقّق له التمايز عن غيره من التراكيب.

إنّ الذي يتراءى لي في هذه الاستبدالات هو حرصهم على ضرورة استيفاء عناصر التركيب الإسنادية، وإصلاح التركيب بما يتوافق مع القاعدة، ففي بعض السياقات نجد البحث عن العنصر الإسنادي ضرباً من الترف الذي لا يخلو من التكلّف في استنتاجه، ولو أنّ العلماء استثمروا نظرية الإسناد الناقص أو الذي يسمى الإسناد غير الأصلي؛ لكان أمامنا تصنيف آخر للجمل من حيث الإسناد، وهو تصنيف يقوم على استثمار الاستبدال بين العناصر في إطار التوزيعيّة، وعندها يمكن تشجير الاستبدالات في خانات تبين مواضع حلول عنصر مكان آخر على غرار ما ذكرته في باب نائب الفاعل.

المبحث الرابع

ضوابط الاستبدالية في (يقوم مقام):

عندما ترتقي المسائل اللغويّة إلى قدر من الشيوع الذي يصل بها إلى درجة الظاهرة نلمس لها ضوابط تحكمها، فالاستبداليّة محكومة بقواعد تجعل التركيب الذي حصل فيه استبدال يحظى بقدر من المقبولية التي يتيحها له النظام النّحويّ، ولهذا نجد وبسهولة من يعترض على إقامة عنصر مقام عنصر آخر مثل ما رأينا في الحال والتمييز والمفعول معه والمفعول له في منع إقامتها مقام الفاعل لأسباب تتعلّق بضوابط النيابة، ووجدنا العلماء ينطلقون في تسويغ المعنى من منطلقات موضوعية وقياسية ووظيفية، وربّما استندوا إلى الضوابط الشكلية التي تمنع جواز قيام عنصر مقام آخر.

لم تغب هذه الضوابط عن بال السابقين من نحاة العربيّة فقد أدركوا في العنصر الاستبدالي مواصفات تجيز له الحلول محلّ العنصر الغائب، كما أدركوا موانع لهذا الإحلال، ومن ذلك ما ذكره ابن مالك في (شرح التسهيل) من امتناع حلول المفرد محلّ الجملة المعترضة، في حين يحلّ المفرد محل الجملة الحاليّة من منطلق أنّ الأصل في الحال الاشتقاق المفرد، «فلو أقمت مفرداً مقام (ولا عتب في المقدور)، أو مقام (والحوادث جمّة)، أو مقام (وأبيك)، أو مقام (فالله أولى به ما)، أو مقام (ومن يكن غرضاً لأطراف الأسنة ينحل)، أو مقام (وإنّه لَقَسَمٌ لو تَعلَمُونَ عَظِيم)، أو مقام (وما عمري عليّ بّهين)»، أو مقام (والدهر ذو تبدّل)، لوجدته ممتنعاً، فدلّ ذلك على أنّها جمل اعتراضية لا حالية؛ لأنّ الجملة الحالية لا يمتنع أن يقام مفرد مقامها»[1]. ونستنتج من هذا النصّ أنّ الجملة التي تؤول بمفرد تصلح للقيام مقام المفرد، بخلاف الجملة التي لا يجوز أن تؤول بمفرد فهي لا تقوم مقامه، وهذا أحد الضوابط التي أقرّها العلماء في باب قيام عنصر مقام آخر في السياقات اللغويّة.

(١) ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**. ج٢، ص ٣٧٦-٣٧٧.

وأحد ضوابط الاستبداليّة ألّا يودي الاستبدال إلى نقض الغرض وانحراف المعنى عن الأصل المفترض له، فعلى سبيل المثال لا يجوز أن يقوم المفعول معه مقام الفاعل فيما لم يسمّ فاعله «لأنّهم قد توسّعوا فيه، وأقاموا واو العطف فيه مقامَ (مَعَ)، فلو توسّعوا فيه، وأقاموه مقامَ الفاعل، لبُعُد عن الأصل، وبطلت الدلالة على المصاحبة، ويكون تراجُعاً عمّا اعتزموه، ونقضاً للغرض الذي قصدوه»[1]. وهذا ما علّل به العلماء عدم قيام المفعول له مقام الفاعل: «وأَمَّا الْمَفْعُول لَه فَلَا يُقَام مقَام الْفَاعِل لوجهيْن: أَحدهمَا أَنَّ اللَّام مُرَادة، وَالثَّاني أَنَّه غَرَض الْفَاعِل، فَلَو أقيم مقامه لبطل هَذَا الْمَعْنى»[2].فصحة المعنى ومراعاة الأصل الافتراضي للتركيب ودلالته ضابط آخر من ضوابط قيام عنصر مقام عنصر غائب في التراكيب اللغويّة.

إنّ أحد معايير الجملة صحة المعنى، وإذا حصل في الجملة تحويل اقتضى إقامة عنصر مقام عنصر؛ فيجب أن نأخذ في الحسبان صحة المعنى بعد الاستبدال، فمثلاً نحن نقول: سرت سيراً، وسرت سيراً بطيئاً، ففي الجملة لا يجوز إقامة المصدر مقام نائب الفاعل، فلا يقال: سِيرَ سيرٌ، لعدم تحقق الفائدة، أمّا في الجملة الثانية فيجوز إقامة المصدر الموصوف مقام الفاعل: فنقول: سِيرَ سيرٌ بطيءٌ، لصلاحية المعنى، وهذا ما عبّر عنه العلماء بالفائدة، يقول ابن مالك: «فما أُريد به تأكيد الفعل فقط لم تجعله مفعولاً على سعة الكلام، ولا يُقام مقام الفاعل، وما كان فيه فائدةٌ جاز أن تجعله مفعولاً على السّعة، وأن تقيمه مقام الفاعل، فتقول: (قمت القيامَ)، و(قِيمَ القيامُ)، إلّا أن لا يكون متمكناً، فإذا لم يكن متمكناً، لم يقم مقام الفاعل»[3].

(١) ابن يعيش. **شرح المفصّل**. ج٤، ص ٣١١.

(٢) العكبري. **اللباب في علل البناء والإعراب**. ج١، ص ١٦٣.

(٣) ابن يعيش. **شرح المفصّل**. ج٤، ص ٣١٢. وهذه مسألة لا تخلو من الخلاف بين النحاة، انظر ذلك في: أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ج٦، ص٢٣٨.

ولعلّ استحضار قواعديّة التركيب واتفاقه مع القياس النّحويّ واحد من الضوابط الظاهرة في تعبير (يقوم مقام)، فثمّة أصول نحويّة لا يجوز مخالفتها إلّا بعلّة وتأويل، ففي باب إقامة الحال والتمييز مقام نائب الفاعل نجد جمهور العلماء يمنعون ذلك انطلاقاً من ضوابط التعريف والتنكير ومن ضابط قابلية الإضمار للفاعل بخلاف الحال والتمييز، «فأمّا الحال والتمييز، فلا يجوز أن يجعل شيء منهما في موضع الفاعل، فإذا قلت: سير بزيد قائماً، و تَصبب بَدَنُ عمرو عَرَقاً، فلا يجوز أن تُقِيم (قائماً)، أو (عرقاً) مقام الفاعل؛ لأنّهما لا يكونان إلّا نكرتين، والفاعلُ وما قام مقامه يُضْمَر كما يُظْهر، والمضمر لا يكون إلّا معرفة»[1]. فمراعاة الأصول والأحكام النحويّة عنصر أساس في ضوابط العنصر الذي يقوم مقام غيره في الاستعمالات اللغويّة.

وثمة ضوابط للاستبدال تتعلّق بالإسناد، فلا يحلّ مُسند محلّ مُسند إليه، ولا مُسند إليه محلّ مُسند، فخبر الْمُبْتَدَأ لَا يصحّ قيامه مقَام الْفَاعِل؛ لِأَنَّه مُسند إِلَى غَيره، والفاعل أو نائبه مُسند إليه، وليس مُسنداً[2]، وقد نصّ العلماء على الإسناد في صحة ضوابط ما يقوم مقام الفاعل، «وإِنَّما يُقَام الظّرْف مقَام الْفَاعِل إِذا جعل مَفْعُولا على السّعَة؛ لأَنَّه إِذْ كَانَ ظرفاً كَانَ حرف الجرِّ مقدَّراً معه وَهُوَ (فِي) و (فِي) يَقع فيها الْفِعْل لَا بهَا؛ ولأَنَّ الْفِعْل يصل إِلَى الْفَاعِل بِغَيْرِ وَاسِطَة فَلم يُشْبهه الظَّرْف؛ ولأَنَّ الْمَفْعُول بِه يصحّ أسناد الْفِعْل إِلَيه، وَإِذا قدَّر مَعَ الظَّرْف (فِي) لم يصّح إِسْنَاد الْفِعْل إِلَيه»[3].

والافتقار واحد من الضوابط التي نبّه عليها العلماء في الاستبدال، فثمّة عناصر لا حاجة إلى توفير بديل لها في حال حذفها لعدم افتقار التركيب إليها، بخلاف عناصر أخرى لا يقوم التركيب إلاّ بها، ومن ذلك عدم الحاجة إلى استبدال المفعول

(١) ابن يعيش. **شرح المفصّل**. ج٤، ص ٣١٠. وانظر: العكبري. **اللباب في علل البناء والإعراب**. ج١، ص١٦٢.

(٢) العكبري. **اللباب في علل البناء والإعراب**. ج١، ص ١٦٢.

(٣) العكبري. **اللباب في علل البناء والإعراب**. ج١، ص ١٦١-١٦٢.

به إذا حذف؛ «لأَن الْفِعْل لَيْسَ يفْتَقر إِلَى الْمَفْعُول، كافتقاره إِلَى الْفَاعِل، أَلا ترى أَنَّك قد تقتصر على الْفَاعِل وَحده فِي الْفِعْل الْمُتَعَدِّي فَلَا تذكر الْمَفْعُول، كَقَوْلِك: ضربت وأكرمت، فَإِذا جَازَ إِسْقَاطه فِي هَذَا الْموضع من غير إِقَامَة شَيْء مقامه، فَكَذَلِك أَيْضا إِذا أقيم مقَام الْفَاعِل لم يجب أَن يُقيم غَيره مقامه»[1].

ولا يمكن أن نغفل التلازم ضابطا من الضوابط في تقدير عنصر يقوم مقام آخر في التراكيب، وهذه المسألة تتجلى في مسائل منها: باب الشرط، وبعض موضوعات الإسناد، فالفعل لا بدّ لا من فاعل، والمبتدأ لا بدّ له من خبر، والشرط يتكون من ركنين لتتحق الفائدة، وكذلك القسم، وقد عرّج عبدالله بابعير على مسائل من باب الشرط كان الاستغناء بعنصر عن عنصر آخر حاضراً في توجيهها، وهي تراكيب نابعة من ضرورة تحقيق التلازم بين مكونات جملة الشرط، أو بين الاسم الموصول وصلته أو بين القسم وجوابه[2].

إنّ أحد الضوابط الظاهرة في قضية الاستبدال تتّصل بالاختصاص وأقسام الكلام، فللاسم علامات ووظائف، وللفعل كذلك، وهذه مسألة عبرّ عنها أبو علي الفارسي صراحة، فالجُمَل لا تقوم مقام الفاعل المبني للمفعول، كما لا تقوم مقام الفاعلين؛ «لأنّ الفاعل يُكْنَى عنه، ويثنّى ويجمع، ويُضمر في الفعل، فيُذكر إعراب الفعل بعده، وكلّ هذا مُمتنِع في الجملة، غير جائز فيها، وأيضاً فإنّ الجُمل أحاديث، وإنّما يقام مقام الفاعلين، مُحَدَّث عنهم لا أحاديث، فكما لا يجوز (عُلِمَ ضَرَبَ زيدٌ) ولا (عُلم أين زيدٌ) ولا (ظُنَّ كيف زيدٌ) على أن تقيم الجملة مقام اسم الفاعل،... فكما لا يكون المبتدأ المحدَّثُ عنه إلا مفرداً، ولا تقع موقعه الجملة، كذلك لا يكون الفاعل جملة، بل هو في الفاعل أشدّ امتناعاً لشدة اتصاله بالفعل، وما يَلزم من إضْماره فيه، وليس ذلك في المبتدأ»[3].

(١) ابن الوراق. **علل النحو**. ص ٢٧٧.

(٢) بابعير، **ظاهرة الاستغناء في النحو العربيّ**، ١١٠-١٢٣.

(٣) أبو علي الفارسي. **التعليقة على كتاب سيبويه**. ج١، ص ٦-٧.

وثمّة ضابط يتعلّق بالعدد المسموح به في مكونات التركيب، فالجملة لا يكون لها إلاّ فاعل واحد، ولا يعمل فيه إلا عامل واحد، أمّا المفعول به فيتعدّد، ولهذا يأخذ المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل فلا يتعدّد إلّا بضوابط قواعدية، «فكما أنّه لا يرفع الفعل إلّا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفع الفعل (المني للمجهول) إلّا مفعولاً واحداً، فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحداً منها مقام الفاعل، ونصبت الباقي»[1].

ومن ضوابط الاستبدال في (يقوم مقام) أنّ العنصر البديل يأخذ شيئاً من أحكام المبدل منه، ولكنّه يبقى في حكم الفرع الذي هو دون الأصل، فلا يرتقي إلى الأصل في جميع أحكامه، ومن ذلك ما اختلف فيه العلماء من قيام اسم الفعل مقام الفعل أو مقام مصدره في العمل، فأسماء الأفعال فيها شيء من أحكام الفعل ومن أحكام الاسم، ولكنّها ليست معاقبة للفعل، ونائبة منابه وبمعناه من كلّ وجه، لأنّ فيها ما هو من الأحكام التي لا تكون إلا للاسم. «فإنّ ما يقوم مقام الشيء لو أعطى حكم ذلك الشيء من كلّ وجه لكان إيّاه، وهذا فاسد، بل الذي يقوم مقام الشيء، وكان من غير جنسه، يقوم مقامه فيما لا يخلّ بحكمه في نفسه، فأسماء الأفعال يعامل لفظها معاملة الأسماء، ويعامل معناها معاملة الأفعال، لأنّ معانيها معاني الأفعال»[2].
وهذا الاختلاف في الأحكام عبّر عنه السيوطي بقوله: «هَي أَسمَاء قَامَت مقامها أَي مقَام الْأَفْعَال فِي الْعَمَل غير متصرفة لَا تصرف الْأَفْعَال، إِذْ لَا تختَلف أبنيتها لاختِلَاف الزَّمَان، وَلَا تصرف الْأَسْمَاء إِذا لَا يسند إِليها فَتكون مُبتَدأَة أَو فاعلة وَلَا يخبر عَنْهَا، فَتكون مَفْعُولاً بهَا أَو مجرورة»[3].

وتطالعنا ضوابط خاصة في العنصر الذي يقوم مقام غيره في التركيب، ومنها الارتباط المعنويّ القويّ بين المستبدل والمستبدل منه، كما في الصفة التي تقوم مقام

(١) ابن عقيل. **شرح ابن عقيل**. ج٢، ص ١٢٧.
(٢) الشاطبي. **المقاصد الشافية**. ج٥، ص ٤٩٦.
(٣) السيوطي. **همع الهوامع**. ج٣، ص ٣٠٢.

الموصوف فلا تصحّ إلا إذا كانت خاصة نحو: مررت بكاتب، أو دلّ دليل على تعيين موصوف، «فأنت إذا استعملت (الصفة) استعمال الاسم فتحوّلت بها عن الحدوث قامت مقام الموصوف فكان لها في الجمع شأن الأسماء. قال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة؛ «الصفة لا تقوم مقام الموصوف حتى تدلّ عليه دلالةً قويةً. فأمّا إذا كانت عامةً في أجناس، فلا يجوز ذلك فيها. لو قلت: مررت بطويلٍ، وأنت تريد رجلاً، لم يحسن، لأنّ الطويل يكون في غير الرجال كما يكون في الرجال. ولو قلت: مررت بكاتبٍ، يحسن إذ كانت الكتابة مختصّة»[1]. إنّ هذا التعالق الوظيفيّ والدلاليّ عبّر عنه ابن السراج بوضوح في قوله: «اعلَم أَنَّ إقامةَ النعتِ مقامَ المنعوتِ في الكلام قبيحٌ، إلا أَنْ يكونَ نعتاً خاصاً يخصُّ نوعاً مِنَ الأَنواعِ كالعاقِل الذي لا يكونُ إلا في الناسِ والكاتبِ ومَا أَشبه، ذلكَ مِمّا تقعُ بهِ الفائدةُ ويزولُ اللبسُ»[2].

إنّ هذا الاختصاص والتعالق الدلاليّ بين المستبدل والمستبدل منه وجد دراسة قيّمة من عمر عكاشة، وعنوانها (هل تنوب كلّ صفة للمفعول المطلق عنه؟ اكتشاف بنيتين مختلفتين لمركب المفعول المطلق المختصّ النوعيّ المبيّن النوع الموصوف في اللغة العربية)[3]، وانتهى فيه إلى أنّ الصفة التي تنوب عن المفعول المطلق وتقوم مقامه في التركيب لها وظيفة بنائيّة تركيبية مرتبطة بدلالة تسمح لها بأن تقوم مقام المفعول المطلق. وثمّة مكونات تركيبية لا تصلح أن تقوم مقامه وتنوب عنه؛ لأنّ المعنى لا يقوم بها.

إنّ لعلاقة الشبه أو علّة الشبه بين المستبدل والمستبدل منه حضوراً واضحاً في ضوابط الاستبدال فكلّما قوي الشبه البنيوي أو الوظيفي بين العنصرين كان

(١) المرزوقي، أبو على أحمد بن محمد (ت: ٤٢١ هـ). **شرح ديوان الحماسة**. تحقيق غريد الشيخ وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م، ص ٣٠٨، وانظر: الزعبلاوي، صلاح الدين. **دراسات في النحو**. موقع اتحاد كتاب العرب، ص٥٠٤.

(٢) ابن السراج. **الأصول في النحو**. ج٣، ص ٤٦٣.

(٣) عكاشة، عمر يوسف. **هل تنوب كلّ صفة للمفعول المطلق عنه؟**، ص٢٠٩-٢٥٠.

ذلك أمكن في أن يقوم بعضُها مقامَ بعضٍ في التركيب، وهذه مسألة تبدو جلية في قيام المصدر مقام الفعل في العمل، فقد ذكر أبو علي الفارسي نقلاً عن سيبويه أنّ المصدر يعملُ عمَل الفعل على ثلاثة أوجه: «واحدُها وأقربها شبهاً بالفعل أن يعمل عَمَله وهو منون، لتكون قد أقَمتَ مُقام الفعل نكرة مثله. والذي يليه في الجودة أن تعمله مضافاً إلى الفاعل؛ لأنّ الضمير من (ضَرْبي زيداً) والظاهر من نحو (ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً أعجبني) يقوم مُقام الفاعل، كما أنّ التّاءَ في قولك (ضربتُ زيداً) فاعل،.... وأبْعدُ الثلاثة: أنْ تُعْمِله وفيه الألف واللام؛ لأنّه معروف من جهة لا يُنْوَى بها الانفصال، ولم يتّصل باسمٍ يقوم مقام الفاعل، فهو مُباين للفعل»[1].

إنّ هذه المشابهة البنيوية والوظيفيّة يؤكدها الفارسي في موضع آخر، يقول: «المصادر إذا كانت نكرةً في هذا الباب قامت مَقام الأفعال نحو (سَقياً) وما أشبهها، وإنّما قامت مقامها لمّا كانت نكرةً مثل الأفعال، (والحَمْد) وسائرُ المصادر المعرّفة لا يحسنُ أن تقوم مقام الأفعال، لأنّها مُعَرّفة، فلذلك كان الرفعُ في هذا الباب أحسنُ»[2].

ومن ضوابط (يقوم مقام) صحة الحلول والتناوب بين العنصرين الذي يقع بينهما استبدال، فعلى سبيل المثال يأتي الخبر اسماً وفعلاً (جملة) وشبه جملة، ويمتنع الخياران الأخيران في المبتدأ، فلا الفعل ولا شبه الجملة تقوم مقام المبتدأ، ففي علّة عدم وقوع المبتدأ جملة ذكر ابن الحاجب «إنّما لم يقع المبتدأ جملة؛ لأنّ الجملة إذا أوّلت بالاسم فإنّما تأوّل باسم نكرة صفة، فمن ثم جاز أن تقع صفة وخبراً وحالاً، ولم تقع مبتدأ لعدم المصحح فيها... فإن قيل: فلم لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه فيصح كما صحّ: ضارب في الدار، وشبهه؟ فالجواب: أنّ حذف الموصوف وإن كان غير قياسي إنّما يسوغ إذا كانت الصفة

(١) أبو علي الفارسي. **التعليقة على كتاب سيبويه**. ج١، ص ١٣٨-١٣٩.
(٢) أبو علي الفارسي. **التعليقة على كتاب سيبويه**. ج١، ص ١٩٦.

اسماً كالموصوف؛ إقامة لها مقامه وإجراءً لها مجراه، ولا يلزم من صحة إقامة اسم صريح مقام اسم صحةُ ما هو في تأويل الاسم مقام الاسم»[1].

والتكافؤ بين العنصرين واحد من الضوابط التي تطالعنا في الدرس النّحويّ، فالعنصر الذي يقوم مقام غيره يجب أن يكون مكافئاً لما يقوم مقامه، وهذه مسألة تبدت في جواز إِقَامَة حرف الجرَّ والظرف والمصدر- أَيَّها شِئْت- مُقام الْفَاعِل لتساويها في ضعفها عَن الْمَفْعُول به، كما لَا يجوز إِقَامَة الْحَال مقَام الْفَاعِل لأربعة أوجه أَحدها أَنَّ الْفَاعِل يكون مظْهرا ومضمراً وَمَعْرِفَة ونكرة وَالْحَال لَا تكون إِلاَّ نكرَة، فهي غير مكافئة له في التعريف[2]، والمَصدر اسم يصلُ الفِعلُ إليه بِنَفْسِه، فهو يكافئ الفاعل في هذا، فجازَت إقامَتُه مقامَ الفاعِل كالمَفعول به الصَّحيح[3].

وعلى الرغم من أنّ المستبدل يأخذ أحكام المستبدل منه في الغالب، فقد نجده ينقص عنه في بعض الأحكام، والسبب أنّه على خلاف الأصل في الغالب، أي أنّه في حكم الفرع، والفروع تنحطّ عن الأصول، ففي مسألة عمل اسم الفعل وتقديم معموله عليه، ردّ البصريون رأي الكوفيين، بقولهم: «وأمّا قولهم: إنّها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل، قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنّ الفعل الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يستحق في الأصل أن يعمل النصب، وهو متصرّف في نفسه فتصرّف عمله، وأمّا هذه الألفاظ فلا تستحقّ في الأصل أن تعمل النصب، وإنّما أُعْمِلَتْ لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرّفة في نفسها؛ فينبغي ألّا يتصرّف عملها؛ فوجب ألّا يجوز تقديم معمولها عليها»[4].

(١) ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر(ت: ٦٤٦هـ). **أمالي ابن الحاجب**. دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمّان، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م. ج٢، ص ٧٥٦.

(٢) العكبري. **اللباب في علل البناء والإعراب**. ج١، ص ١٦١.

(٣) العكبري. **التبيين عن مذاهب النحويين**. ص ٢٧٢.

(٤) الأنباري. **الإنصاف في مسائل الخلاف**. ج١، ص ١٨٩.

لقد كان للقياس والسماع حضور فاعل في ضوابط الاستبداليّة، فالسماع يقدّم النظائر التي تتيح البناء عليها، وتوفّر الحجة لمن احتجّ بها، أمّا القياس فنظام يبرّر التقدير الذي يحقّق له معيار القبول، وقد بدا هذه الضابط في مسألة إجازة كسر همزة (إنّ) بعد (مذ) و (منذ) فحجّة من منع الكسر تستند إلى أنّ الجمل بعدهما تتقدّر بمصدر كأنّك تقول: منذ قيام زيد، «ووضع الجملة موضع المصدر إنّما جاء بعد أسماء الزمان أو (ذي) في قولهم: «اذهب بذي تسلم» أو (آية) في قولك: ائتني بآية يقوم زيد، .... ولا ينقاس فيما عدا ذلك، لا يجوز: بلغني يقوم زيد، ولا: عجبت من يقوم زيد، تريد: بلغني قيام زيد، ومن قيام زيد. فلمّا كان وضع الجملة موضع المصدر غير منقاس، إنّما يتّبع فيه السماع امتنع من جواز وضع (إنّ) واسمها وخبرها موضع المصدر؛ لأنّه لم يسمع وقوعها موقع المصدر في موضع»[1].

ومقابل ذلك نجد ابن عصفور يستند إلى القياس في تسويغ الاستبدالية: «والصحيح عندي أنّ ذلك جائز؛ لأنّ وضع الجملة موضع المصدر بعد أسماء الزمان قد صار مطّرداً؛ فجاز لذلك أن يقاس في (إنّ)، وإن لم يسمع ذلك فيها قياساً على غيرها من الجمل الاسمية»[2].

إنّ هذه الضوابط تشكّل معايير بنى عليها العلماء أحكامهم في تقدير العنصر الذي يقوم مقام عنصر آخر في التراكيب اللغويّة، وانطلقوا فيها من ضوابط تتّصل بالبنيوية وصلاحية التركيب في تحقيق معايير القياس الذي يجعله مقبولاً، وتستند أيضاً إلى ضوابط معنويّة تتحقّق بتحقّق المعنى واستيفاء التركيب لصحة الإفادة التي هي مناط العملية اللغويّة.

(١) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**. ج٣، ص ٣١٢.
(٢) أبو حيان الأندلسي، **التذييل والتكميل**. ج٣، ص ٣١٢.

الخاتمة:

بيّن البحث أنّ تعبير (يقوم مقام) يشيع شيوعاً كبيراً في الدرس النّحويّ، ويعني أنّ عنصراً لغوياً يحلّ محلّ عنصر لغويّ آخر في سياق لغويّ، ويؤدي وظيفته في التركيب لاستيفاء مكونات الجملة قواعدياً، وقد شاع هذا التعبير إلى جانب تعابير مرادفة له وبعضها يماثله تماماً مثل: (وضع موضع) و(حلّ محلّ) و(سد مسدّ) و(جرى مجرى)، إلاّ أنّ يقوم مقام له خصوصيّة تتّصل بكونه استبدالاً في العناصر يأتي لسدّ الفراغ الذي يتركه غياب عنصر أساسي في التركيب الافتراضي للاستعمال أي في البنية العميقة للتركيب.

إنّ شيوع هذا الاستعمال في الدّرس النّحويّ عند العرب يأتي ضمن جهودهم في النّظريّة النحويّة وأصولها، وينطلقون في استعماله من منطلق صحة التراكيب بنيوياً ووظيفياً، أي أنّ استعمالهم هذا التعبير جاء ضمن إطار نحو الجملة واستيفاء عناصرها وتكاملها، وفي الدرس اللسانيّ الحديث تطوّرَ مبحث الاستبدال من مجال الفونيم والوحدة الصرفيّة(اللفظ) إلى مجالٍ أوسع، وهو وظيفة الاستبدال في الربط وتحقيق الاتّساق للنصوص من منظور علم لغة النّص.

وقد كشف البحث أنّ مفهوم تعبير (يقوم مقام) يعني أن يحلّ عنصر لغويّ أو أكثر محلّ عنصر لغويّ آخر لاستيفاء العناصر التركيبية المكونة للجملة، وأنّه استعمل في التعبير عن تناوب صوت مع صوت، أو وحدة صرفيّة مع وحدة صرفيّة، وقد يكون الحلول تركيبيّاً نحويّاً، وقد تعالق هذا التعبير مع أصول النّظريّة النحويّة لا سيما نظرية العامل النّحويّ، ونظرية الإسناد، والتلازم.

استعمل العلماء تعبيرات مرادفة للتعبير عن هذا النوع من الاستبداليّة،

مثل (قام مقام)، أو(وضع موضع) أو(حلّ محلّ)، أو(سدّ مسدّ)، أو(ناب مناب)، أو(جرى مجرى)، وقد يلتقي هذا التعبير مع ظواهر لغويّة مثل التّعويض أو الاستغناء أو الاكتفاء، وقد بيّن البحث أوجه اختصاص هذا التّعبير بضوابط لا تتوافر في هذه الظواهر. وقد ركّز البحث على تعبير (يقوم مقام) التزاماً بالضوابط الموضوعيّة للبحث، ولتحقيق الانسجام بين العنوان والمضمون. وقد كشف البحث أنّ ثمّة تطوراً في شيوع هذا التعبير في الدرس النّحوي فقد بدا خافتاً في أوليات التأليف النّحويّ، وسرعان ما شاع واستقرّ في القرن الرابع الهجري، حتى نجده يشكل ظاهرة في القرون التي تلي القرن الرابع، واستند إليه العلماء بقوّة في توجيه الاستعمالات اللغويّة وتسويغها.

إنّ تعبير (يقوم مقام) وجه من أوجه الاستبداليّة فكان التعريف بهذه النّظريّة حاضراً في هذا البحث، واجتهد الباحث في الربط بين هذه النّظريّة وتعبير يقوم مقام، بهدف تسخير مناهج النظر اللساني المعاصر في القضايا النحويّة التراثيّة، وبيان دور النحاة العرب في الكشف عن العلاقات بين العناصر المكونة للتراكيب في سياقاتها المختلفة.

تناول البحث بعض مظاهر الاستبدالية في النحو العربيّ، في ضوء نظرية العامل النحويّ، ونظرية الإسناد لكشف دور هذه الأصول في بروز الاستبداليّة بين عناصر التركيب؛ لتحقيق متطلبات التكوين الجملي الذي يحقّق للتركيب مقبوليته واستيفاءه لمكوناته الأساسية في سياقاته المختلفة.

وكشف البحث أهم الضوابط التي تنظم تعبير (يقوم مقام) ومظاهره في النّحو، ومنها: عدم الإخلال بالمعنى ونقض الغرض، وصحة الحلول للعنصر المستبدل به، والتوافق التركيبي بين المستبدل والمستبدل منه، فيمتنع حلول المفرد محلّ الجملة المعترضة، ويحلّ هذا المفرد محل الجملة الحاليّة من منطلق أنّ الأصل في الحال الاشتقاق الذي هو سمة للمفرد،

ومن الضوابط التي عرّج عليها البحث صحة التناوب بين العنصرين الذي يقع بينهما استبدال، فقد يأتي الخبر اسماً وفعلاً (جملة) وشبه جملة، ويمتنع ذلك في المبتدأ، فلا الفعل ولا شبه الجملة تقوم مقام المبتدأ، ومن الضوابط أيضاً التكافؤ بين العنصرين الذي يقع بينهما استبدال، ومنها أنّ المستبدّل يأخذ حكم المستبدل منه أو بعض أحكامه، ولكنّه قد ينقص عنه من باب أنّه فرع، والفروع تنحط عن الأصول. وبيّن البحث أيضاً أثر السماع والقياس في ضوابط الاستبدالية بـ (يقوم مقام).

إنّ توصية البحث الرئيسة هي ضرورة تخصيص رسالة أو كتاب لموضوع مظاهر الاستبداليّة في النّظريّة النحويّة في النّحو العربيّ، تكشف أبعادها في الدرس النحويّ، وضرورة توظيف مناهج البحث اللساني الحديث في رجع النظر في تراثنا النّحويّ، وبحث الأنماط الاستبدالية الماثلة في التعابير الأخرى، مثل: (جرى مجرى)، و(وضع موضع)، و(ناب مناب)، و (حلّ محلّ)، و(وقع موقع)، وغيرها من التعبيرات والمصطلحات الدالة على الاستبداليّة في الفكر النحويّ العربيّ، مع ربط ذلك بنظرية الاستبدال في اللغة، وربطه بمكونات النظرية النحويّة لا سيما العامل، والإعراب، والإسناد، والتلازم، والتضام، والرتبة النحويّة.

مصادر البحث ومراجعه:

- الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي(ت:٢١٥هـ). **معاني القرآن**. تحقيق هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (ت:٩٠٥هـ). **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النّحو**. ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين**. ط١، المكتبة العصريّة، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- بابعير، عبدالله صالح. ظاهرة **الاستغناء في النحو العربيّ**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٣م، إشراف علي الحمد.
- بابعير، عبدالله صالح. ظاهرة **التعويض في النحو العربيّ**. مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، م ١ ٢، ع١، ٢٠٠٣م.
- بابعير، عبدالله صالح. **ظاهرة النيابة في العربيّة**. ط١، دار حضرموت للنشر، المكلا،٢٠٠١م.
- بدوي، حنفي أحمد. **الإحلال النّحوي بين التنظير والتطبيق**. مجلة الثقافة والتنمية، القاهرة، ع(٨٩)، ٢٠١٥م.
- ابن برهان العكبري، أبو القاسم عبد الواحد (ت:٤٥٦)، **شرح اللّمع**. تحقيق فائز فارس، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- بشير، علي كنعان. **قضايا الإسناد في الجملة العربيّة**. رسالة ماجستير، إشراف طلال الطوبجي، جامعة الموصل، ٢٠٠٦م.
- البطلْيوسي، عبدالله بن محمد (ت:٥٢١هـ). **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، تحقيق سعيد عبدالكريم، ط١، دار الرشيد للنشر، بغداد،١٩٨٠م.

- بودانة، طه الأمين، **قرينة التّضام بين التراث اللغويّ العربيّ ولسانيات النصّ**، مجلة دراسات، الجزائر، مجلد٧، ع(٢)، لسنة ٢٠١٨م.
- بودانة، طه الأمين، **قرينة التضام في النّحو العربي -دراسة نظرية في ضوء المنهج الوصفي**- مجلة الآداب والعلوم الإنسانيّة، مجلد ١٢، ع(١)، لسنة٢٠٢٠م.
- بوقرة، نعمان. **إطلالة على اتجاهات البحث اللساني الحديث؛ من لسانيات اللغة إلى لسانيات الاستعمال**، ط١، كنوز المعرفة، عمّان، ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.
- بوول، جيفري. **النّظريّة النحويّة**. ترجمة مرتضى جواد باقر، مراجعة ميشيل زكريا، ط١، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩م.
- التميمي، علاء عبده. **تعبيرات (يجري مجرى، بمنزلة، يحلّ محلّ) في التأليف النحوي**، نصوص المقتضب لأبي العباس المبرد، أنموذجاً، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، العام الخامس، ع (٤٢)، ٢٠١٨م.
- التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي (بعد ١١٥٨هـ). **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**. تقديم وإشراف رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.
- الجرجاني، عبدالقاهر(ت:٤٧١هـ). **في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٨٢م.
- الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (ت: ٦٠٧هـ). **المقدمة الجزولية في النّحو**. تحقيق شعبان عبدالوهاب محمد، راجعه حامد أحمد نيل وفتحي محمد أحمد جمعة، ط١، مطبعة أم القرى.
- ابن جنّي؛ أبو الفتح عثمان(ت:٣٩٢هـ). **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجّار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦م.

- ابـن جنّـي؛ أبـو الفتـح عثمان(ت٣٩٢هـ). **سرّ صناعـة الإعـراب**. ط١، دار الكتـب العلميـة، بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- ابـن جنّـي؛ أبـو الفتـح عثمان(ت٣٩٢هـ). **علـل التثنيـة**. ط١، وزارة الأوقـاف-المجلـس الأعـلى للشـؤون الإسـلامية،١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ابـن جنّـي؛ أبـو الفتـح عثمان(ت٣٩٢هـ). **المحتسـب في تبيـين وجـوه شـواذ القـراءات والإيضـاح عنهـا**. ط١، وزارة الأوقاف-المجلـس الأعـلى للشـؤون الإسـلامية،١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- ابـن الحاجـب، أبـو عمـرو جمـال الديـن عثـمان بـن عمـر (ت: ٦٤٦هـ). **أمـالي ابـن الحاجـب**. دراسـة وتحقيـق فخـر صالـح سـليمان قـدارة، دار عـمار، عـمّان، دار الجيـل، بـيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الحريـري، القاسـم بـن عـلي (ت: ٥١٦هـ). **مُلحـة الإعـراب**. ط١، دار السـلام، القاهـرة، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- حسّان، تمام. **اللغة العربيّة مبناهـا ومعناهـا**. دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩٤م.
- حسـن، عرفـة عبدالمقصـود. **ظاهـرة الاسـتبدال في نحـو الجملـة ونحـو النّـصّ**. شـبكة الألوكـة الإلكترونيـة، ٢٠١٤م.
- حماسـة، محمـد عبـد اللطيـف. **العلامـة الإعرابيـة في الجملـة بـين القديـم والحديـث**، دار العلوم، القاهـرة.
- حماسـة، محمـد عبـد اللطيـف. **في بنـاء الجملـة العربيّـة**. ط٢، دار العلـم، الكويـت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- ابـن حمـدون، أبـو العبـاس سـيّد أحمد(ت:١٢٣٢هـ). **حاشـية ابـن حمـدون عـلى شرح المكـوديّ**، ط١، دار الفكـر، بـيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الحمـوز، عبدالفتـاح أحمـد. **ظاهـرة التّعويـض في العربيّـة ومـا حُمـل عليـه امـن مسـائل**. ط١، دار عـمّار، عـمّان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥ هـ). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف(ت:٧٤٥هـ). **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. تحقيق حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق (من١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء دار كنوز إشبيليا.
- الخضري، محمد بن مصطفى، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**. ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- خطابي، محمد. **لسانيات النص. مدخل إلى انسجام الخطاب**، ط١، المركز الثقافي العربيّ، بيروت، ١٩٩١م.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي (ت: ٣٨٤هـ). **رسالة منازل الحروف**. تحقيق إبراهيم السامرائي، ط١، دار الفكر، عمان.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤ هـ). **شرح كتاب سيبويه. [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)**، تحقيق سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- روبنز. **موجز تاريخ علم اللغة في الغرب**. ترجمة أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، الرسالة رقم ٢٢٧، ١٩٩٧م.
- الزاملي، لطيف حاتم. **منهج الاستبدال النّحويّ في كتاب سيبويه دراسة وتحليل**. مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، مج ١١، ع(٢)، ٢٠١٢م.
- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد (ت: ٧٩٤هـ). **البرهان في علوم القرآن**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.

- الزعبلاوي، صلاح الدين. **دراسات في النّحو**. موقع اتحاد كتاب العرب.
- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو (ت: ٥٣٨هـ). **المفصّل في صنعة الإعراب**. تحقيق علي بو ملحم، ط١، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- الزناهرة، غازي خضر. **التعاوضيّة في اللغة العربية**. رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، إشراف جعفر عبابنة، ٢٠٠٦م.
- سالم، محمد يزيد، **جهود الدارسين المحدثين في دراسة الجملة العربيّة**، رسالة ماجستير، إشراف محمد خان، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥م.
- السامرائي، فاضل صالح. **الجملة العربيّة: تأليفها وأقسامها**. ط٢، دار الفكر، عمّان، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: ٣١٦هـ). **الأصول في النّحو**. تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- سفر، عبدالعزيز علي. **إنابة الجملة الفعلية عن الاسم المفرد: سورة البقرة نموذجاً**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ع(٥٤)، لسنة ٢٠١٠م.
- سمّرة، قاسم. **الاستبدال في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، إشراف عبدالقادر البار، ٢٠١٥م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٦٨ هـ). **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ). **الكتاب**. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ). **الاقتراح في أصول النّحو وجدله**. حقّقه وشرحه: محمود فجال، وسمّى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن (ت: ٩١١هـ). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
- الشاوش، محمد، **أصول تحليل الخطاب في النّظريّة النحويّة العربية**، ط١، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ٢٠٠١م.
- الشمايلة، أيمن مبارك. **النيابة في النّحو العربيّ**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، إشراف جعفر عبابنة، ٢٠١١م.
- الشمري، عماد الدين نايف. **أثر الإسناد في تشكيل القاعدة النحويّة**. رسالة ماجستير، إشراف يحيى عبابنة، جامعة مؤتة، ٢٠٠١م.
- الشيخ، حسين موسى. **الجملة العربيّة: مفهومها وتقسيماتها النحويّة**، ط٢، دار الفكر، عمّان، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.
- ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن (ت: ٧٢٠هـ). **اللمحة في شرح الملحة**. تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي،ط١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- صالح، محمد عجال. **ظاهرة النيابة النحويّة؛ دراسة وصفيّة تحليلية**. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، إشراف مها محمد، ٢٠١١م.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت: ١٢٠٦هـ). **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- الضمور، فاتن حامد. **السّادّ مسدّ غيره في النّحو العربي**، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، إشراف سيف الدين الفقراء، ٢٠٠٧م.
- الطبطبائي، عبدالمحسن أحمد، **أثر الاستبدال الفعلي في تماسك النص القرآني**، حوليات آداب جامعة عين شمس، المجلد٤٦، لسنة٢٠١٨م.
- عبد، عذراء سعيد. **الاستبدال النّحويّ في كتاب سيبويه**. رسالة ماجستير، جامعة القادسية، إشراف لطيف الزاملي، ٢٠١٥م.

- عبد اللطيف، محمد حماسة. **في بناء الجملة العربيّة**. ط٢، دار العلم، الكويت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة. **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، دار العلوم، القاهرة.١٩٨٤م.
- عبدالله، وليد حسين. **دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها**. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيّة، إشراف نهاد الموسى، ٢٠٠٢م.
- عبدالنبّي، ناصر عليّ. **الاستبدال الدلالي دراسة تطبّيقيّة على الفعل (أتى) في القرآن الكريم**، مجلة كلّية الآداب، بنها، العدد: ١٠، ٢٠٠٤م.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت: ٧٦٩هـ). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠م.
- عكاشة، عمر يوسف. **هل تنوب كلّ صفة للمفعول المطلق عنه؟ المجلة الأردنيّة في اللغة العربيّة وآدابها، جامعة مؤتة**، مج١٠، ع(٣) لسنة٢٠١٤م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ). **التبيان في إعراب القرآن**. تحقيق: علي محمد البجاوي، منشورات عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت:٦١٦هـ)، **التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين**. تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- عمايرة، خليل أحمد. **في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق**. ط١، عالم المعرفة للنشر، جدّة.
- عياشي، منذر. **قضايا لسانيّة وحضاريّة**، ط١، دمشق، دار طلاس، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- ابن فارس، أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ). **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**. ط١، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: ٣٧٧هـ). **التعليقة على كتاب سيبويه**. تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- الفارسيّ، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ). **شرح الأبيات المشكِلَة الإعراب (إيضاح الشعر)**. تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٧م.
- أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي صاحب حماة (ت:٧٣٢هـ). **الكناش في فني النّحو والصرف**. دراسة وتحقيق رياض بن حسن الخوام. المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ). **معاني القرآن**. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.
- الفرجاني، جمعة العربي. **مفهوم الكلام والجملة والتركيب عند القدامى والمحدثين**، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، ع(١٥)، مج ٢.
- الفرزدق، ديوان الفرزدق، **شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الفقراء، سيف الدين طه. **المشتقات التي لا أفعال لها**. مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ، ع(٩٣)، لسنة ٢٠١٧م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢هـ). **شرح تسهيل الفوائد**. تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- ابـن مالـك، جمـال الدين محمـد بـن عبـد الله (ت: ٦٧٢هـ). **شرح تسهـيل الفوائد**. تحقيـق عبـد الرحمـن السيد، محمـد بـدوي المختـون، ط١، دار هـجر للطباعـة والنشر والتوزيع والإعـلان، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- المالكـي، حسـن حسـين. **إنابـة غـير المفعـول منـاب الفاعـل: دراسـة نحويّـة**، مجلـة كليـة اللغـة العربيـة بأسـيوط، جامعـة الأزهـر، مجلـد ٤، ع(٣٢) لسـنة ٢٠١٣م.
- المبّرد، أبـو العبـاس محمـد بـن يزيـد (ت: ٢٨٥هـ). **المقتضـب**. تحقيـق محمـد عبـد الخالـق عضيمـة، ط١، عـالم الكتـب، بـيروت.
- المرزوقـي، أبـو عـلى أحمـد بـن محمـد (ت: ٤٢١ هـ). **شرح ديـوان الحماسـة**. تحقيـق غريـد الشـيخ وضـع فهـارسه العامـة: إبراهـيم شـمس الديـن، ط١، دار الكتـب العلميـة، بـيروت، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الملـخ، حسـن خميـس، ونعجـة، سهـى فتحـي. **المحظـورات اللغويّـة**. ط١، عـالم الكتـب الحديـث، إربـد، ٢٠١٥م.
- ابـن منظـور، جمـال الديـن محمـد بـن مكـرم (ت: ٧١١هـ). **لسـان العـرب**. ط٣، دار صـادر، بـيروت، ١٩٩٣م.
- ناظـر الجيـش، محمد بن يوسـف بـن أحمـد (ت: ٧٧٨ هـ). **شرح التسهـيل المسـمى «تمهـيد القواعـد بـشرح تسهـيل الفوائـد»**. دراسـة وتحقيـق عـلي محمـد فاخـر وآخريـن، ط١، دار السـلام للطباعـة والنـشر، القاهـرة، ١٤٢٨هـ.
- النجـار، ناديـة رمضـان، **التضـام والتعاقـب في الفكـر النّحـوي**، مجلـة علـوم اللغـة، دار غريـب للطباعـة والنـشر والتوزيـع، مجلـد٣، ع(٤)، ٢٠٠٠م.
- النحـاس، مصطفـى. **نحـو النـص في ضـوء التحليـل اللسـاني للخطـاب**، ط١، دار السلاسـل، الكويـت، ٢٠٠١م.
- نحلـة، محمـود أحمـد. **بنـاء الجملـة العربيّـة**. ط ٢، دار الفكـر، عـمّان، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.

- نحلة، محمود أحمد. **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**. ط١، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٢م.
- هاليداي، حسن، ورقية. Cohesion in English. لندن، ١٩٧٦م.
- ابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ). **شرح قطر الندى وبل الصدى**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله، (ت: ٣٨١هـ) **علل النّحو**. تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م.
- ابن يعيش، أبو البقاء علي بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ). **شرح المفصّل**. قدّم له إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١م.
- Halliday and Ruqaiya Hassan. Cohesion in English, London, Longman, 1976.
- Hockett, F. Charles. Accurse in Modern Linguistics. Macmillan, New York, 1958.
- Robins, R.H. General. Linguistic, An Introductory Survey, Hong Kong, 1978.